

(١٠٨٦)

في اصطلاحهم

ما ذكر المصنفون في

العقيدة

أنه من اصطلاحهم

د/ يوسف بن محمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"ذلك يرجع إلى المعلوم في العدم، المقدر وجوده، وعليه يحومون (١)، وإذا كان هكذا، فصورة الماء هي الهيولي المقدرة قبل وجوده، وكان مقدرا على ثلاثة أنحاء: [و ٥٤ أ].

النحو الأول: برودة مطلقة، والنحو الثاني: رطوبة مطلقة، والنحو الثالث: جرم يقوم ذلك به، فهذا هو الجوهر، وتقديره، والعرض (٢)، وقيامه به، إذا وجد، فما هذا الهيولي في الهيولي؟ وأغرب (٣) منه (٤) أنهم (٥) ١ يقولون: إن الماء (٦) كان عن انقلاب الهواء إليه، فقد خرجنا عن ذلك كله، وتهافتوا (٧) فيه، ولزمهم ما لا انفصال لهم عنه، وأما الحركة فقد بيناها، ولا معنى لذكرها، على إرادة تغير الصفات، وإذا اصطلحوا كذلك عليها (٨)، لم نمنعهم (٩)، ولكن لا يكون اصطلاحهم أصلا يركبون عليه معنى، فإن الاصطلاحات (١٠) لا تتركب عليها المعاني. وأما المكان فلا نمنعهم (١١) منه، ولا نبالي عنهم (١٢) أكثر من أنهم زادوا في الحاوي، وليس من شرطه أن يكون حاويا، بل لو فرضنا جوهرا بين أربعة جواهر لكان كل واحد مكانا لصاحبه، وكان (١٣) المحوي منها واحدا (١٤).

قاصمة:

قالوا: العرض عبارة عن معان، أكثروا فيها، قد أفسدناها في مواضعها (١٥)، ومعولهم فيها الآن على الكمية والكيفية، والكمية عرض يقوم بالجوهر، من جهة المقدار (١٦)، وهو عبارة عن كل ما يقبل التجزي. والكيفية هي (١٧) عندهم، الهيئة في الأشخاص، احترازا عن الفصول، وهي عبارة عن

---

(١) د: يتوبون.

(٢) ب، ج، ز: - العرض.

(٣) ج، ز: أقرب.

(٤) ز: كتب على الهامش: من هذا.

(٥) ج، ز: - أنهم.

(٦) ب، ج، ز: + إذا.

(٧) ب: ويتهافتوا.

(٨) ب: على ذلك. ج، ز: عليها كذلك.

(٩) د: يمنعهم.

(١٠) ب، ج، ز: الاصطلاحيات.

(١١) د: يمنعهم.

(١٢) ب، ج، ز: عنه.

(١٣) ج: مكان.

(١٤) ب، ج، ز: المحوى واحدا منها.

(١٥) ب، ج، ز: موضعها.

(١٦) قارن (المقاصد، ص ١٦٣).

(١٧) ب، ج، ز: – هي.." (١)

"وقوله:/" فمن حاول التعصب له بالتمسك بنقل الآحاد للمعجزات المردودة عند علماء المسلمين [فقال: إنه فعل وصنع فهو مكذب لقرآنه «١» وحديثه الصحيح.

فجوابه: أنا قد بينا أن القرآن والحديث الصحيح لا يد لان على أنه لم يأت بمعجز. وأما قوله:" نقل الآحاد المردودة «٢» عند علماء المسلمين"] «٣» فهذا عدم علم بأصول المسلمين واصطلاحهم في دينهم، فيحتاج أن «٤» نشرح ذلك بينا، ليعرفه من وقف عليه ممن لم يعرفه. فنقول: اعلم أن الخبر إما متواتر أو آحاد والمتواتر لفظي «٥» أو معنوي.

فالمتواتر هو: الخبر الذي ينقله عدد لا يتواطأ مثلهم على الكذب لكثرتهم عن مثلهم عن مثلهم إلى محل صدوره، يستوي طرفاه وواسطته في ذلك، ويستند في أصله إلى حس، لا إلى نظر، واللفظي منه: ما كان الاتفاق فيه على قضية واحدة معينة" يخبر بها هؤلاء القوم بالشرط المذكور، كطوفان نوح، وإغراق «٦» فرعون. وقلب «٧» عصا موسى حية، وإحياء المسيح الموتى «٨». وقول محمد: إني

---

(١) في (أ): لقراءته.

(٢) في (م): المردود.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من (ش).

(٤) في (م): إلى أن.

(٥) في (ش)، (م): اما لفظي.

(٦) في (أ): واغتراف.

---

(١) النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم، ابن العربي ص/١٤٥

(٧) في (أ): وقلت.

(٨) بإذن الله.." [١]

"الشيء لأنه إخبار بما سيكون، والإخبار بما سيكون إنما يكون بإذن الله عز وجل، إذ لا يعلم ما في السموات وما في الأرض الغيب إلا الله،. وما أخبر به تبارك وتعالى حق لا يرتاب فيه مؤمن بالله، فالنبي محمد – صلى الله عليه وسلم – حق والتصديق به واجب. وهذه أدلة كافية في الرد عليهم، كيف وقد وقعوا فيما هو أمر وأدهى، وسياتي ذكر كله مفسرا إن شاء الله تعالى.

فصل

يتبين فيه ذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – في التوراة والزبوز وغيرهما من كتبهم، تارة باسم أحمد وتارة باسم محمد مستخرجا ذلك من كتبهم بحروف أبجد حسبما هو اصطلاحهم في ذلك. فمنه: ما وقع في أول سورة من التوراة ونصه:

«وياعس ألوهيم إث تنبيه هيروت هجر وليم».

شرحه:

وخلق الله النورين العظيمين. وقوله: "هجر وليم": عدده ثمانية وتسعون، يختص منها اسم محمد – صلى الله عليه وسلم – باثنين وتسعين، والستة الباقية من العدد ليوم الجمعة سادس الأيام. فتفهم أرشدنا الله تعالى وإياك أن هذا بدل من نص أخر كان في موضعه، وبدل منه بعد." [٢]

"ولايته؛ خلافاً لبعض الصوفية والرافضة ... ودليلنا أن العلم بأن الواحد منا ولي لله تعالى لا يصح إلا بعد العلم بانه يموت مؤمناً، وإذا لم يعلم أنه يموت مؤمناً، لم يمكننا أن نقطع على أنه ولي لله تعالى " (١/ ٢٩٧).

نعم؛ نحسن الظن بمن صلح ظاهره ونرجو له الخير.

وقد نقل الفخر الرازي في " تفسيره " عن المتكلمين: " إن ولي الله من يكون آتياً بالاعتقاد الصحيح المبني على الدليل، ويكون آتياً بالأعمال الصالحة على وفق ما وردت به الشريعة " (٥/ ١٤).

---

(١) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي ٢/٥٦٥

(٢) الحسام الممدود في الرد على اليهود، عبد الحق الإسلامي ص/٣٤

ومحصله أن الولاية تقوم على ثلاث قواعد:

إحداها: الإيمان الصحيح.

وثانيتها: العمل الخالص لله.

وثالثتها: موافقة السنة.

فمن ظهرت عليه هذه الأشياء وتحققت فيه، فهو الولي الشرعي.

عليه السلام الولي عند العامة وعقيدتهم فيه:

أما الولي عند الناس اليوم؛ فهو إما من انتصب للإذن بالأوراد الطرقية، ولو كان في جهله بدينه مساوياً لحماره، وإما من اشتهر بالكهانة، وسموه حسب **اصطلاحهم** (مرابطاً)، ولو تجاهر بترك الصلاة وأعلن شرب المسكرات، وإما من انتمى إلى مشهور بالولاية، ولو كان إباحيّاً لا يحرم حراماً، وحق هؤلاء الأولياء على الناس الجزم بولايتهم، وعدم التوقف في دخولهم الجنة، ثم الطاعة العمياء، ولو في معصية الله، وبذل المال لهم، ولو أخل بحق زوجته وصبيته، والثقة بهم، ولو خلوا بالخُرُد العين، وبعد، فهم المطلوبون في كل شدة، ولكل محتم بهم عدة، وهم حماة للأشخاص وللقرى والمدن، كبيرها وصغيرها، حاضرها." (١)

"جديد غير العلم القديم، لأن تغيير العلم لا يليق بالله تعالى المحيط بكل ما كان وما قد يكون. فالله تعالى يعلم كل شيء قبل وجوده وبعد وجوده وحال وجوده بدرجة واحدة. فالماضي والحاضر والمسقبل أطوار وتغييرات تحصل للمعلوم، ولا يترتب عليها تغيير في علم الله تعالى، لأن الله تعالى علم كل شيء في الأزل وكل ما يحدث فهو يحدث حسب علم الله الأزلي.

الصفات

الصفة الثامنة والتاسعة (كل شيء بإرادته وقدرته)

فالإرادة معناها القصد، وترادفها في المعنى (المشيئة).

ومعناها في عرف علماء التوحيد **واصطلاحهم**: أنها صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى يخصص بها الممكن ببعض ما يجوز عليه.

---

(١) رسالة الشرك ومظاهره، مبارك الميلي ص/١٧٩

ومعنى هذا أن الإرادة صفة قديمة مثل كل صفات الله تعالى عملها وتعلقها يكون بالأمور الممكنة، فهي لا تتعلق بالواجب ولا بالمستحيل.

وعملها وتعلقها بالممكن يكون من أجل تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه.

فمثلا: وجود أي شخص من الناس وعدمه أمران ممكنان تختار الإرادة واحدا منهما وكون هذا الشخص متصفا بصفة البياض أو السمرة أو الصفرة أو السواد مثلا أمر تحدد الإرادة، وكون هذا الشخص يوجد في زمن ما دون غيره من الأزمنة وفي مكان معين دون غيره من الأماكن وفي جهة معينة دون غيرها من الجهات.

وكون هذا الشخص يوجد بمقدار معين من الوزن والقياس دون غيره. هذا كله تخصصه الإرادة وتحدده.

فعمل الإرادة في الممكنات هو أشبه بما نسميه في عصرنا هذا (التخطيط) فهي تخطط تخطيطا مبنيا على العلم، والقدرة تنفذ ما حددته وخصصته وخططته الإرادة. وعلى ذلك تكون القدرة مثل الإرادة متعلقة أيضا بالممكنات ولا تتعلق ولا تعمل في الواجبات ولا في المستحيلات.

لأن الواجب عقلا هو الأمر الثابت الذي لا يقبل الانتقاء والعدم.." (١)

"ومثل جمع همه المجنون في ليلى لأنه حينما لم يكن يراها كان كل العالم وكل الموجودات عنده صورة ليلى " (١).

وكثيراً ما يذكر الصوفية عند بيان مصطلحاتهم العشق الغزلي والحب الطبيعي ، ويشبهون الله عز وجل بمعشوق مجازي ويحملون وصفه سبحانه وتعالى على ليلى وغيرها ، ثم يحاولون ربط العلاقة بين الحبين ، سنذكر هذا المبدأ مفصلاً في هذا الباب إن شاء الله.

وعلى كلّ فإن الصوفية تكلّموا وراء ستار هذه المصطلحات والكلمات في موضوعات لا تمتّ إلأى الإسلام بصلة ، وأعتقدوا بالحلول والاتحاد ، والوصول والاتصال. وقد استغرب المسلمون عقائدهم وأفكارهم هذه.

فما يدّل على اعتقاد الصوفية بحلول ذات الله تعالى في العبد اصطلاحهم " الفناء " ، وهو من أهمّ المصطلحات التي يقوم عليها مذهبهم وتتأسس عليها ديانتهم. والفناء عند المتصوفة: فناء ذات العبد في ذات الرب ، فتزول الصفات البشرية في هذا المقام ، وتبقى الصفات الإلهية ، وتفنى جهة العبد البشرية

---

(١) تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب ص/٨٨

في الجهة الربانية فيكون العبد والرب شيئاً واحداً – والعياذ بالله –.

فيصرح داود بن محمود القيصري:
" المراد من الفناء فناء جهة العبد البشرية في الجهة الربانية إذ لكل عبد جهة من الحضرة الإلهية. . . وهذا الفناء موجب لأن يتعين العبد بتعينات حقانية وصفات ربانية " (٢).

ويقول النفزي الرندي:

" فناء الذات: أي لا موجود على الإطلاق إلا لله تعالى ، وأنشدوا في ذلك:

فيفنى ثم يفنى ثم يفنى ... فكان فناؤه عين البقاء " (٣).

---

(١) كشف المحجوب للهجويري ص ٤٩٨ ، ٤٩٩.
(٢) مقدمة شرح الفصوص للقيصري مخطوط نقلاً عن ملحقات ختم الأولياء للحكيم الترمذي ص ٤٩١ ط بيروت.
(٣) غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية للنفزي الرندي ج ١ ص ٩٩.." [١]

"هذا بالإضافة إلى أن الشيعة قادة وشعباً، عامة وزعامة، جهالاً وعلماء .. لا يخفون بغضهم لهؤلاء الطيبين وسادتهم، كلما سنحت لهم الفرصة، أو أتيح لم المجال، لأن مذهبهم ليس مبنياً إلا على مخالفة أهل السنة، نعم! إلا على مخالفة أهل السنة وعقائدهم وآرائهم، ومخالفة الأسس التي عليها يقوم مذهبهم، وشريعتهم التي جاء بها محمد صلوات الله وسلامه عليه.
ومن أجل هذا فالقرآن أنكروه، لأن أهل السنة يعتقدونه ويؤمنون به.
سنة النبي الكريم أنكروها، لأن أهل السنة يتمسكون بها.
وأصحاب محمد يكفرونهم، لأن أهل السنة يحبونهم.
وأزواج النبي يشتمونهن، لأن أهل السنة يعظمونهن ويجلونهن ويفضلونهن على أمهاتهن، لأنهن أمهات المؤمنين بنص القرآن.

---

(١) دراسات في التصوف، ص/٣٠٦

ومكة والمدينة يكرهونهما، لأن أهل السنة يعتبرونهما أقدس بقاع الأرض وأطهرها في الكون.

والكذب يقدسونه، لأن أهل السنة يكرهونه ويهجرونه.

والمتعة يحلونها، لأن أهل السنة يحرمونها.

والرجعة يقرونها، لأن أهل السنة ينكرونها.

والبداء لله بمعنى الجهل يثبتونه، لأن أهل السنة يبرئون منها جنابه وجلاله.

والأوهام والخرافات والبدع والثونيات والشرك بالله كالاستغاثة بالقبور، والصلاة إلى الأضرحة، والنداء للأموات، والاستغاثة بالقبور، والطواف حولها والسجود عليها، وإقامة الأضرحة والقباب عليها وإقامة المآتم والمجالس .. كل تلك الأفعال الشركية يتشبثون بها، لأن أهل السنة يتبرءون منها، ويتنزهون عنها، ويجحدونها.

وسيأتي بيان هذه الأشياء كلها، إن شاء الله، مفصلاً مدعماً بالأدلة الواضحة والبراهين الساطعة، من كتب القوم أنفسهم، كل هذه الأعمال يأتون بها ويعملونها لأنها مخالفة لما يعتقد به أهل السنة، الذين يعتبرونهم العامة في اصطلاحهم – فعل اليهود حيث يعدون أنفسهم خاصة وغيرهم." (١)

"فهذه ثلاث مناهج في الاستدلال جلية لا يتصور إنكار حصول العلم منها، والعلم الحاصل هو المطلوب والمدلول، وازدواج الأصلين الملتزمين لهذا العلم هو الدليل. والعلم بوجه لزوم هذا المطلوب من ازدواج الأصلين علم بوجه دلالة الدليل، وفكرك الذي هو عبارة عن إحضارك الأصلين في الذهن وطلبك التفطن لوجه لزوم العلم الثالث من العلمين الأصلين هو النظر؛ فإذن عليك في درك العلم المطلوب وظيفتان؛ إحداهما: إحضار الأصلين في الذهن وهذا يسمى فكراً، والآخر: تشوقك إلى التفطن لوجه لزوم المطلوب من ازدواج الأصلين وهذا يسمى طلباً. فلذلك قال من جرد التفاته إلى الوظيفة الأولى حيث أراد حد النظر أنه الفكر. وقال من جرد التفاته إلى الوظيفة الثانية في حد النظر أنه طلب علم أو غلبة ظن. وقال من التفت إلى الأمرين جميعاً أنه الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن. فهكذا ينبغي أن تفهم الدليل والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر ودع عنك ما سودت به أوراق كثيرة من تطويلات وترديد عبارات لا تشفي غليل طالب ولا تسكن نهمة متعطش ولن يعرف قدر هذه الكلمات الوجيزة إلا من انصرف خائباً عن مقصده بعد مطالعة تصانيف كثيرة. فإن رجعت الآن في طلب الصحيح إلى ما قيل في حد النظر دل ذلك على انك تخص من هذا الكلام بطائل ولن ترجع منه إلى حاصل، فإنك إذا عرفت أنه ليس ههنا إلا

---

(١) الرد على الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه بين الشيعة وأهل السنة، ص/١٨

علوم ثلاثة: علمان هما أصلان يترتبان ترتباً مخصوصاً، وعلم ثالث يلزم منهما وليس عليك فيه الا وظيفتان: إحداهما إحضار العلمين في ذهنك، والثانية التفطن لوجه العلم الثالث منهما. والخيرة بعد ذلك اليك في اطلاق لفظ النظر في ان تعبر به عن الفكر الذي هو احضار العلمين، أو عن التشوف الذي هو طلب التفطن لوجه لزوم العلم الثالث، أو عن الأمرين جميعاً، فإن العبارات مباحة والاصطلاحات لا مشاحة فيها. فان قلت غرضي أن أعرف اصطلاح المتكلمين وأنهم عبروا بالنظر عماذا، فاعلم أنك إذا سمعت واحداً يجد النظر بالفكر، وآخر بالطلب، وآخر بالفكر الذي هو يطلب به، لم تسترب في اختلاف **اصطلاحاتهم** على ثلاثة أوجه. والعجب ممن لا يتفطن هذا ويفرض الكلام في حد النظر.

مسألة خلافية: ويستدل بصحة واحد من الحدود وليس يدري أن حظ المعنى المعقول من هذه الأمور لا خلاف فيه وأن الأصطلاح لا معنى للخلاف فيه. وإذا أنت امعنت النظر واهتديت السبيل عرفت قطعاً أن أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقدر المعاني أولاً ثم ينظر في الألفاظ ثانياً، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات. ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق، ونكل عن التحقيق.

فإن قلت: إني لا استريب في لزوم صحة الدعوى من هذين الأصلين إذا أقر الخصم بهما على هذا الوجه، ولكن من أين يجب على الخصم الاقرار بهما ومن أين تقتضي هذه الأحوال المسلمة الواجبة التسليم ؟ فاعلم أن لها مدارك شتى ولكن الذي نستعمله في هذا الكتاب نجتهد أن لا يعد ستة: الأول منها: الحسيات، أعني المدرك بالمشاهدة الظاهرة والباطنة، مثاله أنا إذا قلنا مثلاً كل حادث فله سبب، وفي العالم حوادث فلا بد لها من سبب. فقولنا: في العالم حوادث، أصل واحد يجب الإقرار به، فإنه يدرك بالمشاهدة الظاهرة حدوث أشخاص الحيوانات والنباتات والغيوم والامطار ومن الأعراض والأصوات والألوان. وان تخيل أنها منتقلة، فالانتقال حادث ونحن لم ندع إلا حادثاً ولم نعين أن ذلك الحادث جوهر أو عرض أو انتقال أو غيره. وكذلك يعلم بالمشاهدة الباطنة حدوث الآلام والافراح والغموم في قلبه فلا يمكنه انكاره.

الثاني: العقل المحض، فإنا إذا قلنا: العالم أما قديم مؤخر، وإما حادث مقدم، وليس وراء القسمين قسم ثالث، وجب الاعتراف به على كل عاقل. مثاله أن تقول: كل ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، والعالم لا يسبق الحوادث فهو حادث، فأحد الأصلين قولنا أن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث.

ويجب على الخصم الإقرار به، لأن ما لا يسبق الحادث إما أن يكون مع الحادث أو بعده ولا يمكن قسم

ثالث، فإن ادعى قسماً ثالثاً كان منكراً لما هو بديهي في العقل، وإن انكر أن ما هو مع الحادث أو بعده ليس بحادث فهو أيضاً منكر للبديهة.." (١)

"فالمراد سماء الدنيا، الثالث: أن الأفق في **اصطلاحهم** هو الخط الوهمي الحاجز بين السماء والأرض، وإن كان في اللغة يطلق على الناحية.

(قوله) في الجواب أيضا وذكرها بلفظ الجمع وخصه بسبع في عدة آيات، فالمراد بالجمع نحو قوله تعالى ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ هذه السبع يعني بالجمع الذي لم يصرح فيه بلفظ السبع يحمل على السبع هو كذلك.

(قوله) وعبر عنها بالطباق كما في آية سورة الملك المذكورة في السؤال وبالطرائق، فقال في أوائل سورة المؤمنين: ﴿ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق﴾ هو كذلك، أي: عبر عن السماوت السبع بما ذكر.

(قوله) وسمى هذه الطرائق حبكا على التشبيه، فقال في أوائل سورة "والذاريات": ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ وهي الطرائق المعهودة في الرمل – ممنوع بتاتا.

سارت مشرقة وسرت مغربا ... شتان بين مشرق ومغرب

وبيان ذلك: أن المراد بالحبك في الآية مدح السماء بما زينها الله تعالى به، لا أن المراد منها عدد السماوات كما ادعاه أولا، ولا أن المراد منها الطرائق المعهودة في الرمل كما ادعاه ثانيا، قال في القاموس: وحبك الرمل بضمتين حروفه، إلى أن قال: ومن السماء طرائق النجوم، وإليك ما يفسره به أهل اللسان: أخرج أبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس في قوله ﴿والسماء ذات الحبك﴾، قال: "حسنها واستواؤها". وأخرج أبو الشيخ وغيره عن ابن عباس أيضا في قوله ﴿والسماء ذات الحبك﴾، قال: "ذات البهاء والجمال كالبرد المسلسل". وأخرج ابن منيع عن علي بن أبي طالب، أنه سئل عن قوله ﴿والسماء ذات الحبك﴾، قال: "ذات الخلق الحسن". وأخرج ابن جرير وأبو." (٢)

"والسني في **اصطلاحهم**: من لا يكون رافضيا، وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن، وأكثر قدحاً في سلف الأمة وأئمتها، وطعناً في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة (١).

وقال عنهم أيضا: وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له، ثم إنما يتمسكون بما ينقل لهم

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، ص/٦

(٢) الأجوبة الكافية عن الأسئلة الشامية، ص/٤٩

عن بعض الموتى فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، ولهذا كانوا أكذب الطوائف ... وحديث الشيعة من أكذب الحديث (٢).

ويضاف لما ذكر من أهمية الحديث في هذا الموضوع، أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الافتراق فقال: (تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة). قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح (٣).

وجاء في رواية (وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في

---

(١) مرجع سابق: ٤/ ١٥٥

(٢) مرجع سابق: ١٣/ ٢٠٩

(٣) أخرجه الترمذي في باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (٢٦٤٠)." [١]

"القاعدة الخامسة عشرة: في مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم الخاص

إذا تكلم المخالف باصطلاحه الخاص الذي اصطلحه مخالفا به ما عليه الشرع من الألفاظ؛ فقد يعبر عن المعاني التي أثبتها الشرع بعبارات أخرى ليست فيه، أو أنها فيه لكن جاءت بمعان أخر، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفيا باطلا نفاه الشرع والعقل (١): كلفظ التوحيد عند الطوائف المنحرفة:

فالتوحيد عند الفلاسفة يعنون به إثبات الوجود المطلق، مجردا عن الماهية والصفة.

وعند الاتحادية وأصحاب وحدة الوجود: أن الرب تعالى هو عين كل موجود.

وعند الجهمية: التوحيد هو إنكار صفة العلو لله تعالى، والكلام، والسمع، والبصر، وغير ذلك من الصفات التي ثبتت بالسمع ودل عليها العقل.

وعند القدرية: إنكار قدر الله وعموم مشيئته في الكائنات وقدرته عليها.

ويدخل في ذلك -أيضا- نحو التكلم بالألفاظ المجملة كلفظ الجهة، والحيز والمكان، والجسم وغير ذلك.

فيبقى المخاطب لهم والراد عليهم مترددا بين أمور:

الأول: أن يخاطبهم بغير اصطلاحهم، بل بالألفاظ والمعاني الشرعية، فحينئذ قد يقولون: إنا لا نفهم ما

---

(١) الإصابة في الذب عن الصحابة - رضي الله عنهم -، مازن بن محمد بن عيسى ص/١٩

قيل لنا، أو أن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا ومرادنا، ويلبسون على الناس، بأن الذي عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل أو بالذوق، وأنه موافق للشرع.

الثاني: أن يخاطبهم بلغتهم واصطلاحهم – وقد يكون ذلك مخالفا لألفاظ القرآن في الظاهر – فحينئذ قد ينسبون المخاطب لهم إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم الخاص.

الثالث: أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بها نفيا وإثباتا، بل يستفصل عن مرادهم: فإن أرادوا بهذه الألفاظ حقا قبل، وإن أرادوا باطلا رد، وهنا قد ينسبونه إلى العجز والانقطاع (٢):

فحينئذ تختلف المصلحة؛ فيختار المخاطب لهم، الأسلوب الأمثل في مخاطبتهم والرد عليهم، وذلك بحسب ما يقتضيه المقام (٣):

فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك.

ومثل هذا فعله شيوخ السنة بين يدى ولاة الأمور في مناظراتهم لرؤوس المعتزلة والجهمية (٤).

أما إن كان المخالف معارضا للشرع بما يذكره، أو كان غير ملتزم بالشريعة: فهؤلاء لابد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم، وإن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسنا، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم، ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم، أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ:

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة ...) (٥).

فمخاطبة أهل الاصطلاح بلغتهم واصطلاحهم يفيد من وجوه:

الأول: أنهم يفهمون الحجة.

الثاني: أن ذلك أبلغ في الرد عليهم، وكسرهم.

الثالث: بيان تمكن أهل الحق من معاني مسائلهم وعرضها بأي أسلوب يقتضيه الموقف.

وقد استعمل شيخ الإسلام هذا الأسلوب في كثير من مصنفاته التي فيها الرد على أهل البدع والفلسفة، مثل

كتاب درء التعارض، والرد على المنطقيين، وكذلك رأيت الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله يستخدم المنطق في الرد على من يؤمنون به، وذلك في تفسيره أضواء البيان (٦).

---

(١) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٢٣، ٢٢٩).

(٣) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٢٢٩) وما بعدها.

(٤) انظر مثالا لذلك: ((الاعتصام)) (١/ ٢٤٣، ٢٤٤)، و ((الشريعة)) (ص: ٦٢ - ٦٤).

(٥) ((درء تعارض العقل والنقل)) (١/ ٤٣).

(٦) انظر: مثلا – ((أضواء البيان)) (٤/ ١٤٨ - ١٥٠).." [١]

"ومن الرقى المحرمة: أن تكون الرقية فيها طلاسم، أو ألفاظ غير مفهومة، والغالب أنها رقى شركية، وبالأخص إذا كانت من شخص غير معروف بالصلاح والاستقامة على دين الله تعالى، أو كانت من كافر كتابي أو غيره. تسهيل العقيدة الإسلامية لعبد الله بن عبد العزيز الجبرين– ص: ٣٩٧

هذه الأمور المذكورة التي يتعلق بها العامة غالبها من الشرك الأصغر لكن إذا اعتمد العبد عليها بحيث يثق بها ويضيف النفع والضر إليها كان ذلك شركا أكبر والعياذ بالله لأنه حينئذ صار متوكلا على سوى الله ملتجئا إلى غيره

ومن يثق بودعة أو ناب ... أو حلقة أو أعين الذئاب

أو خيط او عضو من النسور ... أو وتر أو تربة القبور

لأي أمر كائن تعلقه ... وكله الله إلى ما علقه

(ومن يثق) هذا الشرط جوابه (وكله) الآتي:

(بودعة) قال في النهاية هو شيء أبيض يجلب من البحر يعلق في حلوق الصبيان وغيرهم. وإنما نهى عنه لأنهم كانوا يعلقونها مخافة العين (٢٢٧).

(أو ناب) كما يفعله كثير من العامة يأخذون ناب الضبع ويعلقونه من العين.

(أو حلقة) وكثيرا ما يعلقونها من العين وسيأتي في الحديث أنهم يعلقونها من الواهنة وهو مرض العضد.

(أو أعين الذئاب) وكثيرا ما يعلقونها يزعمون أن الجن تفر منها، ومنهم من يقول إنه إذا وقع بصر الذئب

---

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١٣٣/١

على جني لا يستطيع أن يفر منه حتى يأخذه، ولهذا يعلقون عينه إذا مات على الصبيان ونحوهم.

(أو خيط) وكثيرا ما يعلقونه على المحموم ويعتقدونه فيه عقدا بحسب اصطلاحاتهم، وأكثرهم يقرأ عليه سورة: ألم نشرح لك صدرك [الشرح:١] إلى آخرها، ويعقد عند كل كاف منها عقدة، فيجتمع في الخيط تسع عقد بعدد الكافات، ثم يربطونه بيد المحموم أو عنقه.

(أو عضو من النسور) كالعظم ونحوه يجعلونها خرزا ويعلقونها على الصبيان يزعمون أنها تدفع العين.

(أو وتر) وكانوا في الجاهلية إذا عتق وتر القوس أخذوه وعلقوه يزعمون عن العين على الصبيان والدواب.

(أو تربة القبور) وما أكثر من يستشفي بها لا شفاهم الله، واستعمالهم لها على أنواع: فمنهم من يأخذها ويمسح بها جلده، ومنهم من يتمرغ على القبر تمرغ الدابة، ومنهم من يغتسل بها مع الماء، ومنهم من يشربها وغير ذلك. وهذا كله ناشئ عن اعتقادهم في صاحب ذلك القبر أنه ينفع ويضر، حتى عدوا ذلك الاعتقاد فيه إلى تربته فزعموا أنها فيها شفاء وبركة لدفنه فيها، حتى إن منهم من يعتقد في تراب بقعة لم يدفن فيها ذلك الولي بزعمه بل قيل له إن جنازته قد وضعت في ذلك المكان. وهذا وغيره من تلاعب الشيطان بأهل هذه العصور زيادة على ما تلاعب بمن قبلهم. نسأل الله العافية.." (١)

"مذاهب طوائف ضلت من جهة التشابه

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فقد وصلنا في التدمرية إلى القاعدة الخامسة عند قوله: وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات.

ولا يزال الشيخ يتكلم عن الاشتباه والتشابه، والفرق بين هذا وذاك، هذا من ناحية، والناحية الأخرى: لا يزال الشيخ يتكلم عن القياس الفاسد الذي هو من باب الشبهات؛ لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما ليس فيه من جانب آخر، والتفريق بين المجتمعين، والجمع بين المفترقين، إذ إنه سبب ضلال كثير من الضلال في العقيدة وفي غيرها، كما لا يزال الشيخ يقرر مذاهب طوائف ضلت من هذه الجهة، أي: في عدم الجمع بين المتشابهات من الوجوه التي تجتمع فيها، ومن التفريق بين المتشابهات أحيانا ووجوه تفترق فيها، ومن عدم التفريق بين الاشتباه والتشابه بين الشبه والتشابه، وبين الاجتماع والافتراق وما بينهما من تداخل وتقاطع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: [وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع

---

(١) الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٨٩/٣

الضلالات، حتى آل الأمر إلى من يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود فظنوا أنه هو، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء، وأن يكون إياه أو متحدا به أو حالا فيه من الخالق مع المخلوق].

لأن هذا أمر بدهي بالفطرة وبالعقل السليم وبقواعد الشرع القطعية، بأن الله عز وجل ليس كمثله شيء في جميع الأحوال، في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله؛ ولأنه يستحيل أن يكون المخلوق كالخالق في وجوه التشابه من حيث الكمال، وعليه فالتشابه لفظي أو نسبي في بعض الحقائق النسبية التي النسبة فيها لا تساوي شيئا، وسيأتي وجوه ضرب أمثلة على وجوه الاشتراك اللفظي، وأيضا مدى ضلال الذين ضلو ا إما في التشبيه بسبب وجود التشابه اللفظي في ذكر أسماء الله وصفاته، أو العكس، أي: نفي التشابه إلى حد تسلطوا فيه على نفي قطعيات النصوص في الكتاب والسنة.

قال رحمه الله تعالى: [فمن هنا اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها، حتى ظنوا وجودها وجوده، فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه، وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى (الوجود) فرأوا الوجود واحدا، ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع.

وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى (الوجود) لزم التشبيه والتركيب فقالوا: لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ونحو ذلك من أقسام الموجودات].

كلمة (قديم) من الشيخ رحمه الله مجاراة لأهل الكلام في **اصطلاحاتهم**؛ لأنه يناقشهم هنا، ولذلك فأنا أشعر بشيء من الضيق والتذمر من قراءتنا لهذه المقاطع، ولولا أنها رغبة عدد من الحاضرين من طلاب العلم -إن شاء الله- المتمكنين في الجملة، وإلا فلسنا بحاجة إلى مثل هذه التعمقات، والشيخ إنما كتب هذا لأهل الكلام، أو للذين ابتلوا ببعض مصطلحات أهل الكلام، أو الذين يخشى عليهم من الانجرار وراء الكلاميات، وخاصة في ذلك الوقت، والذي بدأ مثله الآن في الآونة الأخيرة وفي وقتنا الحاضر، إذ إننا نرى طوائف من شبابنا الآن قد استهوتهم الكلاميات، واستهوتهم مناهج العصرانيين والعقلانيين والمعتزلة، حتى إنهم الآن أصبحوا جماعات وخلايا خطيرة تدعو إلى هذا المنهج، فهؤلاء قد ينفع معهم الدخول في مثل هذه الأمثال.

والشاهد أن الشيخ حينما قال: إن الوجود ينقسم إلى قديم، ومحدث.

مجاراة منه لأهل الكلام في استعمال الاصطلاح، فهو أراد أن يقنعهم ويناقشهم، وإلا فالمفروض أن يقول:

إن الوجود ينقسم إلى أزلي ومحدث، أو إلى: الأول الذي ليس قبله شيء، والمخلوق الذي يعتريه النقص والخلل إلخ، بمعنى: أنه مقرر في نفوس العقلاء أن الوجود منه وجود الله عز وجل، وهو الأول الذي ليس قبله شيء، بدون ما نستعمل القديم، وإلى وجود المحدثات التي وجدت من لا شيء، وكانت شيئا بعد أن لم تكن شيئا، والتي مصيرها الخلل والسهو والنسيان بالنسبة لتصرفات العقلاء، ومصيرها الفناء بالنسبة لجميع الخلق.

إذا: المقارنة بين الأول والمحدث مقارنة لا تكون إلا في بعض وجوه المعاني العامة المشتركة، والاشتراك اللفظي في بعض الصفات، مثل: الوجود، فهو اشتراك نسبي، فإذا نسبناه إلى الله عز وجل فهو الوجود المطلق الذي ليس قبله شيء، وليس بعده شيء، وإذا نسبناه إلى المخلوق فهو وجود نسبي ضئيل، ووجود محكوم بالفناء وهكذا.." (١)

"الأنبياء أكمل الناس توحيدا

قال رحمه الله تعالى: [فإن أكمل الناس توحيدا الأنبياء صلوات الله عليهم، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيدا، وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله وسلم عليهم أجمعين].

لا شك في أن الرسل يتفاوتون، وإن كانوا في حقوقهم، لا فرق بينهم، فكلهم سواء في الحب والإيمان بأنهم رسل وأنبياء، والإيمان بعصمتهم وأنهم بلغوا رسالة الله إلى آخره، لكن من حيث درجتهم عند الله سبحانه وتعالى وفضلهم يتفاوتون.

وكون بعضهم أكمل في التوحيد لا يعني أن بعضهم أكثر توحيدا، لكن في جانب العبودية لله سبحانه وتعالى، ففي عبوديتهم لله تعالى قد يكون بعضهم أفضل من بعض.

قال رحمه الله تعالى: [وأكملهم توحيدا الخليلان محمد وإبراهيم صلوات الله عليهما وسلامه؛ فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علما ومعرفة، وحالا ودعوة للخلق وجهادا، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسول ودعوا إليه وجاهدوا الأمم عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك، وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: ٩٠]، فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم، وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: (أصبحنا على

---

(١) شرح التدمرية – ناصر العقل، ناصر العقل ١٥/٢

فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفا مسلما وما كان من المشركين)، فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد صلى الله عليه وسلم: ما جاء به من عند الله قولا وعملا واعتقادا، وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إله إلا الله، وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له عبودية وذلا وانقيادا وإنابة.

فهذا توحيد خاصة الخاصة، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين * إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين﴾ [البقرة:١٣٠ - ١٣١].

وكل من له حس سليم وعقل يميز به لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل واصطلاحهم وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب الصوفية، وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول: ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد توحيد من ينطق عن نعته عارية أبطلها الواحد توحيده إياه توحيده ونعت من ينعته لاحد]..." (١)

"الموقف من ذكر الحدود والغايات ونحو ذلك من الألفاظ المحدثة نفيا أو إثباتا

قال رحمه الله تعالى: [قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها، فهو ثابت، وما نفي بها، فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا مخالفا لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ٤/١٠

نفيا ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه.

والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني].

هذا الكلام كله يتعلق بالألفاظ المحدثة، والمقصود بالألفاظ المحدثة: هي تلك العبارات التي أطلقها أهل الأهواء، خاصة الجهمية والمعتزلة ومن سار على سبيلهم من أهل الكلام كالأشاعرة والماتريدية، أطلقوها في أسماء الله وصفاته، ولم ترد في الكتاب والسنة، سواء أطلقوها على سبيل الإثبات، ككلمة (القديم) وكلمة (الصانع)، أو أطلقوها على سبيل النفي كنفي المباينة والمفاصلة والعرض والجوهر والجسم إلى آخره، هذه العبارات كلها حينما كثرت وعمت بها البلوى قعد السلف لها بقواعد، هذه القواعد فيها تفصيل وفيها إجمال، أما التفصيل فسيأتي في الدرس القادم؛ لأن هذا الموضوع طويل، أما الإجمال فعلى ما يلي: أولا: هذه الألفاظ -أي: كلمة الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، والجهات، والأجسام، والجواهر، والمباينة، والمفاصلة ونحو ذلك مما تكلم به المتكلمون- كل هذه الأمور: تعتبر ألفاظا مبتدعة، لم ترد في الكتاب والسنة.

ثانيا: أنها لا تنفى بإطلاق ولا تقبل بإطلاق، يعني: لا تنفى نفيا مطلقا ولا تثبت إثباتا مطلقا.

ثالثا: أنه لابد من التفريق بين معانيها وبين ألفاظها، فما كان فيها من معان صحيحة أخذت وقبلت وردت إلى ألفاظ الشرع، وما كان فيها من معان فاسدة فإنها ترد مطلقا، أما ألفاظها فليست بملزمة، بل ينبغي تجنب هذه الألفاظ البدعية.

رابعا: أن ما تكلم الله عز وجل به عن نفسه وما تكلم به رسوله صلى الله عليه وسلم عن ربه هو الكمال المطلق الذي يدخل فيه كل كمال يمكن أن يرد في أذهان البشر أو على ألسنتهم.

خامسا: أن كل كمال فالله عز وجل أحق به، وكل ذلك راجع إلى ألفاظ الشرع، فلا يمكن لأحد من المخلوقات أن يعبر باسم أو وصف أو فعل لله عز وجل بأعظم مما تكلم الله به عن نفسه وتكلم به عنه رسوله صلى الله عليه وسلم.." (١)

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ٢/٤٥

"بيان ما أحدثه المتكلمون من مصطلحات لنفي ما ثبت لله من الصفات أو تأويلها

الأمر الآخر: أن الذين جاءوا بعد الطحاوي أضافوا أمورا أخرى هي أكثر ما يدور الآن عند المتكلمين المتأخرين، وهي ما يسمونه: الأعراض، والجواهر، والأجسام، يقولون: إن الله عز وجل منزه عن الأجسام، والأعراض، والجوهر، والتلبيس الذي وجد في هذه الألفاظ كالتلبيس الذي وجد في تلك، لكن استعمالها أكثر، فاستعمال الأعراض والجواهر والأجسام الآن وسيلة لتعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله أو تأويلها أكثر من استعمال الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات؛ ذلك أنهم زعموا أن إثبات الصفات يقتضي التجسيم، فقالوا: إن الله عز وجل منزه عن الجسم، وهذا كلام فيه جانب حق لكن أريد به الباطل، نعم الله ليس كسائر المخلوقات التي لها أجسام، لكنهم يدخلون في مفهوم الجسم بعض كمالات الله عز وجل فينفونها بدعوى أنها جسمية، كاليد والعين والنفس ونحو ذلك، يقولون: هذه تقتضي الجسمية، والله عز وجل منزه عن الجسم إذا: هو منزه عن أن نثبت له يدا ورجلا وقدما ونحوها على ما يليق بجلاله، فمن هنا نفوا الصفات بدعوى أنها تقتضي الجسمية، والتمثيل والمشابهة وكذلك الأعراض، يقصدون بالأعراض: الصفات التي يمكن أن يعبر عنها بتعبير يدل على كيفيتها على أي نحو من الأنحاء: فالطول، والعرض، واللون ونحو ذلك كلها أعراض، فيقولون: إن الله عز وجل منزه عن الأعراض، وهذا الكلام فيه حق، لكنه اشتمل على تلبيس، فيدخلون في الأعراض الصفات، فيقولون: إن هذه أعراض، إذا: فلابد من تأويلها، وكذلك الجواهر، والجواهر: مفردات الجسم، فجزئيات الجسم يسونها جواهر، فينفون كثيرا من صفات الله عز وجل لأنها -كما يقولون- تقتضي الجسمية، والجسمية ترد إلى الجواهر، والله عز وجل ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم، فمن هنا كل ما يدل على هذه المعاني من الصفات الواردة في الكتاب والسنة إما أن ينفوه، وإما أن يؤولوه بدعوى أنه يقتضي الجسمية، أو العرضية، أو الجوهر ونحو ذلك.

فيقولون مثلا: اليد ركن، أو اليد عضو، أو اليد جسم، أو اليد عرض، أو اليد تتكون من مجموعة جواهر إلى آخره، إذا: فلا يليق أن نصف الله باليد.

فيقعون ويوقعون في التعطيل والتأويل، ونحو ذلك من الأمور الأخرى، كل هذه الأمور بدأت تظهر من جديد على أساس أنها معاول ووسائل للتأويل والتعطيل الذي سلكه المبتدعة.

وقد ذكر الشارح هؤلاء بقوله: [لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في **اصطلاحهم** فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي]، بمعنى أنهم يتفاوتون في المفهوم منها، فكل يفهمها بحسب ما لديه من قواعد وعقائد سابقة وخلفية إن صح التعبير؛ ولهذا كان

النفاة ينفون بها حقا وباطلا، النفاة الذين هم أهل الكلام والجهمية والمعتزلة، هؤلاء كلهم نفاة.

وقوله: [ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به]، يعني أن النفاة الذين يستعملونها لنفي صفات الله وتعطيلها يقولون لمن أثبت الصفات: إنه قال بالحد، أو يقول بالغايات، أو يقول بالأركان، ويرون أنه يقول بالأعضاء، أو أنه يقول بالأدوات، أو أنه يقول بالجسمية، والعرضية، والجوهرية إلى آخره، ولذلك وصف المتكلمون السلف بأنهم حشوية ومجسمة، وحاشاهم.

قوله: [وبعض المثبتين لها] يقصد هنا المشبهة الممثلة [يدخل فيها معنى باطلا مخالفا لقول السلف]، حيث يبالغون في الإثبات إلى حد لم يرد في الكتاب والسنة، فيثبتون الحد، والغاية، والركن، والعضو، والأداة بألفاظ بدعية وبمعان لا تليق بالله عز وجل، وتناقض قول الله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:١١]، وهؤلاء هم المشبهة الممثلة المجسمة، وهم –بحمد الله– في الأمة قليل.." (١)

"قيل– في وجه هولاكو. وكان الكامل ممن سار قبل ذلك، ورأى القان الكبير، وفي اصطلاحهم من رأى وجه القان لا يقتل، فلما واجه هولاكو بهذا استشاط غضبا وقتله. ثم قال: وكان الكامل شديد البأس، قوي النفس، لم ينقهر للتتار بحيث إنهم أخذوا أولاده من حصنهم، وأتوه بهم إلى تحت سور ميافارقين، وكلموه أن يسلم البلد بالأمان فقال: ما لكم عندي إلا السيف. (١)

العز بن عبد السلام (٢) (٦٦٠ هـ)

الشيخ عز الدين بن عبد السلام أبو محمدالسلمي الدمشقي الشافعي، شيخ المذهب، ومفيد أهله، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة. سمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم بن الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر، وشيخ الشيوخ عبد اللطيف بن إسماعيل بن أبي سعد البغدادي، وعمر بن محمد بن طبرزد، وحنبل بن عبد الله الرصافي وغيرهم. وسمع منه تلامذته شيخ الإسلام ابن دقيق العيد وهو الذي لقب الشيخ عز الدين سلطان العلماء، والإمام علاء الدين أبو الحين الباجي والشيخ تاج الدين ابن الفركاح والحافظ أبو محمد الدمياطي وغيرهم.

قرأ الأصول على الآمدي وبرع في الفقه والأصول والعربية، وفاق الأقران والأضراب، وجمع بين فنون العلم من التفسير والحديث والفقه واختلاف أقوال الناس ومآخذهم، وبلغ رتبة الاجتهاد. ورحل إليه الطلبة من

---

(١) شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل ٤٦/٥

(١) السير (٢٣/ ٢٠١ - ٢٠٢).

(٢) البداية (١٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦) وشذرات الذهب (٥/ ٣٠١ - ٣٠٢) وطبقات الشافعية (٥/ ٨٠).."

(١)

"(فسبح نفسه) قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فسبح نفسه) بعد أن أورد الآية جاء باستنباط جاء بالمدلول (فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين) قال: (لسلامة ما قالوه من النقص والعيب). قوله: (فسبح نفسه) أي نزهها عما يصفه به العباد إلا ما وصفه به المرسلون وأتباعهم، والمرسلون هذا جاء به النص، وأتباعهم الذين وافقوا المرسلين، فإن هذه الكلمة أي ﴿سبحان ربك﴾ تنزيه للرب وتعظيمه وإجلاله عن ما لا يليق به من النقائص والعيوب فالرسل عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم وصفوه سبحانه وتعالى بصفات الكمال ونزهوه عن ما لا يليق به من الشبيه والمثال، وأما أعداء الرسل عكسوا القضية، فوصفوه بضد ذلك من النقائص والعيوب، وألحدوا في أسماء الله تعالى وصفاته وآياته وحرفوا الكلم عن مواضعه فالحق هو ما كان عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه وما جاء به علما وعملا واعتقادا في باب صفات الرب وأسمائه وتوحيده وأمره ونهيه ووعده ووعيده، وكل ذلك مسلم إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - دون أراء الرجال وأوضاعهم وأفكارهم **واصطلاحاتهم**، فكل [من خالف] ما عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه فهو باطل مردود على صاحبه كائنا من كان، أو كل [ما خالف] يجوز الوجهان لأنه إذا رد على الصاحب على الشخص رد عليه قوله، فكل ما خالف ما عليه الرسول وصحابه فهو باطل مردود على صاحبه كائنا من كان. قوله: (لسلامة ما قالوه) أي أن ما قالوه في ربهم سالم من النقص والعيب، فإنهم أعلم الخلق بالحق ولا شك يوحى إليهم، وأنصح الخلق ... ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وأفصحهم وأقدرهم على البيان والتبليغ، يعني ما يشترط في قبول الخبر قلنا: أربعة أشياء:

العلم، والصدق، والفصاحة، والبيان وقلنا: سلامة القصد. فما بينوه من أسماء الله وصفاته وغير ذلك هو الغاية في الكمال وهو الحق الذي يجب اعتقاده وإتباعه ولا تحل مخالفته. قال في ((القاموس)): السلامة البراءة من العيوب، والعيب والنقصان مترادفان، فكل عيب يسمى نقصانا، وكل نقصان يسمى عيبا، هذا قول. وقيل: العيب الوصمة، والنقص الخسران في الحظ. نقص يعني كاسمه، والمصدر النقصان ونقصه

---

(١) موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي ٧/٣٨٨

فهو منقوص كقوله تعالى: ﴿ونقص من الأموال والأنفس والثمرات﴾ [البقرة: ١٥٥]. يعني الخسران. ﴿وإنا لموفوهم نصيبهم غير منقوص﴾ [هود: ١٠٩].." (١)

"شرح حديث الأبرص والأقرع والأعمى

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن ثلاثة من بني إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمى، فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكا، فأتى الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس به، قال: فمسحه؛ فذهب عنه قذره، فأعطي لونا، وجلدا حسنا، قال: أي المال أحب إليك؟ قال: الإبل أو البقر -شك إسحاق - فأعطي ناقة عشراء، فقال: بارك الله لك فيها.

قال: فأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس به، فمسحه فذهب عنه، وأعطي شعرا حسنا، فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: البقر أو الإبل، فأعطي بقرة حاملا، فقال: بارك الله لك فيها، فأتى الأعمى فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يرد الله علي بصري؛ فأبصر به الناس، فمسحه فرد الله إليه بصره، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطي شاة والدا، فأنتج هذان، وولد هذا، فكان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم، قال: ثم إنه أتى الأبرص في صورته وهيئته فقال: رجل مسكين وابن سبيل، قد انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال بعيرا أتبلغ به في سفري، فقال: الحقوق كثيرة! فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرصا يقذرك الناس، فقيرا فأعطاك الله عز وجل المال؟ فقال: إنما ورثت هذا المال كابرا عن كابر، فقال: إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت.

قال: وأتى الأقرع في صورته وهيئته فقال له مثل ما قال لهذا، ورد عليه مثل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت، قال: وأتى الأعمى في صورته فقال: رجل مسكين، وابن سبيل، قد انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها في سفري، فقال: قد كنت أعمى، فرد الله إلي بصري، فخذ ما شئت، ودع ما شئت، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذته لله، فقال: أمسك مالك، فإنما ابتليتم، فقد رضي الله عنك، وسخط عن صاحبيك) أخرجاه].

هذا الحديث في الصحيحين، وقوله: (إن ثلاثة من بني إسرائيل) إسرائيل: هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل، وبنوه هم الذين ذهبوا إلى مصر لطلب الطعام، وترددوا بعدما عملوا ما عملوا بأخيهم يوسف عليه

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للحازمي، أحمد بن عمر الحازمي ١٢/٩

السلام، وحصل ما حصل، ومكنه الله جل وعلا، ثم في النهاية استجلبهم إلى مصر هم وأهليهم، فكثروا وصاروا أمة كبيرة، فسلط عليهم فرعون في تقتيل أبنائهم ذكورهم، وإبقاء نسائهم للخدمة، وسبب ذلك كما قيل: إنه قيل له: إن في العلم الذي ورث عن إبراهيم أن زوال ملكك على يد رجل من بني إسرائيل، فصار يذبح كل مولود ولد منهم، والقصة معروفة ذكرها الله جل وعلا في القرآن.

والمقصود: أن إسرائيل هو يعقوب بن إسحاق، فهو نبي كريم من أنبياء الله جل وعلا، واليهود هم من ذريته، ولكن اليهود الآن من أكفر عباد الله، ولا يجوز أن نسميهم بني إسرائيل، وإنما نقول: دولة اليهود مثلا، ولا نقول: دولة إسرائيل؛ لأن إسرائيل نبي كريم من الأنبياء، يجب أن ينزه عن هذا، فيجب أن نقول لهم: اليهود دولة اليهود وهم يفرحون عندما تسمى دولتهم بإسرائيل، ثم كأنه كان فيهم العجائب، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحدث عنهم كثيرا، والأحاديث المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم كثيرة، وقد ذكر البخاري رحمه الله في صحيحه كتابا مستقلا سماه: (حديث بني إسرائيل)، فذكر جملا منها، وكذلك غيره من العلماء، وأحاديث بني إسرائيل التي تذكر عنهم قسمها العلماء إلى أقسام ثلاثة: قسم منها ثبت، مثل الذي يذكره الله جل وعلا في كتابه، والذي يذكره الرسول صلى الله عليه وسلم ويصح عنه، ومثل هذا لا إشكال فيه فيصدق ويؤمن به، وهذا الذي اختلف أهل الأصول هل هو شرع لنا أم لا؟ أي: شرع من قبلنا شرع لنا أم أنه ليس شرعا لنا؟ والصواب أنه إذا كان أقر من شرعنا فهو شرع لنا، أما إذا لم يقر فليس شرعا لنا، ولكن الكلام في الشيء الذي سكت عنه.

القسم الثاني: ما جاء في كتاب الله أو في أحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم ما يكذبه ويبطله، فهذا يجب أن نكذبه، مثل دعوى اليهود بأن سليمان ملك ساحر، أو أن لوطا عليه السلام ضاجع بنتا من بناته فحملت منه، وغير ذلك من الأمور المنكرة التي ينسبونها إلى الأنبياء وهي كذب صريح، القرآن يبين كذب ذلك ويوضحه، وهذا كثير، وقد يذكره بعض المفسرين في تفاسيرهم، وهو من الخطأ الذي يجب أن ينزه تفسير كتاب الله عنه.

القسم الثالث: ما لم يأت في كتاب الله ولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا تصديقه ولا تكذيبه، أي: مسكوت عنه، فمثل هذا الحكم فيه أن يقول الإنسان: آمنا بما أنزل الله علينا وعلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وسائر الأنبياء، أي: أنه لا يكذب ولا يصدق، يؤمن بكل ما أنزله الله إجمالا، أما هذا بعينه فيتوقف فيه، إذا كان مما أنزله الله فنحن نؤمن به، وإذا لم يكن فهو لا يضر الإنسان كونه تردد فيه.

وهؤلاء الثلاثة النفر جاء في صحيح البخاري ثلاث روايات: أحدها: (أراد الله أن يبتليهم)، والأخرى: (بدا

لله أن يبتليهم)، وقد اغتر بهذه الكلمة بعض الذين كتبوا من المعاصرين كلاما سيئا في هذا وقال: إن هذا خطأ، وإن صحيح البخاري فيه أخطاء في العقيدة، فينبغي للإنسان أن يكون متنبها، وهذا من قلة معرفة اللغة؛ لأن (بدا) تأتي بمعنى: أراد، ومعلوم أن الرواة قد يعبر بعضهم بالمعنى ولو لم يكن هذا تعبير رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه عرف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم فعبر به، وهذا كثير جدا، فإذا جاء حديث بلفظين مثلا أو ثلاثة ألفاظ فأحدها يفسر الآخر، إذا كان فيها شيء غريب يرجع إلى الشيء الواضح، فيكون هذا هو المعنى.

ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح الناس، وهو صلوات الله وسلامه عليه أقدرهم على البيان والبلاغ، وهو كذلك أنصح الخلق للخلق، وهو كذلك أغير الخلق على الله جل وعلا، فلا يجوز أن يأتي من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء باطل؛ لأن هذا الذي قال هذا القول بأن (بدأ) من الابتداء، وأنه يقتضي قبل ذلك أنه لم يكن عالما، فمعلوم أن هذا ينافي صفات الله جل وعلا، ولكن ليس هذا المراد في قوله: (بدأ)، وإنما المراد به مثل ما في الروايات الأخرى: (أراد الله أن يبتليهم)، والإرادة سبق الكلام عليها، والابتلاء هنا هو الاختبار، أي: أن يختبرهم بحالهم، وهؤلاء الثلاثة: أبرص، وأقرع، وأعمى، فهم أهل أمراض وعاهات معروفة في الناس.

أما البرص: فهو من الأمراض التي تغير لون الجلد، وتجعله مكروه النظر إليه، وقد كان ولا يزال في الغالب مرضا إلى الآن لم يستطع الأطباء أن يصلوا إلى دواء له، وقد يشفى الإنسان من هذا كما هو معروف، ولكن الغالب أنه يبقى، وإنما كثير من الأطباء لا يستطيع أن يتوصل إلا إلى إيقافه فقط، يوقف بحيث لا يزداد؛ لأن العادة أنه يزيد حتى يشمل الجلد كله، ويصبح جلد الإنسان كله بهذا اللون، ولكن يمكن أن يشفى الإنسان، وقد شفي خلق من هذا المرض، وقد جعل الله جل وعلا الشفاء منه آية لعيسى عليه السلام، إذا مسح بيده الأبرص شفي وزال برصه.

أما القرع: فهو مرض وقروح تكون في الرأس يتساقط بسببها الشعر، ثم يحدث الصلع، وقد تكون له رائحة كريهة ويتقذر منه من قارب هذا المريض.

أما العماء: فهو معروف، كونه فقد بصره، وأصبح لا يبصر شيئا.

فهؤلاء بعضهم قريب من بعض، فأرسل الله جل وعليه إليهم ملكا، وهذا الملك جاءهم بصورة بشر من الناس يظنون أنه مثلهم، فبدأ بالأبرص فقال له: أي شيء تود وتحب وتريد؟ فقال: أحب أن يذهب عني هذا المرض، وأن أعطى جلدا حسنا، ولونا حسنا؛ لأن جلده مريض، ولونه سيئ، فمسحه فزال المرض،

وأعطي جلدا حسنا، ولونا حسنا، وهذا مجرد مسح، ولو كان عنده مثلا اعتبار لاعتبر أن هذا من الأمور العظيمة، ومن آيات الله ونعمه، ثم قال له: أي المال أحب إليك؟ فقال: الإبل أو قال: البقر، شك إسحاق أحد الرواة، فأعطي ناقة عشراء، والناقة العشراء: هي التي قاربت الولادة، أي: أتى عليها عشرة شهور وهي ستلد قريبا، وبعض أهل اللغة يقول: إذا أتى عليها ثمانية شهور تكون عشراء، والناس يختلف اصطلاحهم في هذا، فكثير من العرب إذا تبين لقاح الناقة سموها عشراء، ولو لم يأت عليها شهور، ولكن المقصود الاستعمال القديم، ثم قال له: بارك الله لك فيها، فدعا الله جل وعلا له بالبركة فيها، ودعوة الملك الغالب أنها مستجابة، وقد أراد الله جل وعلا ذلك.

ثم ذهب إلى رفيقه الثاني فقال له: أي شيء تحب؟ فقال: أن يذهب عني هذا الذي قذره الناس، وأحب شعرا حسنا، فمسح رأسه؛ فذهب مرضه، ونبت شعره وصار حسنا، وقال له: أي المال أحب إليك؟ فقال: البقر، فأعطي بقرة حاملا، ثم ذهب إلى الثالث الأعمى فقال له: أي شيء تود وتريد؟ فقال: أن يرد الله علي بصري، فأبصر به الناس، ومعنى قوله: أبصر به الناس أي: أبصر به الأشياء التي يبصرها الناس، ولكن قصر ذلك على الناس؛ لأن اختلاطه بهم، وحاجته إليهم أكثر من غيرهم، فمسح على عينيه، فرد الله عليه بصره، ثم قال له: أي المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطي شاة حاملا.

(فأنتج هذان وولد هذا) المنتج: هو الذي يتولى ولادة الناقة أو البقرة، والمولد: كذلك الذي يتولى ولادة الشاة، مثل القابلة من النساء للمرأة.

فطال الوقت، وصار للأول واد من الإبل، وللثاني واد من البقر، وللثالث واد من الغنم، أي: أن هذه الناقة بارك الله فيها، وصار منها شيء كثير من الإبل، وكثر المال ونما، وكذلك صاحب البقرة، وكذلك صاحب الشاة، فلما كثر المال وصار أودية مملوءة منها، جاء ذلك الملك، وبدأ بالأبرص وجاء بصورته، أي: أنه جاء بصورة رجل أبرص وفقير حتى يذكره بحاله السابقة، وهذا معنى (جاءه بصورته) أي: بصورة الأبرص نفسه، فقال له: (إني رجل مسكين، وابن سبيل)، وابن السبيل: هو الملازم للسفر.

قال: (وقد انقطعت بي الحبال في سفري." (١)

"حديث: (الطيرة شرك)

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وعن ابن مسعود مرفوعا: (الطيرة شرك، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل)، رواه أبو داود والترمذي وصححه، وجعل آخره من قول ابن مسعود].

---

(١) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان ٧/١١٤

قوله صلى الله عليه وسلم: (الطيرة شرك! الطيرة شرك)، التكرار هنا للتأكيد والمبالغة في البلاغ، وذلك يدل على أن الطيرة كانت منتشرة في الناس في ذلك الوقت، فلهذا بالغ الرسول صلى الله عليه وسلم في النهي عنها، وأخبر أنها شرك، والشرك معلوم عند المخاطبين أنه أكبر الذنوب، وقوله: (شرك) مطلق، قد يكون شركا أكبر، وقد يكون أصغر، وتبين فيما سبق التفصيل في هذا وهو أن الإنسان إذا كان يعتقد أن فعل الطيرة هو الذي يكون فيه الخير، أو مثلا نعيقه، أو أن الخير معلق بظهور الحيوان، فهذا من الشرك الأكبر، أما إذا كان يعتقد أن الله جعله سببا لذلك فهذا يكون من الشرك الأصغر.

وقوله: (ما منا إلا)، يعني: ما منا أحد إلا ويقع في نفسه شيء عندما يسمع شيئا من ذلك (ولكن الله يذهبه بالتوكل)، يذهب هذا الشيء الذي يقع، وحذف المقدر لعلمه به، وليس هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقع في نفسه شيء؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه أعظم الناس إيمانا وتوكلا على الله، ولكن هذا من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، ولهذا بين الترمذي رحمه الله أن هذا مدرج، وأنه من كلام ابن مسعود، (وما منا إلا) أي: يقع في نفسه شيء من ذلك، غير أنه لا يلتفت إليه ولا يعول عليه، وإنما يعرض عنه ويتوكل على ربه، فيذهب الله جل وعلا ذلك الذي يقع بالتوكل عليه، وعدم الالتفات إلى غيره، هذا هو معنى الكلام.

قال الشارح رحمه الله: [وروى ابن ماجة وابن حبان ولفظ أبي داود: (الطيرة شرك، الطيرة شرك، الطيرة شرك) ثلاثا.

وهذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك؛ لما فيها من تعلق القلب على غير الله تعالى، قال ابن حمدان: تكره الطيرة، وكذا قال غيره من أصحاب أحمد].

قوله: (تكره الطيرة) يجب أن تحمل كلمة (تكره) على التحريم؛ لأن الشرك ليس فيه شيء مكروه كراهة تنزيه، بل كله محرم، والعلماء في القديم إذا قالوا: يكره كان مقصودهم أنه حرام، ولكن بعضهم يتورع عن كلمة حرام للخوف؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب﴾ [النحل:١١٦]، يخاف أن يقول: حرام، فلا يقول على الشيء أنه حرام إلا إذا تأكد تأكدا تاما بأن الله قد حرمه، هذا هو السبب، وكان في **اصطلاحهم** أيضا أن وضع الكراهة على المحرم أمر شائع، وإنما اصطلح المتأخرون على تقسيم الكراهة إلى قسمين: قسم يكون كراهة تحريم، وقسم يكون كراهة تنزيه، وهذا اصطلاح حادث ما كان يعرفه السلف قديما، ولا يجوز أن يحمل كلام العلماء في القديم على هذا الاصطلاح الحادث.

قال الشارح رحمه الله: [قال ابن مفلح: والأولى القطع بتحريمها لأنها شرك، وكيف يكون الشرك مكروها الكراهية الاصطلاحية؟! قال في شرح السنن: وإنما جعل الطيرة من الشرك؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن الطيرة تجلب لهم نفعا أو تدفع عنهم ضرا إذا عملوا بموجبها، فكأنهم أشركوا مع الله تعالى.

قوله: (وما منا إلا)، قال أبو القاسم الأصبهاني والمنذري: في الحديث إضمار، والتقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك.

انتهى، وقال الخلخالي: حذف المستثنى لما يتضمنه من الحالة المكروهة، وهذا من أدب الكلام.

قوله: (ولكن الله يذهبه بالتوكل)، أي: لكن لما توكلنا على الله في جلب النفع أو دفع الضر أذهبه الله عنا بتوكلنا عليه وحده.

قوله: (وجعل آخره من قول ابن مسعود)، قال ابن القيم: وهو الصواب، فإن الطيرة نوع من الشرك]..." (١)

"فهكذا ينبغي أن تفهم الدليل والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر ودع عنك ما سودت به أوراق كثيرة من تطويلات وترديد عبارات لا تشفي غليل طالب ولا تسكن نهمة متعطش ولن يعرف قدر هذه الكلمات الوجيزة إلا من انصرف خائبا عن مقصده بعد مطالعة تصانيف كثيرة. فإن رجعت الآن في طلب الصحيح إلى ما قيل في حد النظر دل ذلك على انك تخص من هذا الكلام بطائل ولن ترجع منه إلى حاصل، فإنك إذا عرفت أنه ليس ههنا إلا علوم ثلاثة: علمان هما أصلان يترتبان ترتبا مخصوصا، وعلم ثالث يلزم منهما وليس عليك فيه الا وظيفتان: إحداهما إحضار العلمين في ذهنك، والثانية التفطن لوجه العلم الثالث منهما. والخيرة بعد ذلك اليك في اطلاق لفظ النظر في ان تعبر به عن الفكر الذي هو احضار العلمين، أو عن التشوف الذي هو طلب التفطن لوجه لزوم العلم الثالث، أو عن الأمرين جميعا، فإن العبارات مباحة والاصطلاحات لا مشاحة فيها.

فـإن قلت غرضي أن أعرف اصطلاح المتكلمين وأنهم عبروا بالنظر عماذا، فاعلم أنك إذا سمعت واحدا يجد النظر بالفكر، وآخر بالطلب، وآخر بالفكر الذي هو يطلب به، لم تسترب في اختلاف اصطلاحاتهم على ثلاثة أوجه. والعجب ممن لا يتفطن هذا ويفرض الكلام في حد النظر.

مسألة خلافية: ويستدل بصحة واحد من الحدود وليس يدري أن حظ المعنى المعقول من هذه الأمور لا خلاف فيه وأن الأصطلاح لا معنى للخلاف فيه. وإذا أنت امعنت النظر واهتديت السبيل عرفت قطعا أن أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقدر المعاني أولا

(١) شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان ٦/٨٠

ثم ينظر في الألفاظ ثانيا، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات. ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق، ونكل عن التحقيق.

فإن قلت: إني لا استريب في لزوم صحة الدعوى من هذين الأصلين إذا أقر الخصم بهما على هذا الوجه، ولكن من أين يجب على الخصم الاقرار بهما ومن أين تقتضي هذه الأحوال المسلمة الواجبة التسليم؟ فاعلم أن لها مدارك شتى ولكن الذي نستعمله في هذا الكتاب نجتهد أن لا يعد ستة: الأول منها: الحسيات، أعني المدرك بالمشاهدة الظاهرة والباطنة، مثاله أنا إذا قلنا مثلا كل حادث فله سبب، وفي العالم حوادث فلا بد لها من سبب. فقولنا: في العالم حوادث، أصل واحد يجب الإقرار به، فإنه يدرك بالمشاهدة الظاهرة حدوث أشخاص الحيوانات والنباتات والغيوم والامطار ومن الأعراض والأصوات." (١)

"المبدأ الأول. قال إن مبدأ الموجودات هو جسم أول متشابه الأجزاء، وهي أجزاء لطيفة لا يدركها الحس، ولا ينالها العقل، منها كون الكون كله العلوي منه والسفلي، لأن المركبات مسبوقة بالبسائط، والمختلفات أيضا مسبوقة بالمتشابهات. أليست المركبات كلها إنما امتزجت وتركبت من العناصر، وهي بسائط متشابهة الأجزاء؟ وأليس الحيوان والنبات وكل ما يغتذي فإنما يتغذى من أجزاء متشابهة أو غير متشابهة، فتجتمع في المعدة فتصير متشابهة، ثم تجري في العروق والشرايين، فتستحيل أجزاء مختلفة مثل الدم واللحم والعظم.

وحكي عنه أيضا أنه وافق سائر الحكماء في المبدأ الأول: إنه العقل الفعال. غير أنه خالفهم في قوله إن الأول الحق تعالى ساكن غير متحرك. وسنشرح القول في السكون والحركة له تعالى، ونبين **اصطلاحهم** في ذلك.

وحكى فرفوريوس عنه أنه قال: إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل، لا نهاية له، ولم يبين ما ذلك الجسم أهو من العناصر؟ أم خارج عن ذلك؟ قال: ومنه تخرج جميع الأجسام والقوة الجسمانية والأنواع والأصناف.

وهو أول من قال بالكمون والظهور، حيث قدر الأشياء كلها كامنة في الجسم الأول، وإنما الوجود ظهورها من ذلك الجسم نوعا وصنفا ومقدارا وشكلا وتكاثفا وتخلخلا، كما تظهر السنبلة من الحبة الواحدة، والنخلة الباسقة من النواة الصغيرة، والإنسان الكامل الصورة من النطفة المهينة، والطير من البيض، فكل ذلك ظهور عن كمون، وفعل عن قوة، وصورة عن استعداد مادة. وإنما الإبداع واحد، ولم يكن بشيء آخر

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي أبو حامد الغزالي ص/٢٠

سوى ذلك الجسم الأول.

وحكي عنه أنه قال كانت الأشياء ساكنة، ثم إن العقل رتبها ترتيبا على أحسن نظام، فوضعها مواضعها من عال ومن سافل ومن متوسط، ثم من متحرك، ومن ساكن، ومن مستقيم في الحركة، ومن دائر، ومن أفلاك متحركة على الدوران،." (١)

"أولا: لقد سجل لنا المؤلف مدى تأثير كتابه عند العلماء ومدى اهتمامهم به في مقدمة كتابه: "البيان الواضح المشهود من فضائح النصارى واليهود) الذي يعتبر اختصارا لكتاب (التخجيل) فقال: "وعمدت إلى تكابي الملقب بـ: (تخجيل من حرف التوراة والإنجيل) وهو كتاب وضعته في أيام الشباب والنشاط، وجودة القريحة والانبساط فأكب على نقله علماء أهل الفسطاط واغتبطوا به غاية الاغتباط، ولا شك أن علماءنا – أيدهم الله – يردون عليهم بالحجج العقلية والطرق الكلامية، وعقول النصارى قاصرة عن المعقول مائلة إلى المنقول، وكنت قد طالعت التوراة الخمسة الأسفار والأناجيل الأربعة وإنجيل الصبوة ومزامير داود المائة وخمسين مزمورا ورسائل فولوس وسير التلاميذ ونبوات الأنبياء الأول والأمانة التي ألفها قدماؤهم، وقرأت كتب اليعاقبة والروم والنسطور، وتلوت عليهم من كتبهم وخاطبتهم **باصطلاحهم**، فجاء الكتب ندرة في فنه، غاية في باب لا يسمع به أمير أو مأمور إلا حصله واقتناه وبلغ من مناظرة أهل الكتاب مناه، فجردت منه عشر مسائل مسألة من كل باب من أبواب الكتاب ... "١ الخ. اهـ.

ثانيا: إن مما يؤكد كلام المؤلف في اهتمام العلماء بكتابه اعتماد الإمام أحمد بن إدريس القرافي (توفي سنة ٦٨٤هـ) في كتابه (الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة) ٢، اعتمادا مباشرا عليه، فقد نقل منه نصوصا كثيرة جدا بحيث يشبه

---

١ ر: ورقة ٥ من المخطوطة.

٢ طبعته دار الكتب العلمية عام ١٤٠٦هـ، في بيروت وقد حقق الكتاب في جامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوارة، كما حقق أيضا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الماجستير.." (٢)

"بنصوص أربعة: الإبن، والأب، والإله، والرب.

وإذا نحن أتينا عليها بالتأويل١ وبينا ما يحتمله بالدليل من التوراة والإنجيل لم يبق إلى إجرائها على الظاهر

---

(١) الملل والنحل الشهرستاني ١٢٣/٢

(٢) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري ٦٦/١

من سبيل، بعد أن / (١/٧٨/أ) نقدر صحتها مثلا ونسلم ورودها جدلا، ولو نسبناهم فيها إلى التحريف والتصحيف لأغريناهم بطغيانهم وحسمنا عنهم مادة إيمانهم، بل نلاطفهم ونتكلم بمقتضى اصطلاحهم ومنقولهم فعسى أن يكون ذلك أقرب لمعقولهم، فأما الخوض بهم في أدلة العقول فشيء لا تحمله قواهم ولا يلائم هواهم.

فنقول – وبالله التوفيق –: أما لفظتا الابن والأب: فلغتهم تسمي الولي (ابنا) وتسمي المربي (أبا) ٢ ويعبرون عن ذلك بأبوة النعمة وبنوة الخدمة وذلك

---

١ التأويل في اللغة: يطلق على معنيين: ١- الرجوع والعاقبة والمصير. ٢- التفسير والبيان. (ر: الصحاح للجوهري ٤/١٦٢٧، القاموس المحيط ص ١٢٤٤) .

٢ ورد في قاموس الكتاب ص ١٧ أن كلمة (الأب) وردت في الكتاب المقدس بمعان كثيرة منها:

١- السلف المباشر للإنسان أي: والده.

٢- الجد أو الأسلاف على وجه عام.

٣- أطلق هذا اللفظ رمزيا على:

أ- الأب الروحي الذي ينفث من روحه في غيره سواء كان تأثيره طيبا أو على النقيض من ذلك، فقد دعي إبراهيم (أبو المؤمنين) ، كما دعي إبليس أبو الأشرار.

ب- الدلالة على التشابه والتقارب والتماثل (وقلت للقبر أنت أبي) . سفر أيوب ١٧/١٤.

ج- على مصدر الشيء مثل: (أبو المجد) . أفسس ١/١٧.

د- على الخالق.

هـ وعلى مبتدع فن ما أو عمل ما، أو مبتكر أسلوب خاص للحياة. (أب ساكني الخيام) . تكوين ٤/٢٠.

وعلى الشخص الذي تظهر فيه خاصيات الأبوة. (أبو اليتامى) . مزمور ٦٨/٥.

ز- على من يقوم بعمل المرشد والمشير والمهتم بأمر من الأمور. (وهو قد جعلني أبا لفرعون) . تكوين ٤٥/٨.

ح- على رئيس محترم مكرم، ويطلق بخاصة على الأنبياء والمتقدمين في السن والمقام وعلى المسيحيين الأولين.

يعتبر الله في الديانة المسيحية أبا، وأبوة الله تسير في اتجاهين:

الأول: أبوته للبشر بالخلق.

والثاني: أبوته للمؤمنين بالنعمة. اهـ. ملخصا.

قلت: فإذا كانت هذه معاني الأبوة في الكتاب المقدس لديهم، فما الذي جعل أبوة الله للمسيح مختصة بأن تكون من نفس جوهر الذات الإلهية – على حد زعمهم وسخافتهم؟ – وكيف يكون ذلك وقد شاركه غيره من الأنبياء والصالحين في تلك الأبوة ولهم من المعجزات أكثر مما للمسيح؟؟.." (١)

"اتصال أشعة بل تنزه الله تعالى عن كل ما يوهم النقص القصور في حقه وهذا كما أنا لم نشترط في كونه تعالى عالما قلبا ولا دماغا ولا في كونه قادرا بنية ولا آلة بل السمع والبصر ادراكان أعنى صفتين متعلقتين بالمسموعات والمبصرات على ما يعرف في موضعه فإذا تبين أنهما لا يرجعان إلى العلم فعدوهما أقنومين زائدين على ما ذكرتم وهذا ما لا محيص عنه ولا جواب عليه

وأما قولك وكل اسم للذات إنما يؤدي معنى واحدا لنفى ضده فكلام من لم يحنكه الإعتبار ولا عرف اصطلاح النظار وذلك أنك أطلقت صفات الذات وصفات الأفعال على ما لم يطلقه عليه النظار ولا أستعمله في نظره أحد من علماء الأمصار

ونحن نذكر اصطلاح النظار المعتبرين في صفة النظر والأفكار في إطلاق هذه الأسماء ليتبين للواقف على هذا الكتاب أنك لم تعرف شيئا من **اصطلاحاتهم** ولاحطت على شيء من مفهوماتهم

قالوا إنما تطلق الأسماء بحسب المسميات والمسمي ات إما ذات أو أمر زائد على الذات فالذي يدل من الأسماء على الذات هو الذي يقال عليه اسم ذات مثال قولنا إنسان وملك ومن أسمائه تبارك وتعال الله والحق وأما الذي يدل على أمر زائد على الذات فذلك الأمر إما أن يكون نفى شيء عن الذات أو ثبوت شيء للذات فالذي يدل على نفي شيء عن الذات هو الذي يقال عليه اسم سلب مثال ذلك فقير وسالم ومن أسمائه تبارك وتعالى القدوس والسلام فإنها تدل على البراءة من العيوب وعلى نفيها وأما الذي يدل على ثبوت شيء للذات فذلك الثابت إما أن يقوم بالذات أو لا يقوم بها فالذي يقوم بالذات هو الذي يقال عليه اسم صفة ومثال ذلك عالم وقادر وسميع وبصير فإن هذه صفات زائدة على الذات وأما الزائد على الذات الذي لا يقوم بها فهو الذي يقال عليه إسم الفعل وقد يقال عليه اسم الإضافة مثل خالق ورازق وما أشبه ذلك

---

(١) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري ١/٢٤٣

فحصل من التقسيم أن الأسماء على أربعة أضرب أسماء ذات وأسماء صفات وأسماء سلوب وأسماء أفعال وقد يقال عليها." (١)

"وقوله: "كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم "، وقوله: " ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله بها سخطه إلى يوم القيامة "، وقوله: " لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم لوزنتهن سبحان الله عدد خلقه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله رضا نفسه سبحان الله مداد كلماته "، وإذا كان كل اسم أو فعل أو حرف يوجد في الكلام فإنه مقيد لا مطلق لم يجز أن يقال للفظ الحقيقة ما دل مع الإطلاق والتجرد عن كل قرينة تقارنه.

فان قيل: أريد بعض القرائن دون بعض قيل له أذكر الفصل بين القرينة التى يكون معها حقيقة والقرينة التى يكون معها مجاز ولن تجد إلى ذلك سبيلا تقدر به على تقسيم صحيح معقول. ومما يدل على ذلك أن الناس اختلفوا في [العام] إذا خص هل يكون استعماله فيما بقى حقيقة أو مجازا وكذلك لفظ [الأمر] إذا أريد به الندب، هل يكون حقيقة أو مجازا وفي ذلك قولان لأكثر الطوائف: لأصحاب أحمد قولان، ولأصحاب الشافعى قولان، ولأصحاب مالك قولان.

ومن الناس من ظن أن هذا الخلاف يطرد في التخصيص المتصل كالصفة، والشرط والغاية والبدل، وجعل يحكى في ذلك أقوال من يفصل كما يوجد في كلام طائفة من المصنفين في أصول الفقه وهذا مما يعرف أن أحدا قاله فجعل اللفظ العام المقيد في الصفات والغايات والغايات والشروط مجازا؛ بل لما أطلق بعض المصنفين أن اللفظ العام إذا خص يصير مجازا ظن هذا الناقل أنه عنى التخصيص المتصل وأولئك لم يكن في **اصطلاحهم** عام مخصوص الا إذا خص." (٢)

"فلذا قالوا بنفيها١.

وهؤلاء لا يجعلون السمع طريقا إلى إثبات الصفات ولهم فيما لم يثبتوه طريقان:

١. منهم من نفاه.

٢. ومنهم من توقف فيه فلم يحكم فيه بإثبات ولا نفي، ويقولون بأن العقل دل على ما أثبتناه ولم يدل على

---

(١) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام شمس الدين القرطبي ص/٧٤

(٢) الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/٨٦

ما توقفنا فيه٢.

والصفات السبع التي يثبتها هؤلاء يسمونها صفات المعاني.

وضابطها في اصطلاحهم هي: ما دل على معنى وجودي قائم بالذات، ولم يقر هؤلاء إلا بسبعة منها هي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. ونفوا ما عداها من صفات المعاني كالرأفة والرحمة والحلم٣.

وقد زاد بعضهم في عده للصفات فأوصلها إلى عشرين صفة وقسمها إلى أربعة أقسام:

١. صفات المعاني

٢. الصفات المعنوية

٣. الصفات السلبية

٤. الصفة النفسية.

---

١ الماتريدية دراسة وتقويم (ص٢٣٩) .

٢ شرح الأصفهانية ص٩، مجموع الفتاوى (٣٥٩/٦) .

٣ منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص٥) .." [1]

"الضرب، كلفظ (الجسم) و (الحيز) و (الجهة) و (الجوهر) و (العرض") ١. فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته.

وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما.

ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلما فوق العرش وأمثال ذلك"٢.

الموقف من هذا النوع:

"إذا كانت هذه الألفاظ مجملة -كما ذكر- فالمخاطب لهم إما:

١ أن يفصل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟

---

(١) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ١٠٧/١

فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك ردت.

٢ وإما أن يمتنع عن موافقتهم في ،لتكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا.

---

١ درء تعارض العقل والنقل (٢٤١/١) .

٢ درء تعارض العقل والنقل (٢٢٨/١) .." (١)

"ولكن يلاحظ أن الإنسان إذا امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى الجهل والانقطاع.

وأن الإنسان إذا تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله عنها.

ولعل الراجح في المسألة أن الأمر يختلف باختلاف المصلحة.

١ فإن كان الخصم في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزام الناس بها أمكن أن يقال له: لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق.

وهذه الطريق تكون أصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه في بدعتهم، كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: ائتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة.

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون." (٢)

"فصل فأما قولهم أن العقلاء متفقون على قولهم الروح والجسم والنفس

والجسم وهذا يدل على تغايرهما فالجواب أن يقال أن مسمى الجسم في اصطلاح المتفلسفة والمتكلمين أعم من مسماه في لغة العرب وعرف أهل العرف فإن الفلاسفة يطلقون الجسم على قابل الأبعاد الثلاثة خفيفا كان أو ثقيلا مرئيا كان أو غير مرئي فيسمون الهواء جسما والنار جسما والماء جسما وكذلك الدخان والبخار والكوكب ولا يعرف في لغة العرب تسمية شيء من ذلك جسما التة فهذه لغتهم وأشعارهم وهذه

---

(١) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ٢٤٥/١

(٢) العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين ٢٤٦/١

النقول عنهم في كتب اللغة قال الجوهري قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان قال الأصمعي الجسم والجسمان الجسد والجثمان الشخص وقد جسم الشيء أي عظم فهو عظيم جسيم وجسام بالضم

ونحن إذا سمينا النفس جسما فإنما هو **باصطلاحهم** وعرف خطابهم وإلا فليست جسما باعتبار وضع اللغة ومقصودنا بكونها جسما إثبات الصفات والأفعال والأحكام التي دل عليه، الشرع والعقل والحس من الحركة والانتقال والصعود وبنزول ومباشرة النعيم والعذاب واللذة والألم وكونها تحبس وترسل وتقبض وتدخل وتخرج فلذلك أطلقنا عليها اسم الجسم تحقيقا لهذه المعاني وإن لم يطلق عليها أهل اللغة اسم الجسم فالكلام مع هذه الفرقة المبطلة في المعنى لا في اللفظ فقول أهل التخاطب الروح والجسم هو بهذا المعنى

فصل وأما الشبهة الثانية فهي أقوى شبههم التي بها يصلون وعليها يعولون

وهي مبلية على أربع مقدمات

إحداها أن في الوجود ما لا يقبل القسمة بوجه من الوجوه

الثانية أنه يمكن العلم به

الثالثة أن العلم به غير منقسم

الرابعة أنه يجب أن يكون محل للعلم به كذلك إذ لو كان جسما لكان منقسما

وقد نازعهم في ذلك جمهور العقلاء وقالوا لم تقيموا دليلا على أن في الوجود ما لا يقبل القسمة الحسبة ولا الوهمية وإنما بأيديكم دعاء لا حقيقة لها وإنما أثبتموه من واجب الوجود وهو بناء على أصلكم الباطل عند جميع العقلاء من أهل الملل وغيرهم من انكار ماهية الرب." (١)

"[صاحب الحس السليم والعقل المميز ليس بحاجة إلى طريقة أهل الكلام]

وكل من له حس سليم وعقل يميز به، يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل **واصطلاحهم** وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب الصوفية، وهو درب خطر، يفضي إلى الاتحاد. انظر إلى ما أنشد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:

---

(١) الروح ابن القيم ص/٢٠١

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد." (١)

"وقيل: متقاربان. فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته. وهذا المعنى حق ولم ينازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير. وللشيخ نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع بالخطب أليق. و ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] (الشورى: ١١) . أكمل في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

[تعالى ربنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات]

[ما لم يرد نفيه ولا إثباته من الصفات لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها]

قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) .

ش: أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي. لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا، مخالفا لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان. ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن." (٢)

"قادر، موصوف بجميع صفات الكمال، غير ممثل بشبيه ولا مثال، فقد أمكن الصدر الأول إدراك هذا من غير ممارسة، ولم يصمهم أحد بالبله وجمود الفطنة ممن هو أذكى منك قلبا، وأرجح لبا، وأصلب دينا، وأتم يقينا.

---

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ١/٥٥

(٢) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز ١/٢٦٠

وإن قلت: إن العقائد التي لا تدرك إلا بالممارسة، هي قول شيوخكم من (١) المعتزلة: إن الله تعالى لا يعلم من نفسه إلا ما يعلمونه، وإن الأجسام، والأعراض، والصفات غير مقدورة لله تعالى على الحقيقة، وإنما مقدوره شيء يدق تصوره، أو لا يتصور البتة، وقد سموه بالأحوال (٢)، وذلك أن ذات الموجود عندكم غير مقدورة، وصفة الوجود كذلك، وكلاهما غير مقدورين عندهم، والمقدور عندهم أمر رابع، وهو يسمى حالا، وهو عندهم كون الذات على الصفة، وبإجماعهم أن (٣) هذا الحال لا يسمى شيئا، فحصل من مجموع هذا أن الله عندهم لا يقدر على شيء، وهم يصرحون أن العالم كله لم يزل ولا يزال، وأنه ثابت فيما لم يزل، ولكنه غير موجود فيه، ويفرقون بمجرد اصطلاحهم بين الثبوت والوجود، وكل هذا حتى يتعلق علم الله تعالى بالأشياء في الغيب قبل حدوثها بأمور ثابتة محققة، فليتهم قنعوا في متعلق علم الله تعالى بمثل ما قنعوا به في متعلق قدرته من كونها لا تتعلق بشيء ثابت محقق فيما لم يزل، أو ساووا بينهما، فجعلوا متعلقهما كل ما يسمى شيئا حقيقة أو مجازا على عموم ما نطق به القرآن، وقام عليه البرهان.

---

(١) " من " ساقطة من (ش).
(٢) في " ش ": الأحوال.
(٣) في (ش): على أن.." [1]

"إن الرب بصفاته قديم.

ومنهم من يقول: هو قديم، وصفاته (١) قديمة، ولا يقول: هو وصفاته قديمان.

ومنهم من يقول: هو وصفاته قديمان، ولكن يقول: ذلك (٢) لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه. وقد يقولون: الذات متصفة بالقدم، والصفات متصفة بالقدم، وليست الصفات إلها ولا ربا (٣) كما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - محدث وصفاته محدثة، وليست صفاته رسولا ولا نبيا، فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه، كانت هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، يقول (٤) لهم أولئك: هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيها، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا شرع (٥)، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية، والقرآن قد نفى (٦) مسمى المثل والكفء والند ونحو ذلك، لكن يقولون: الصفة في لغة العرب ليست بمثل الموصوف ولا كفئه ولا نده، فلا يدخل في النص إلى آخر كلامه في ذلك (٧). وقد تقدم بكماله في الوهم الخامس عشر (٨).

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير ٦/٤

وإنما قصدت الإرشاد إلى احتمال أدلة: المكفرين لمن يسمونه -باصطلاحهم- مشبها، وإن لم تصح هذه التسمية في لغة العرب صحة قطعية متواترة، كما أن طائفة من المعتزلة اصطلحت على تسمية الموجود من الجواهر

---

(١) في " الرسالة التدمرية ": وصفته.

(٢) في (ش): القول بذلك.

(٣) في (ش) إلهات ولا أربابا.

(٤) في (ب) و" التدمرية ": ثم نقول.

(٥) في " الرسالة التدمرية ": " سمع "، وكذا مر في هذا الجزء ص ١٨٣.

(٦) في (ش): سمى نفي.

(٧) " الرسالة التدمرية " ٧٣ - ٧٥.

(٨) تقدم في الجزء الرابع.." (١)

"بالحد. وقوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى: ١١] حد أيضا، إن أخذنا الكاف زائدة لغير الصفة، ومن تميز عن المحدود فهو محدود بكونه ليس عين هذا المحدود، فالإطلاق عن التقييد تقييد، والمطلق مقيد بالإطلاق لمن فهم، وإن جعلنا الكاف للصفة فقد حددناه، وإن أخذنا ﴿ليس كمثله شيء﴾ ١ على نفي المثل تحققنا٢ بالمفهوم وبالإخبار الصحيح أنه عين الأشياء والأشياء محدودة، وإن اختلفت حدودها فهو محدود بحد كل محدود، فما يحد شيء إلا وهو حد الحق، فهو الساري في مسمى المخلوقات والمبدعات، ولو لم يكن الأمر كذلك ما صح الوجود، فهو عين الوجود، فهو على كل [شيء] حفيظ، ولا يئوده حفظ شيء، فحفظه تعالى للأشياء كلها حفظه٣ لصورته، أن يكون الشيء غير صورته [٢٤] ولا يصح إلا هذا فهو الشاهد من الشاهد، والمشهود من المشهود، فالعالم صورته، وهو روح العالم المدبر له، فهو الإنسان الكبير٤" هذا لفظه هنا، وتقدم في الفص الآدمي: أن العالم يعبر عنه في اصطلاحهم بالإنسان الكبير، فراجعه تعرف صراحة كفر الخبيث؟

الكون هو رب الصوفية:

ثم قائم قال: "فقل في الكون ما شئت. إن شئت قلت: هو الخلق، وإن شئت [قلت] هو الحق، وإن شئت

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير ٧٠/٥

قلت: هو الحق الخلق، وإن شئت قلت:

---

١ سبق الرد على ما يلبس به الزنديق ويفتريه هنا.

٢ في الأصل: تحققا.

٣ في الأصل: حفظ.

٤ ص١١١ فصوص الحكم.." (١)

"دعاهم إليها فأجابوا دعوته بالفعل لا بلبيك

أقول أنظر إلى هذا الإلحاد الذي هو من هذيانات المجانين فإن المغفرة في الآية إنما هي للذنوب كما تقدم قبلها من قوله ﴿ليغفر لكم من ذنوبكم﴾ لا لأجسادهم التي ستروها بثيابهم ولا للمعنى الذي أراده هذا الضال بناء على قاعدته الخبيثة أنه دعاهم ليستر عنهم كونهم صورة الحق لا لينكشف لهم ذلك على أنه يناقض ما قال بعد ذلك فقال نوح عليه السلام في حكمته لقومه ﴿يرسل السماء عليكم مدرارا﴾ وهي المعارف العقلية في المعاني والنظر الإعتباري ﴿ويمددكم بأموال﴾

أي بما يميل بكم إليه فإذا مال بكم إليه رأيتم صورتكم فيه إلى أخر ما هذى

أقول هذا من جملة الإلحاد الذي هو كهذيان المجانين وإلا فأين الأموال من الميل فإن الأول واوي والثاني يائي وغير ذلك أظهر في الهذيان

وكأن القرآن نزل على اصطلاحاتهم الخبيثة ولم ينزل على الموضوعات العربية التي يفهمها القوم المبعوث إليهم وقال والأمر موقوف إلخ يقال له فلأي شيء تتكلف هذه التكلفات الباردة وتضيع زمانك بها في غير فائدة

وقوله وفي نوح ﴿ألا تتخذوا من دوني وكيلا﴾ خطأ." (٢)

"النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليه ولا الضالين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون) وقال طائفة من السلف من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى ولهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود حتى إن علماء اليهود يقرأون كتب شيوخ المعتزلة

---

(١) مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد برهان الدين البقاعي ٩٨/١

(٢) نعمة الذريعة في نصرة الشريعة إبراهيم الحَلَبي ص/٤٦

ويستحسنون طريقتهم وكذا شيوخ العباد ونحوهم فيه شبه من النصارى ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد وسائر أنواع الفساد في الاعتقاد والله رؤوف بالعباد وقد ذكر ابن المقري صاحب الإرشاد في متن الروضة أن من شك في تكفير اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي كفر قال شارحه الشيخ زكريا أي الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد وغيره وهو بحسب ما فهمه كبعضهم من ظاهر كلامهم والحق أنهم مسلمون أخيار وكلامهم جار على اصطلاحهم كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وإن افتقر عند غيرهم ممن لو اعتقد ظاهره كفر إلى تأويل لأن اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في." (١)

"غيره فالمعتقد منهم معتقد لمعنى صحيح انتهى

ولا يخفى أن اصطلاحهم على تقدير الوجود لهم مخالف لمصطلح الصوفية فإن منهم من كفره كما قدمناه عن الشيخ علاء الدين السمناني وغيره من الأكابر مع أن ابن عربي صرح بنفسه أن كلامه هذا ليس فيه تأويل ثم هل يجوز لمسلم أن يجعل مصطلحا مخالفا للقواعد العربية التي نزل بها القرآن ووقع بها السنة فتنقلب الحقيقة اللغوية المطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية والاصطلاحات المحدثة حقيقة عرفية هل لمسلم أن يقول صدق فرعون في قوله أنا ربكم الأعلى فإن المراد بالرب هنا الملك وهو كان سلطان سلاطينهم وكذا قوله رسل الله الله أعلم مبتدأ وخبر مع أن هذا الكلام ليس على مقتضى اصطلاح لهم في هذا المقام بل إلحاد وزندقة فيما قصده من المرام ثم قوله وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة عارفون بالله منهم ابن عطاء الله والشيخ." (٢)

"افتتحوا كتابته في الإمام الكبير بالتسمية، والحمدلة تلوها، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار، سواء في ذلك من يقول بأن البسملة آية، ومن لا يقول ذلك، فكان أولى.

[القديم والبقاء من صفاته تعالى]

(القديم) نعت لله، وهو اسم من أسمائه، وتقدم في الرحمن أنه ونحوه من أسماء الله – تعالى – وإن جرى مجرى الأعلام، فهو وصف يراد به الثناء، فأسماؤه – تعالى – أسماء ونعوت. والقديم هو الذي لم يسبق وجوده عدم، فإنه – سبحانه وتعالى – متصف بالقدم، وهي صفة سلبية في اصطلاحهم، والصفات السلبية

---

(١) الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على القاري ص/٦٤

(٢) الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على القاري ص/٦٥

ما مدلولها عدم أمر لا يليق به – تعالى، فقدمه – تعالى – ذاتي واجب له – تعالى، غير مسبوق بعدم، إذ هو – تعالى – لا ابتداء لوجوده. واعلم أن القدم إما ذاتي كقدم الواجب، وإما زماني كقدم زمان الهجرة بالنسبة لليوم، ومنه ﴿حتى عاد كالعرجون القديم﴾ [يس: ٣٩] ، ومنه القدم الإضافي كقدم الأب بالنسبة للابن.

(فائدة) : القديم أخص من الأزلي ؛ لأن القديم موجود لا ابتداء لوجوده، والأزلي ما لا ابتداء له وجوديا كان أو عدميا، فكل قديم أزلي ولا عكس.." (١)

"الموتى والاستغاثة بهم، وسيأتي لهذا مزيد بسط.

وأما قوله: (وليس بكفر ولا محذور فيه، ولو لم يكن مندوبا لما أرشد عثمان بن حنيف إليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم) .

فصريح هذا الكلام من المعترض أن ما ذكره الشيخ من دعاء الموتى والغائبين وجعلهم وسائط بين الله وبين خلقه لا محذور فيه، وليس بشرك، وأنه مندوب، فنعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، والكفر بعد الإيمان، إن لم يكن هذا هو الشرك الأكبر فليس في الأرض شرك، بل هذا (١) دين الصابئة والمشركين، ممن (٢) أعرض عن الرسل، ولم يؤمن بآيات ربه وأقوالهم وأوضاعهم واصطلاحاتهم في عبادة هذه الوسائط ودعائها، وجعل البيوت والسدنة والهياكل لها معروف مشهور لا يخفى.

قال تعالى عن خليله إبراهيم: ﴿ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين – إذ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون – قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين – قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين – قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين – قال بل ربكم رب السماوات والأرض الذي فطرهن﴾ [الأنبياء: ٥١ – ٥٦] [الأنبياء: ٥١-٦٦] (٣) ونحو ذلك من الآيات الدالة على أن النزاع والخصومة بين الرسل وقومهم إنما هي في عبادة الله، وترك عبادة ما سواه.

وأما توحيد الربوبية فأكثر الأمم قد أقرت به لله وحده.

---

(١) في (ق) : "هو".

---

(١) لوامع الأنوار البهية السفاريني ٣٨/١

(٢) في بقية النسخ: "فمن ".

(٣) في (المطبوعة) سياقة الآيات كاملة حتى قوله تعالى: "أفلا تعقلون"..." [١]

"يراد به المؤبد، لا يدل على التلازم، وإنما قالوه لتخصيص العموم المستفاد من الحصر؛ لقوله (١) تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [النساء: ٤٨] [النساء / ٤٨؛ ١١٦] .

فخصوه بالصلي المؤبد إشارة إلى أنه عام مخصوص، أو عام أريد به الخصوص هذا على تأويلهم "الأشقى" بمعنى الشقي، وإن أبقينا الصيغة على أصلها فلا يحتاج لما تقدم، ويكون الصلي نوع خاص من العذاب لا بمعنى الدخول، فتأمل.

واستدلاله بالآية الأخرى دليل على جهله بمعاني التنزيل، فإن في هذه الآية مقالا لأهل العلم، وبحثا في الاستثناء الذي في هذه الآية وهو قوله: ﴿إلا ما شاء ربك﴾ [هود: ١٠٨] [هود / ١٠٨] . لا يدريه أمثال هذا.

وأما قوله: (فهذا من استثناء الحصر) .

فهذه عبارة جاهل باصطلاحهم، والصواب أن يقال: من حصر المستثنى.

وأما قوله: (فمتى يوجد في هذه الأمة من يكون قاصدا لتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم، موليا عن الإيمان به، مختارا لذلك من عوامها فضلا عن علمائها؟) .

فجوابه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن هذه الأمة أنها تتبع سنن من كان قبلها، وتأخذ مأخذ القرون شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حذو النعل بالنعل، وحذو القذة بالقذة، فأنتم أعلم أم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى

---

(١) في (ق) : (كقوله) .." [٢]

"أنه إذا وجد الأختلاف بين العبارتين أو أكثر فلا تكون الصادقة إلا واحدة والباقية إما أن تكون تحريفا قصديا أو سهو الكاتب لكن تميز الصحيحة عن غيرها عسير غالبا فإن بقى شك ما فيطلق على الكل اختلاف العبارة وإذا علم صراحة أن الكاتب كتب ههنا كذبا فيقال أنه غلط الكاتب انتهى

---

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ ٢/٢٩٨

(٢) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ ٣/٥٧٩

فظهر أن ويريوس ريدنك أو اختلاف العبارة بحسب **اصطلاحهم** عبارة عن العبارة المشكوكة التي لا يجزم فيما أنها صادقة أو كاذبة ووجد في كتبهم المقدسة ثلاثون ألفا من هذه الإختلافات ولذلك قال باركر مستهزئا عليهم ماقال كما عرفت في القول الثالث من أقوال المخالفين فإذا علمت معنى اختلاف العبارة بحسب **اصطلاحهم**

أقول قال محققهم المذكور في المجلد الثاني المسطور لبيان وقوعه في كتبهم المقدسة هكذا

لوقوعه أسباب أربعة

السبب الأول

غفلة الكاتب وسهوه ويتصور على وجوه

الأول إن الذي كان يلقى العبارة على الكاتب ألقى ما ألقى أو الكاتب لم يفهم فكتب ما كتب

والثاني أن الحروف العبرانية اليونانية كانت متشابهة فكتب أحدهما بدل الآخر

والثالث أن الكاتب ظن الأعراب خطا أو الخط الذي كان يكتب عليه جزء الحرف أو ما فهم أصل المطلب فأصلح العبارة وغلط." (١)

"ولا يتميز منه جانب عن جانب بل الجوهر الفرد يمكن وجوده وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده وقالوا لو كان له صفة او كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا وكان مركبا مؤلفا فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته بل وجحد ماهيته وذاته وتكذيب رسله ونشأ من نشأ على **اصطلاحهم** مع إعراضه عن استفادة الهدى والحق من الوحي فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه فجعلوه أصلا لدينه فلما رأى ما جاءت به الرسل بعارضه قال إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل انتهى كلامه

قوله بل نفس آدم عندهم عين المحال أي أن نوع الانسان لم يزل ولا يزال فلا بداية له ولا نهاية فلم يوجد آدم فضلا عن أن يكون النوع الانساني نسلا له

قوله والشرك عندهم ثبوت الذات والأوصاف الخ أي أنهم يقولون إذا أثبتنا ذاتا وصفات ووجودا لزم التركيب

---

(١) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/١٥٧

فلهذا نفينا اثنين بالبرهان فيبقى الوجود فقط فوجود الرب عندهم وجود مطلق كما تقدم ذلك في كلام الناظم والله أعلم." (١)

"العصر فإنهم ذئاب، عليهم من جلود الشياه ثياب، كما نسمع عن شيخ مبتدعة الرفاعية في دار السلطنة، فإنه قد فاق على إبليس في مكره وحيله، وخبثه وزندقته، وكما نسمع عن شيخ القادرية في بغداد ممن ينتسب إلى الكيلاني، ويرشدون الناس، وعندهم خاتم كبير يختمون به ما يعطونه لمن يسلك عليهم، مكتوب لا إله إلا الله (عبد القادر شي لله) وقد كفروا بذلك كما ذكره فقهاء السادة الحنفية، ففي منظومة ابن وهبان:

بدرويش درويشان كفر بعضهم ... كذا قول شي لله بعض يكفر

والنقيب وأولاده وسائر أفراد عائلتهم هم أعظم الناس بلاء على الأمة، ليست معصية في الدنيا إلا وقد استباحوها، وكبيرهم النقيب بل الذيب، هو بريد الشر على العراق، وهم أرفاض زنادقة، يسبون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علنا، ويشربون الخمور، ويتعاطون كل منكر، وعسى الله يعين على إفراد كتاب نبسط فيه أحوال هؤلاء الزنادقة وتحذير المسلمين منهم، هؤلاء شيوخ صوفية عصرنا والأمر لله.

وابن حجر إن عظم أمثال هؤلاء الفجرة فهو لا شك من أعداء الله، وإن أحسن الاعتقاد فيمن تبع منهم الشريعة الغراء فكل المسلمين والعلماء العاملين كذلك، فلا مزية له على غيره، وقد ذكر في كتابه (التعرف في الأصلين والتصوف) ما يوافق ما ذكرناه، حيث قال: وطريق أبي القاسم الجنيد سيد الطائفة طريق مقوم، لأنه خال من البدع، دائر على التسليم والتفويض، والتبري من النفس والتوحيد بالحق، وما وقع في كتب جمع من متأخري الصوفية- كابن عربي وأتباعه بحق وهم الأقلون- يجب تجنب ظواهره الموهمة لما لا يحل اعتقاده، بل لما هو كفر في كثير منها، كما وقع ذلك في "فصوص الحكم" و"الفتوحات المكية" وغيرهما، لكنهم جارون على **اصطلاحهم** سترا له عن دعاة الباطل، وإلا فهم على الحق المبرأ عن وصمة الحلول والاتحاد وغيرهما من الوصمات التي نسبها إليهم من لم يحط بحقيقة أحوالهم، أو التي يعتقدها عن حقيقة طريقهم فنسبها إليهم زعما أنه متأس بهم، حاشاهم الله من ذلك.." (٢)

"وقوله: السابع النهي عن التوسل إلى الله تعالى بالرسول، وبغيره من الأولياء والصالحين.

فأقول: نعم، كانوا ينهون عن التوسل بالرسول، وبغيره من الأولياء والصالحين بعد مماتهم، وفي حال غيبتهم،

---

(١) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى ٢/٢٠٤

(٢) غاية الأماني في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري ٢/٣٢٢

إذا كان التوسل على ما يعرف في لغة الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين. وأما في حال حياتهم بهذا العرف فلا ينهون عنه ولا ينكرونه. وأما على عرف غلاة عباد القبور واصطلاحهم الحادث فهم ينهون عنه ويكفرون من دعا أهل القبور، واستغاث بهم والتجأ إليهم بعد قيام الحجة عليهم.

وقوله: الثامن تحريم زيارة قبور الأنبياء والصالحين.

فأقول: وهذا أيضا من الكذب على الوهابين، فإنه يجوز عندهم زيارة القبور على الوجه الشرعي. وأما شد الرحال إليها فيمنعون من ذلك، وينكرونه لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" ١ الحديث.

---

١ أخرجه البخاري في صحيحه –كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة– ٦٣/٣، ومسلم في كتاب الحج من صحيحه ١٠١٤/٢–١٠١٥ كلاهما من طريق الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا.. به. وفي لفظ لمسلم: "تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد".

وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الحميد بن جعفر أن عمران بن أبي أنس حدثه أن سلمان الأغر حدثه أنه سمع أبا هريرة يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد".." (١)

"مجدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرا

بالبناء الأعلى الذي سبق النا ... س وسوى فوق السماء سريرا

شرجعا ما يناله بصر العـ ... ـين ترى دونه الملائك صورا

وقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه حين قال:

شهدت بأن وعد الله حق ... وأن النار مثوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف ... وفوق العرش رب العالمينا١

وإذا كان العرب يعرفون بفطرهم أن الله فوق السماء، ولا كانوا يعرفون ما أحدثه هؤلاء من لفظ الجسم على اصطلاحهم الحادث الملعون، واختلافهم في ذلك، كان تفريعا باطلا على تأصيل باطل مخترع، فكان٢ من المعلوم

---

١ ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ٩٠٠/٣–٩٠٢ ط البجاوي، وقال: (قصته مشهورة رويناها من وجوه

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٢١٢

صحاح) ، وأسنده الذهبي في السير ١/٢٣٧-٢٣٨ وقال في العلو ص: ٤٢ وجوهه مرسلة.
٢ في ط الرياض: "وكان".." (١)

"أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم﴾ [غافر: ٦٠] . وهؤلاء دعوه بعبادته، وفعل ما أمر به من العمل الصالح، وسؤاله والتضرع إليه.

فمن جعل دعاء الأولياء والصالحين سببا لنيل المقصود، كأن يطلب من الولي أو الصالح يدعو الله له، لكونه مطيعا لله، محبا له، فيشفع له عند الله، بدعاء الله له، فهذا حق، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون إلى الله سبحانه برسوله، فيدعو الله لهم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا"، فاستسقوا به، كما كانوا يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وهو أنهم يتوسلون بدعائه وشفاعته لهم، فيدعو لهم، ويدعون معه، كالإمام والمأمومين، من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق، كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على بعض بمخلوق.

فإذا تحققت ذلك، فاعلم أن التوسل في عرف أهل هذا الزمان واصطلاحهم هو دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين، وصرف خالص حق الله تعالى لهم بجميع أنواع العبادات، من الدعاء والخوف والرجاء والذبح والنذر والالتجاء إليهم، والاستغاثة بهم، والاستعانة." (٢)

"من قوله: " إشارة إلى أن نبوته كانت ١ موجودة في أول خلق الزمان في عالم الغيب دون عالم الشهادة إلى آخره".

فهو من جنس الرموز والإشارات والاعتبار الذي سلكه المتصوفة من أهل السلوك؛ ومن جنس ما يذكره صاحب " الفصوص" في "الفتوحات"؛ ومن نمط ما يذكره أبو حامد الغزالي من الألفاظ المبتدعة المأخوذة عن الفلاسفة؛ كلفظ عالم الغيب والملكوت؛ وعالم الشهادة وغير ذلك من الألفاظ التي لا تذكر في شيء من الأحاديث؛ وإنما أصل هذه الألفاظ من وضع الفلاسفة واصطلاحاتهم؛ فيعبر هؤلاء بهذه العبارات المأخوذة عن الفلاسفة؛ ويجعلون مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من الآيات والأحاديث على ما أرادوا من معاني هذه الألفاظ المخترعة التي تخالف كاب الله وسنة رسوله.

ومن المعلوم بالضرورة من دين الإسلام؛ ومما جاء عن سيد الأنام؛ أنه ليس قبل خلق السماوات والأرض

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٤١٦

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/٤٥٥

خلق من بني آدم أرواحا؛ ولا غيرها يسمى عالم الغيب؛ ولا يوجد ذلك في كلام أئمة الإسلام؛ وهذا بناء من هؤلاء على أن الأرواح مخلوقة قبل خلق السماوات والأرض؛ وعليه وضع الوضاعون تفرع خلق جميع المخلوقات جزءا بعد جزء من نور محمد صلى الله عليه وسلم والذي ذكره أهل العلم من الأحاديث إنما هو

---

١ في طبعة الرياض "كأنك".." (١)

"تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذوني إني إذا لفي ضلال مبين﴾ [يس: آيات ٢٣-٢٤] . وحكى عن أهل النار أنهم يقولون لآلهتهم التي عبدوها من دون الله: ﴿تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين﴾ [الشعراء: آيات ٩٧، ٩٨] ومعلوم أنهم ما سووهم بالله في الخلق والتدبير والتأثير وإنما كانت التسوية في الحب والخضوع والتعظيم والدعاء ونحو ذلك من العبادات.

وقال رحمه الله: فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم ممن يعبد الأولياء والصالحين نحكم بأنهم مشركون ونرى كفرهم إذا قامت عليهم الحجة الرسالية، وما عدا هذا من الذنوب التي دونه في الرتبة والمفسدة لا يكفر بها، ولا نحكم على أحد من أهل القبلة الذين باينوا لعباد الأوثان والأصنام والقبور بكفر بمجرد ذنب ارتكبوه، وعظيم جرم اجترحوه، انتهى.

فما استدل به الوهابي على امتناع التوسل بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام على عرف أهل هذا الزمان ولغتهم **واصطلاحهم** في معنى التوسل هو مقتضى هذه الآيات، فأما التوسل الذي هو بلغة الصحابة والتابعين فهو التوسل بدعائهم وذلك في حياتهم، وأما بعد وفاتهم فهو من البدع المكروهة المذمومة المحرمة والله سبحانه وتعالى أعلم.." (٢)

"فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه ويقولون إن القرآن مخلوق لم يتكلم الله به، وينفون بها رؤيته لا رؤيته١ على **اصطلاحهم** لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون والله منزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته، ولذلك يقولون: المتكلم إلا جسما متحيزا والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلما، ويقولون لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا والله سحا نه وتعالى ليس بجسم متحيز فلا يكون فوق العرش، وأمثال ذلك إلى آخر كلامه وهو في صفحة ثلاث وثلاثين ومائة.

---

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/٥٧

(٢) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/١٢٦

والمقصود أن قول أهل البدع في الواحد أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ قول مبتدع لم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها بل هو من كلام من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة من المتكلمين وغيرهم.

وأما قول الشارح في الأحد أنه أحد لا من عدد، فهو كلام لا طائل تحته ولا يفيد شيئا من المعاني بل الذي ينبغي أن يقال ما قاله فيه شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه حيث قال: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ فأدخل اللام في الصمد ولم يدخلها في أحد لأنه ليس في الموجودات ما يسمي أحدا في الإثبات مفردا غير مضاف بخلاف النفي وما في معناه كالشرط والاستفهام فإنه يقال هل عندك أحد إلا أكرمته وإنما استعمل

---

١ كذا في أصل هذا الكتاب وفي العقل والنقل المطبوع، وهذا التعبير يقتضي إثبات رؤيته والكلام في نفيها والتعبير الصحيح هو: لأن الرؤية على اصطلاحهم الخ، فلعله حصل تحريف في النسخة المطبوعة فسرى إلى ما هنا." (١)

"ولا إرادة، ولا كلام، ولا وجه، ولا يدين، وليس فيه معنيان يتميز أحدهما عن الآخر البتة، قالوا لأنه لو كان كذلك لكان مركبا، وكان جسما مؤلفا، ولم يكن واحدا من كل وجه، فجعلوه ١ من جنس الجوهر الفرد الذي لا يحس، ولا يرى، ولا يتميز منه جانب عن جانب، بل جوهر فرد يمكن وجوده، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده، فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد، وسمعوا قوله: ﴿وإلهكم إله واحد﴾ [البقرة: ١٦٣] ، وقوله: ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾ نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي، وقالوا: - لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا، وكان مركبا مؤلفا، فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد، وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو ٢ صفات الرب بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف، فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته، بل ٣ وجحد ماهيته وذاته، وتكذيب رسله، ونشأ من نشأ على اصطلاحهم، مع إعراضه عن استفادة الهدى والحق من الوحي، فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه، فجعلوا أصل دينهم ٤ فلما رأى أن ما جاءت به

---

١ في الأصل: - "وجعلوه" وما أثبته من "مختصر الصواعق المرسلة" ١٦٩/١.

---

(١) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن والوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/٣٠

٢ في الأصل: - "وهي" وما أثبته من الصدر السابق.
٣ سقطت: - "بل" من الأصل وما أثبته من الصدر السابق١/ ١٧٠.
٤ في "مختصر الصواعق المرسلة": - أصلا لدينه.." (١)
"ومنهم من أثبت الجهل لله في الأزل كزرارة بن أعين (١)

والأحولين (٢) وسليمان الجعفري (٣) ومحمد بن مسلم (٤)

وغيرهم.
(ومنهم) فاسد المذهب كابن مهران (٥) وابن بكير (٦) وجماعة أخرى
(ومنهم) الوضاع كجعفر القزاز (٧) وابن عياش (٨) .
(ومنهم) الكذاب كمحمد بن عيسى. (٩)

(ومنهم) الضعفاء وهم كثيرون
(ومنهم) المجاهيل وهم أكثر كابن عمار وابن سكره
(ومنهم) المستور حاله كالبلقسي وقاسم الخراز وابن فرقد وغيرهم، وهؤلاء رواة أصح كتبهم.

وقد اعترف الطوسي بنفي وجوب العمل بكثير من أحاديثهم التي صرحوا بصحتها (١٠)
، والكليني يروي عن ابن عياش وهو كذاب.
والطوسي يروي عمن يدعي الرواية عن إمام مع أن غيره يكذبه كابن مسكان فإنه يدعي الرواية عن الصادق وقد كذبه غيره، ويروي عن ابن المعلم وهو يروي عن ابن مابويه الكذوب (١١) صاحب الرقعة المزورة ويروي عن المرتضى أيضا، وقد طلبا العلم معا وقرآ على شيخهما محمد بن النعمان وهو أكذب من

---

(١) هو زرارة بن أعين الشيباني الكوفي، وعندما نرجع إلى كتب الرجال عند الشيعة أنفسهم نجد أن الأقوال فيه متضاربة، فترتفع به إلى عنان السماء حينا وتخسف به إلى مهاوي الردى حينا آخر.
قال الخوئي معجم رجال الحديث للخوئي (٢٣٠/٧) : ((إن الروايات الذامة لزرارة ثلاث طوائف هي:

---

(١) إقامة الحجة والدليل وإيضاح المحجة والسبيل سليمان بن سحمان ص/٥٤

١- مادلت على شك زرارة في إمامه الكاظم
٢- الروايات الدالة أن زرارة قد صدر منه ما ينافي ايمانه.
٣- ما ورد فيها قدح لزرارة من الإمام)) .

بل إن الكشي (٢٣٧/٢) روى ما يدل على الوقاحة وقلة الأدب حيث قال زرارة: ((فلما خرجت ضرطت في لحيته -يعني لحية جعفر الصادق رحمه الله - وقلت: لا يفلح أبدا)) .

وقد وصمه الإمام الصادق بالكذب ولعنه ثلاثا، وقال: ((لا يموت زرارة إلا تائها)) ، وقال: ((زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال أن مع الله ثالث ثلاثة)) . وانظر: معجم رجال الحديث للخوئي ج١٩٨/٤، ج٢٤٨/٨، رجال الكشي ص ٢٢٧، ٢٢٩.

ولما وجد الخوئي وغيره هذه الروايات التي تدور بين طعن الأئمة الصريح في زرارة وطعن زرارة فيهم، ووجد أنه لا مناص من تصحيح هذه الروايات وجدوا أن أمثل ما يحمل عليه ذلك هو (التقية) !

وهذا الحمل لا يستقيم بتاتا إلا على القول بأن الإمام المعصوم كان يستعمل التقية - ويظهر خلاف ما يبطن - حتى مع خاصة أصحابه؛ فهل كان الإمام يخاف كل هذا الخوف إلى هذا الحد فيستعمل التقية مع شيعته - المزعومين - كأبي الصباح، ومسمع بن كروين، وزياد بن أبي الحلال، وعمار الساباطي الذي قال إنه سمع الصادق يقول عن زرارة إن الله يجعل عمله ﴿هباء منثورا﴾ ؟! انظر: رجال الكشي ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥، ٢٢٧ - ٢٢٨، ٢٣٤ - ٢٣٦، ٢٣٨.

(٢) الذين لقبوا بـ (الأحول) ليسوا اثنان فقط، بل لقب مجموعة كبيرة من رجالهم بلقب (الأحول) كما في تنقيح المقال، انظر على سبيل المثال: (الأرقام: ١٨٨٤، ١٩٠٣، ٥٦٥٩، ٥٦٦١، ٥٦٧٠) ، ومنهم محمد بن علي بن النعمان الملقب عند الشيعة الاثنا عشرية بـ (مؤمن الطاق) وقد تقدم ذكره.

(٣) هو سليمان بن جعفر بن إبراهيم الجعفري، انظر في ترجمته: اختيار معرفة الرجال ٤٧٤، ٩٠٠، رجال النجاشي ١٣٠، رجال الطوسي ٣٥١، ٣٧٧، الخلاصة ٧٧، رجال ابن داود ١٠٥، مجمع الرجال ١٥٨: ٣.

(٤) محمد بن مسلم بن رباح الطائفي، روى الكشي في رجاله ص١٥١ ثلاث روايات عن أبى عبد الله عليه السلام:

أنه قال: ((زرارة ومحمد بن مسلم ليسا بشيء من ولايت[يي])) ، وقال: ((هلك المتريسون في أديانهم منهم زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم وإسماعيل!)) وقال محقق كتاب رجال الكشي أحمد الحسيني: إن (الظاهر

أن الصحيح "المستريبون " أي الذين يشكون في دينهم) ، وروى وأنه - أعني جعفر االصادق رحمه الله - قال: ((لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول: أن الله لا يعلم الشئ حتى يكون)) .

وذكر النجاشي في كتابه الرجال (١٦٣) : ((أن محمدا سأل الباقر عن ثلاثين ألف حديث، وسأل الصادق عن ستة عشر ألف حديث)) أي ما مجموعه: ٤٦٠٠٠ حديث! والعجيب أن مثيري الفتن الطائفية من مبغضي الصحابة رضي الله عنهم يطعنون بعد هذا في إكثار أبي هريرة للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن أقصى ما قيل: إنه روى (٥٣٧٤) حديثا في مسند بقي بن مخلد وهو مفقود، وأكبر مسند يعرفه الناس اليوم هو مسند الإمام أحمد وأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ عددها فيه: (٣٨٤٨) حديثا فيها المكرر والصحيح والضعيف والمرفوع والموقوف وما شارك فيه غيره، وغير ذلك، فتأمل كيف يرى أولئك القوم القذاة - وهي ليست بقذاة - في أعين الناس ولا يبصرون الجذع في أعينهم، والله المستعان!

(٥) محمد بن عبد الله بن مهران أبو جعفر الكرخي، غال كذاب فاسد المذهب والحديث. انظر: رجال النجاشي ص ٣٥٠، رجال الكشي ص ٦١٢، رجال الحلي ص ٢٥١.

(٦) عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن أبوعلي الشيباني، روى عن أبي عبد الله، كثير الرواية ولم يوثقه أحد من أصحاب كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة، بل قيل فيه: (فطحي) ، (كذب على الإمام) . انظر: رجال الخوئي ١١/١٣٠، ١١/١٣٢، الاستبصار ص٥٦، رجال الكشي ص ٤١١، وقال ابن المطهر الحلي: (أنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسدا) . انظر هامش كتاب - منتهى المطلب لابن المطهر الحلي ١/٢٠٤.

(٧) لم أقف فيمن لقب بـ (القزاز) على من اسمه جعفر وهم عدة منهم: أبو الربيع القزاز، وأحمد بن حسين القزاز، وأبو الحسن منصور القزاز وغيرهم.

وقد قال محقق كتاب " صب العذاب " للآلوسي رحمه الله الشيخ عبد الله بن بو شعيب في حاشية (٤) ص ١٣٨: ((لعل المؤلف قد أخطأ النقل؛ لأنه ذكره في مختصر التحفة (٦٩) بلقب الأودي، وهو الذي وقفت عليه في رجالهم ... وجعفر الأودي رجلان عندهم ... وكلاهما مترجم في التنقيح (١ / ٢١٣) رقم (١٧٥٧) و (١٧٦١) ، ورجال الحلي ص ٣٣.

(٨) أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش، قال الحلي: ((رأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه وتجنبته)) . رجال الحلي ص ٢٠٤.

(٩) محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، جاء في رجال النجاشي: ذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنه قال: ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه.

وقال الكشي مشككا فيه: إنه اصغر من ان يروي عن ابن محبوب، وقال: (يونسي ضعيف) ، وقال الطوسي في الفهرس: ضعيف استثناه أبو جعفر ابن بابويه من رجال نوادر الحكمة وقال: لا أروي ما يختص بروايته، وقيل: انه كان يذهب مذهب الغلاة.

أقول: وهو كغيره ممن اضطربت فيهم أقوال الإمامية. وانظر: جامع الرواة.

(١٠) وهذا يعود لعدة أمور أهمها التقية، فقد عمد الطوسي إلى صرف العمل بعدد كبير من الروايات تحت ذريعة التقية وقد نقل أقوال علماء الشيعة في هذه المسألة الشيخ فيصل نور في بحث له بعنوان " التقية.. والوجه الآخر " وهو كتاب قيم، فليراجع.

ولكن الأعجب –ربما – هو ما نص عليه العلامة الأصولي المجدد – عند الاثنا عشرية – الشيخ الوحيد البهبهاني من أن الضعيف المنجبر بفتوى أو غيره أقوى من الصحيح ، ويرجح عليه، وبين أن استناد أشياخ الإمامية على الضعاف أضعاف استنادهم على الصحاح!

وأن معظم أحاديث الفقه من الأحاديث الضعيفة! بل إن الشيخ البهبهاني بالغ في التشنيع نقلا عن بعض العلماء المحققين على من أقتصر على الصحيح لوحده، بل وحتى عند تعارض الأحاديث لا يصح ترجيح الصحيح لأنه بديهي البطلان! انظر: الفائدة (٣١) من الفوائد الحائرية للأستاذ الأكبر الأصولي المجدد الوحيد البهبهاني ص ٤٨٧ – ٤٨٩.

وسأنقل للقارئ الكريم كلام الحر العاملي ولكن قبل ذلك أنبه إلى أني لم أنقل كلام الحر العاملي لمجرد كونه إخباريا، وإنما العبرة بمضمون ما أورده في كلامه وهل صدق فيه أم كذب؟

يقول الحر العاملي: ((إن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة – يعني أهل السنة –، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة **واصطلاحهم**، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلامهم الشيخ حسن وغيره، وقد أمرنا الأئمة عليهم السلام باجتناب طريقة العامة وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها.

أن الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئه جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة عليهم السلام، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله حيث قال: أفرط قوم في العمل بخبر الواحد إلى أن قال: واقتصر بعض عن

هذا الإفراط فقالوا: كل سليم السند يعمل به، وما علم أن الكاذب قد يصدق ولم يتفطن أن ذلك طعن في علماء الشيعة، وقدح في المذهب إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل انتهى ونحوه كلام الشيخ وغيره في عدة مواضع)) .

قد يتساءل بعض القراء حول مقصود الحر العاملي بعبارة الاصطلاح الجديد؟! إنه تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف، الذي تجدد في زمن العلامة، وشيخه أحمد بن طاووس.

وبناء عليه يكون الأميني في رده على كلام الآلوسي حول العمل بأحاديث الكتب الأربعة لم يأت بطائل في قوله: ((ويشهد لذلك تنويعهم الأخبار على أقسام أربعة: الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف)) . اهـ

وقال الحلي في امل الأمل مترجما زين الدين بن علي الملقب بـ (الشهيد الثاني) : ((وهو أول من صنف من الامامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة – كما ذكره ولده وغيره)) .

ثم ذكر ما تقدم نقله حول صحة الكتب الأربعة يقول الحر العاملي: ((التاسع: ما تقدم من شهادة الشيخ، والصدوق، والكليني، وغيرهم من علمائنا بصحة هذه الكتب والأحاديث، وبكونها منقولة من الأصول والكتب المعتمدة ونحن نقطع قطعا لا شك في أنهم لم يكذبوا، وانعقاد الإجماع على ذلك إلى زمان العلامة)) .

والشاهد هنا: هو نقله الاجماع على أن الشيعة كانوا يرون صحة جميع ما في الكتب الاربعة.

ثم ينقل إلزاما آخر لمخالفيه فيقول: ((لو لم يجز لنا قبول شهادتهم – يعني أصحاب الكتب – في صحة أحاديث كتبهم وثبوتها ونقلها من الأصول الصحيحة والكتب المعتمدة وقيام القرائن على ثبوتها، لما جاز لنا قبول شهادتهم في مدح الرواة وتوثيقهم، فلا يبقى حديث صحيح ولا حسن ولا موثق، بل يبقى جميع أحاديث كتب الشيعة ضعيفة، واللازم باطل فكذا الملزوم، والملازمة ظاهرة، وكذا بطلان اللازم)) .

وقد تقدمت في أول الحاشية الإشارة إلى قول الأصولي الوحيد البهبهاني وفيه دليل على أنه لا اعتبار لمصطلحات الحديث التي يستخدمها أبناء الطائفة الاثني عشرية؛ إذ ما فائدة التصحيح والتضعيف اذا كان الخبر الضعيف حجة؟! وكلامه مصور في الملحق () في آخر الكتاب، والله أعلم.

(١١) الصدوق لقب يشتهر به رجلان عند الشيعة الاثنا عشرية وهما: الصدوق الأول: وهو علي بن الحسين ابن بابويه.

والصدوق الثاني: وهو ابن الأول واسمه محمد بن علي بن الحسين وهو المراد بلقب الصدوق عند الإطلاق.." (١)

""ومن يثق" هذا الشرط جوابه: "وكله" الآتي.

"بودعة" قال في النهاية: هو شيء أبيض يجلب من البحر، يعلق في حلوق الصبيان وغيرهم. وإنما نهي عنها لأنهم كانوا يعلقونها مخافة العين١.

"أو ناب" كما يفعله كثير من العامة، يأخذون ناب الضبع ويعلقونه من العين. "أو حلقة" وكثيرا ما يعلقونها من العين، وسيأتي في الحديث أنهم يعلقونها من الواهنة وهو مرض العضد.

"أو أعين الذئاب" وكثيرا ما يعلقونها يزعمون أن الجن تفر منها، ومنهم من يقول: إنه إذا وقع بصر الذئب على جني لا يستطيع أن يفر منه حتى يأخذه؛ ولهذا يعلقون عينه إذا مات على الصبيان ونحوهم.

"أو خيط" وكثيرا ما يعلقونه على المحموم ويعقدونه فيه عقدا بحسب **اصطلاحاتهم**، وأكثرهم يقرأ عليه سورة: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [الانشراح: ١] إلى آخرها، ويعقد عند كل كاف منها عقدة، فيجتمع في الخيط تسع عقد بعدد الكافات، ثم يربطونه بيد المحموم أو عنقه.

"أو عضو من النسور" كالعظم ونحوه، يجعلونها خرزا ويعلقونها على الصبيان يزعمون أنها تدفع العين.

"أو وتر" وكانوا في الجاهلية إذا عتق وتر القوس أخذوه وعلقوه -يزعمون عن العين- على الصبيان والدواب.

"أو تربة القبور" وما أكثر من يستشفي بها لا شفاهم الله، واستعمالهم لها على أنواع: فمنهم من يأخذها ويمسح بها جلده، ومنهم من يتمرغ على القبر تمرغ الدابة، ومنهم من يغتسل بها مع الماء، ومنهم من يشربها وغير ذلك. وهذا كله ناشئ عن اعتقادهم في صاحب ذلك القبر أنه ينفع ويضر حتى عدوا ذلك الاعتقاد فيه إلى تربته، فزعموا أن فيها شفاء وبركة لدفنه فيها، حتى إن منهم من يعتقد في تراب بقعة لم يدفن فيها

ذلك الولي بزعمه، بل قيل له: إن جنازته قد وضعت في ذلك المكان. وهذا وغيره من تلاعب الشيطان بأهل هذه

---

١ النهاية في غريب الحديث والأثر "٥/ ١٦٨".." (٢)

---

(١) رسائل السنة والشيعة لرشيد رضا محمد رشيد رضا ٥٩/١

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي ٤٩٨/٢

"فيه ويفسد بخروجها منه، وهي النسمة التي يموت الإنسان بخروجها من جسده وأنها لها حقيقة، وأنها تنفخ وتقبض وتصعد وتهبط، وأنها بعد مفارقتها الجسد إما أن تنعم أو تعذب، وإما أن تفتح لها أبواب السماء حتى ينتهي بها إلى الله أو تغلق دونها فيذهب بها إلى سجين والعياذ بالله، كما قدمنا ذلك ولله الحمد، وأنها تجمع في الصور وتطير بنفخ إسرافيل إذا أمره الله فتطير كل روح إلى جسدها الذي كانت تعمره في الدنيا حتى تدخله وتدب فيه دبيب السم في اللديغ حتى يقوم بشرا سويا وأنها بعد خروجها من الجسد تكلم وتتكلم وتسأل وتجيب وتخبر كما ثبت ذلك بنصوص الكتاب والسنة، وأما كيفية الروح وكنهها فليس لبشر العلم به ولا الاطلاع عليه ولهذا لما سألت اليهود النبي -صلى الله عليه وسلم- عنه أنزل الله تعالى جوابهم ﴿قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ [الإسراء: ٨٥] ١ وقوله رحمه الله تعالى:

ول أجل ذلك لم يقر الجهم ما ... الأرواح خارجة من الأبدان

ولكنها من بعض أعراض بها إلخ

يعني أن مذهب الجهم في الروح هو مذهب الفلاسفة الحائرين، أن الروح ليست شيئا يقوم بنفسه بل عرض والعرض في **اصطلاحهم** هو ما لا يستقل ولا يستقر، فمنزلة الروح عندهم من الجسد كمنزلة السمع من السامع والبصر من المبصر، يذهب بذهابه، بل قد يذهب البصر والسمع والذات التي يقوم بها موجودة، فجحدوا أن لكون النفس التي هي الروح شيئا قائما بنفسه وأنه ينفخ في الجنين في بطن أمه بعد الأربعين الثالثة وأن ﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى﴾ [الزمر: ٤٢] وجحدوا كونها شيئا يساق وينزع عند الموت، ويعرج بها إلى الله عز وجل فيفتح لها أبواب السماء إن كانت محسنة أو تغلق دونها إن

---

١ رواه البخاري ١/ ٢٢٣ في العلم باب قول الله تعالى ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ وفي مواطن عدة، ومسلم ٤/ ٢١٥٢/ ح٢٧٩٤ في صفات المنافقين باب سؤال اليهود عن الروح، من حديث ابن مسعود.." (١)

"إليه، وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى، لكن لما كان القديم عند أهل الكلام عبارة عما لم يزل، أو عما لم يسبقه وجود غيره، وأهل الاصطلاح تجوز مخاطبتهم **باصطلاحاتهم**

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكمي ٢/٧٩٥

عبر به المؤلف عن الأول وقيده بقوله: "أزلي" لأن القديم قد يطلق على المتقدم على غيره وأن كان حادثا، فهذا السر في التقييد بالأزلية، فالأزلي منسوب إلى الأزل، والأزلية هي الأولية: وقول المؤلف "فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم "

يعني أن القرامطة ونحوهم من الجهمية المحضة السالبين النقيضين عن الله قد شبهوا الله بالممتنعات فضلا عن الوصف بالوجوب، أو الوصف بالوجود، أو الوصف بالقدر، فهذه أوصاف لله، والقرامطة بتشبيههم إياه بالممتنع قد جعلوه في غاية البعد عن الاتصاف بهذه الأوصاف.." (١)

"لأن الله سبحانه ليس داخلا في شيء من مخلوقاته. وقوله "فإن أردت الأول" يعني إذا أردت بالجهة ما وراء العالم. وقوله "وإن أردت الثاني" يعني إذا أردت بالجهة شيئا من المخلوقات.

أما لفظ المتحيز فهو في اللغة اسم لما يتحيز إلى غيره يقال هذا لابد أن يحيط به حيز وجودي ولابد أن ينتقل من حيز إلى حيز. قال تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة﴾ ومعلوم أن الخالق جل جلاله لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون متحيزا بهذا المعنى اللغوي وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا، فيجعلون كل جسم متحيزا والجسم عندهم ما يشار إليه، فتكون السموات والأرض وما بينها على اصطلاحهم متحيزا وإن لم يسم ذلك في اللغة.

والحيز تارة يريدون به معنى موجودا وتارة يريدون به معنى معدوما. فمن تكلم باصطلاحهم وقال إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطيء، فهو سبحانه بائن من خلقه، وإذا كان الخالق يائنا عن المخلوق امتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار وأن أراد بالحيز معنى عديما فالأمر العدمي لا شيء، وهو سبحانه بائن من خلقه، فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزا وقال: يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا فهذا معنا باطل، لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه بل يجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق تعالى في غاية الصفر كما قال تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟ ".." (٢)

---

(١) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ١/٤٣

(٢) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ١/١٤١

"والمخالف: والدليل على جواز مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم قوله صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد: بن سعيد بن العاص: وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة "هذا سناء" والسناء الحسن في لغتهم، لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يترجم القرآن في لغتهم، لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ويترجمه بالعربية.

كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ ويكتب له ذلك حيث لم يأتمن اليهود عليه. وكثير ممن قد تعود عبارة معينة إن لم يخاطب بها لم يفهم صحة القول. وأكثر الخائضين في الكلام والفلسفة من هذا القبيل: يرى أحدهم تذكر له المعاني الصحيحة بالنصوص الشرعية فلا يقبلها: لظنهم أن في عبارتهم من المعاني ما ليس في ذلك.

فإذا أخذ المعنى الذي دل عليه الشرع واستعمل بلغتهم وبين بطلان قولهم المناقض للمعنى الشرعي خضعوا لذلك وأذعنوا، كالتركي، والرمي والفارسي، الذي تخاطبه بالقرآن العربي وتفسيره، فلا يفهم حتى تترجم له شيئا بلغته، فيعظم سروره وفرحه ويقبل الحق ويرجع عن باطله.." (١)

"الخاتمة

نسأل الله حسنها

مدارك العلوم في العيان (١) ... محصورة في الحد والبرهان (٢)

---

(١) مدارك: جمع مدرك الشيء أحاط به؛ ومراده: المدرك بالعقول، جمع عقل؛ وهو لغة: المنع؛ واصطلاحا: ما يحصل به التمييز بين المعلومات، وهو صفة، وهو الذي يسمى عرضا، وهو قائم بالنفس التي تعقل، متعلق بالقلب، وله اتصال بالدماغ، في العيان، أي: المشاهدة.

(٢) أي: مدارك العلوم محصورة في شيئين لا ثالث لهما، ومقصورة عليهما في الحد، يأتي الكلام عليه؛ والبرهان، وهو: الحجة والدليل، وهما الكتاب والسنة؛ وقال المصنف: والبرهان عند أهل الميزان، قياس مؤلف من مقدمات يقينية، لإنتاج يقينيات. اهـ.

وإذا كان القياس لا يفيد العلم، إلا بواسطة قضية كلية بإجماعهم، وامتنع أن يكون فيما ذكروه، من صورة القياس، ومادته، حصول علم

---

(١) التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي ١٤٤/١

يقيني. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد علم بإجماعهم
وبالعقل: أن القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية كلية، والقضايا التي هي عند مواد البرهان وأصوله، ليس فيها قضية كلية
للأمور الموجودة، وليس فيها ما تعلم به القضية الكلية إلا
العقل المجرد، الذي يعقل المقدرات الذهنية، وإذا لم يكن في أصوله برهانهم علم بقضية عامة، للأمور الموجودة، لم يكن في قياسهم علم؛ ولذلك تناقضت أقيستهم في المطالب الإلهية، ولم يصلوا بها إلى يقين؛ وغلبت عليهم الحيرة، لما يرونه من فساد أدلتهم. وصورة القياس المذكورة، فطرية لا تحتاج إلى تعلم، وإن كان فيه صحيح ففيه ما هو باطل، والحق الذي فيه من تطويل الكلام، وتكثيره بلا فائدة، وسوء التعبير وغير ذلك؛ والنافع منه فطري لا يحتاج إليهم فيه، وما يحتاج إليهم فيه ليس فيه منفعة إلا معرفة **اصطلاحهم**. ولا شك أن من حسن الظن بالمنطق والكلام وأهله، إن لم يكن له مادة من دين وعقل، يستفيد بها الحق الذي ينتفع به، وإلا أفسدوا عليه دينه وعقله؛ ومن نور الله بصيرته، علم الفرق بين الطريقة العقلية السمعية الشرعية الإيمانية، والطريقة القياسية المنطقية الكلامية.." (١)

"" وبعد "

فلو درس المسلمون حياة الصحابة وعرفهم **واصطلاحاتهم** بل ولغتهم ثم حاولوا أن يطبقوا حياتهم على حياة أولئك السادة لساعدهم ذلك على تصور هذه المعاني التي ساءت فيها مفاهيمهم وأخذوا يخلطون عملا صالحا وآخر سيئا ويتخبطون في عباداتهم وجميع أعمالهم لأن القوم قد باشروا الوحي وأخذوا الإسلام غضا طريا عن صاحب الرسالة محمد عليه الصلاة والسلام.

ولا يخالطنا أدنى شك في أن الصحابة فهموا هذا الدين فهما لا مزيد عليه وانحصر الحق فيما فهموه ثم لا يخالطنا أدنى شك بأنهم بلغوه لمن بعدهم كما فهموا وهكذا الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بالجملة إلى آخر القرون المفضلة الذين شهد لهم بالخيرية الصادق المصدوق محمد عليه الصلاة والسلام حيث يقول: " خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" الحديث. وأخيرا طرأ على المفاهيم والتصورات ما طرأ فساءت المفاهيم وتغيرت التصورات وحدثت تصورات لا وجود لها عند المسلمين الأولين في عهد الوحي وفي الذين يلونهم ليصدق قوله عليه الصلاة والسلام "ما من عام إلا والذي بعده شر منه".. والله المستعان. ولعل المستمع الكريم استطاع أن يسايرني فيما أردت من بيان المفهوم الصحيح والمفهوم الخاطىء في

---

(١) حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية عبد الرحمن بن قاسم ص/١٤٢

باب الشفاعة والتوسل، وأنهما بمعنى واحد– ولا يعدوا معناهما طلب الدعاء من الحي الذي يدعو، وأن الخروج بهما عن هذا الإطار إلى دعوة غير الله وما في معناها من أنواع العبادة فمفهوم غير سليم، هذا ملخص ما أردنا أن نقوله في هذه النقطة وإلى النقطة الثالثة والأخيرة بعون الله تعالى.

" السنة النبوية "

أيها الإخوة هكذا نصل إلى النقطة الثالثة من النقاط الثلاث المختارة لحديثنا هذه المرة وهي السنة النبوية.

مما لا يختلف فيه اثنان إن ديننا الإسلامي مبني على أصلين اثنين:

الأصل الأول: أن يعبد الله وحده دون أن يشرك به غيره. وهو معنى قولنا أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له.." (١)

"عن نفسه سبحانه، وهذا هو المفهوم من كلام العرب، ألا ترى إلى قول النابغة:

يجلهم ذات الإله ودينهم

فقد بان غلط من جعل هذه اللفظة عبارة عن نفس ما أضيف إليه"اه كلام السهيلي.

وقال الحافظ ابن القيم معلقا على هذا الكلام ومستحسنا: "وهذا من كلامه من المرقصات فإنه أحسن فيه ما شاء".

وأصل هذه اللفظة هو تأنيث "ذو" بمعنى صاحب، فذات كذا صاحبة كذا في الأصل. ولهذا لا يقال ذات الشيء إلا لما له صفات ونعوت تضاف إليه فكأنه يقول: صاحبة هذه الصفات والنعوت، ولهذا أنكر جماعة من النحاة منهم ابن "هان" وغيره على الأصوليين قولهم "الذات"، وقالوا: لا مدخل للألف واللام هنا كما لا يقال "الذو" في "ذو" وهذا إنكار صحيح، والاعتذار عنهم أن لفظة الذات في **اصطلاحهم** قد صارت عبارة عن نفس الشيء وحقيقته وعينه، فلما استعملوها استعمال النفس والحقيقة عرفوها باللام وجردوها، ومن هنا غلطهم السهيلي. فإن الاستعمال، والتجريد أمر اصطلاحي لا لغوي، فإن العرب لا تكاد تقول رأيت الشيء لعينه ونفسه، وإنما يقولون ذلك لما هو منسوب ومن جهته. وهذا كجنب الشيء. إذا قالوا: هذا في جنب الله لا يريدون إلا فيما ينسب إليه من سبيله ومرضاته وطاعته لا يريدون غير هذا البتة. فلما اصطلح المتكلمون على إطلاق الذات على النفس والحقيقة، ظن من ظن أن هذا هو المراد من قوله عليه الصلاة والسلام: "ثلاث كذبات في ذات الله" وقول خبيب رضي الله عنه:." (٢)

---

(١) تصحيح المفاهيم في جوانب العقيدة محمد أمان الجامي ص/٩٩

(٢) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/٧٢

"مناقشة الأشاعرة بالأدلة العقلية:

ومن وصل إلى هذا المستوى من الإعراض، قلما تجدي معه المناقشة، فلنترك المعتزلة إذا لنعود لمناقشة الأشاعرة لقربهم من الصواب نوعا ما، وعلى الرغم مما نقوله، ويقوله غيرنا من أن الأشاعرة يعدون من المثبتة، أو من الصفاتية، لإثباتهم كثيرا من الصفات الذاتية التي يسمونها – في اصطلاحهم– صفات المعاني وغيرها. على الرغم من هذا النوع من الإثبات، فإنهم وافقوا المعتزلة في تأويل الصفات الخبرية١، ذاتية أو فعلية فبذلك وقعوا في تناقض لم يقع فيه أحد لا من المثبتة ولا من النفاة، لأنهم فرقوا بين ما جمع الله في كتابه، أو فيما أوحاه إلى رسوله عليه الصلاة والسلام، فتراهم يثبتون السمع والبصر مثلا، ولا يخطر ببالهم شيء من لوازم سمع وبصر المخلوقين، بل يزعمون أنهم يثبتون هذه الصفات على ما يليق بالله، فما هو المانع العقلي إذا من إثبات الوجه، واليدين، وغيرهما مما أوجبوا التأويل فيه من الصفات على ما يليق بالله؟!! فما المانع أن نثبت لله وجها يليق به، واستواء يليق به دون التفات إلى لوازم وجه المخلوق، ومجيء المخلوق، واستوائه؟!! وما الذي يمنعهم أن يثبتوا جميع الصفات الثابتة بالأدلة النقلية دون أن يفرقوا بينها؟!! في ضوء قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ ، والآية جمعت بين التنزيه والإثبات كما ترى ومعها آيات أخرى كثيرة في هذا المعنى، هل لعدم الثقة في كلام الله، وكلام رسوله مع الثقة الكاملة فيما يقوله الشيوخ؟!! فادعوا وجوب تأويل قوله تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك﴾

---

١ تأويلا يفضي إلى نفي الصفة بحيث لا يثبت إلا لازم الصفة —كقولهم: المراد بالرحمة الإنعام مثلا، والإنعام ليس هو الصفة، وإنما هو لازم الصفة، وهكذا في جميع الصفات الخبرية والفعلية.." (١)

"محذور فيه، فحرف النقل عنه.

وبعضهم قد لا يريدون بلفظة التوسل الاستغاثة بالأموات القبورية، فحرفوا اصطلاحهم وأرادوا من التوسل الاستغاثة بالأموات.

قلت:

الحاصل أن هذه الأقوال والحكايات تطرقت إليها عدة احتمالات أخرجتها عن حيز الاستدلال، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال؛ فلا يصح للقبورية أن يستدلوا بتلك الأقوال التي نقلوها عن بعض من ينتمي إلى

---

(١) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/٢٢٠

العلم والصلاح والزهد – على جواز الاستغاثة بغير الله والالتجاء إلى القبور وأصحابها بوجه من الوجوه، ولله الحمد.

الجواب العاشر:

أن علماء الحنفية صرحوا بأن كثيرا ممن ينتمون إلى العلم والفضل والصلاح والزهد، قد وقعوا في الشرك بالله، والاستغاثة بالأموات، وارتكبوا الأفعال والأقوال الشركية، وكانوا يدعون الناس إلى الشرك والاستغاثة بالأموات، بأفعالهم وأقوالهم الشركية، وهؤلاء القبورية إنما ارتكبوا الأفعال الشركية، وقالوا تلك الأقوال القبورية – لأجل عادة العوام التي جروا عليها، لا لأجل أن لهم دليلا شرعيا على ذلك، ولكن لما كان خطؤهم عن حسن قصد ونية صالحة، ونبهوا على." (١)

"إنما هو التوسل بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، أو التوسل بالأعمال الصالحة، أو التوسل إلى الله تعالى بدعاء شخص حي حاضر، بأن يطلب منه الدعاء والشفاعة، ثم هذا الحي الحاضر يدعو الله تعالى ويتضرع إليه ويشفع عنده بالدعاء.

هذا هو التوسل الشرعي الاصطلاحي المسنون المعروف في لغة القرآن واصطلاحه، ولغة السنة واصطلاحها، ولغة الصحابة والتابعين **واصطلاحهم**.

فكل ما هو مخالف لهذا التوسل الشرعي المصطلح عليه في الكتاب والسنة واصطلاح السلف الصالح من الصحابة والتابعين – فهو دائر بين أن يكون إشراكا بالله تعالى – إذا كان من باب الاستغاثة بالغائبين والأموات – وبين أن يكون بدعة ضلالة مكروها محرما، منكرا في القول وزورا؛ وذريعة إلى الإشراك بالله تعالى.

فلفظ ((التوسل)) فيه إجمال واشتراك بحسب اصطلاح الصحابة ولغة القرآن والسنة، وبحسب اصطلاح القبورية.

فهو في اصطلاح القرآن والسنة، والصحابة والتابعين، وأئمة السنة شيء. وفي اصطلاح القبورية المستغيثين بالأموات شيء آخر.

وما بين هذين الشيئين من البعد كما بين السماء والأرض، وكما بين التوحيد والشرك، وكما بين الإسلام والكفر.

---

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني ١٢٥٢/٣

ولكن القبورية عمدوا إلى نصوص التوسل الحق المسنون المصطلح عليه في الكتاب والسنة واصطلاح السلف الصالح – فاستدلوا بها على." (١)

"فالجواب: أنه لو أمكن ووقع، لزم أن يختل نظام العالم.

ثم إن اصطلاحهما لا يكون إلا لخوف كل واحد منهما من الآخر، وحينئذ لا تصلح الربوبية ولواحد منهما، لعجزه عن مقاومة الآخر.

ثم قال تعالى: ﴿سبحان الله عما يصفون﴾، أي: تنزيها لله عز وجل عما يصفه به الملحدون المشركون الذي يقولون في الله سبحانه مالا يليق به.

﴿عالم الغيب والشهادة﴾: الغيب: ما غاب عن الناس، والشهادة: ما شهده الناس.

﴿فتعالى عما يشركون﴾: ﴿فتعالى﴾، يعني: ترفع وتقدس.

﴿عما يشركون﴾: عن الأصنام التي جعلوها آلهة مع الله تعالى.

وفي هاتين الآيتين من صفات النفي: تنزه الله تعالى عن اتخاذ الولد الذي وصفه به الكافرون، وعن الشريك له في الألوهية الذي أشرك به المشركون.

وهذا النفي لكمال غناه وكمال ربوبيته وإلهيته.

ونستفيد منهما من الناحية المسلكية: أن الإيمان بذلك يحمل الإنسان على الإخلاص لله عز وجل.

الآية الحادية عشرة: قوله: ﴿فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم." (٢)

"الشرح:

* قوله: "فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله علم ما الخلق عاملون": ولم يذكر المؤلف أن الله علم ما يفعله هو؛ لأن هذه المسألة ليس فيها خلاف، إنما ذكر ما فيه الخلاف، وهو: هل الله يعلم ما الخلق عاملون أو لا يعلمه إلا بعد وقوعه منهم؟

ومذهب السلف والأئمة أن الله تعالى عالم بذلك.

* قوله: "بعلمه القديم": القديم في اصطلاحهم: هو الذي لا أول لابتدائه؛ أي أنه لم يزل فيما مضى من الأزمنة التي لا نهاية لها عالما بما يعمله الخلق؛ بخلاف القديم في اللغة؛ فقد يراد به ما كان قديما نسبيا؛

---

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني ١٤٨٦/٣

(٢) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ابن عثيمين ٣٦٧/١

كما في قوله تعالى: ﴿حتى عاد كالعرجون القديم﴾ [يس: ٣٩]، ومعلوم أن عرجون النخلة ليس بقديم أزلي، بل قديم بالنسبة لما بعده.

* فالله تعالى موصوف بأنه عالم بما الخلق عاملون بعلمه القديم الأزلي، الذي لا نهاية لأوله، عالم جل وعلا بأن هذا الإنسان سيعمل كذا في يوم كذا في مكان كذا بعلمه القديم الأولي؛ فيجب أن نؤمن بذلك:

* ودليل ذلك من الكتاب والسنة والعقل:

- أما الكتاب؛ فما أكثر الآيات التي فيها العموم في علم الله؛ مثل: ﴿والله بكل شيء عليم﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿إن الله كان بكل شيء عليما﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿ربنا وسعت كل شيء." (١)

"..

الرابع: أن يشتق من هذه الأسماء أسماء للأصنام؛ كتسمية اللات من الإله أو من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، حتى يلقوا عليها شيئا من الألوهية؛ ليبرروا ما هم عليه.

واعلم أن التعبير بنفي التمثيل أحسن من التعبير بنفي التشبيه؛ لوجوه ثلاثة:

١. أنه هو الذي نفاه الله في القرآن؛ فقال: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ ١.

٢. أنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه، واشتراك في المعنى من بعض الوجوه. فمثلا: الخالق والمخلوق اشتركا في معنى الوجود، لكن وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه، وكذلك العلم والسمع والبصر ونحوها اشترك فيها الخالق والمخلوق في أصل المعنى، ويتميز كل واحد منهما بما يختص به.

٣. أن الناس اختلفوا في معنى التشبيه حتى جعل بعضهم إثبات الصفات تشبيها، فيكون معنى بلا تشبيه؛ أي: بلا إثبات صفات على **اصطلاحهم**.

قوله تعالى: ﴿سيجزون ما كانوا يعملون﴾ ٢ لم يقل سيجزون العقاب إشارة إلى أن الجزاء من جنس العمل، وهذا وعيد، وهو كقوله تعالى: ﴿سنفرغ لكم أيها الثقلان﴾ ٣ وليس المعنى أن الله عز وجل مشغول الآن، وسيخلفه الفراغ فيما بعد.

قوله: (يعملون) : العمل يطلق على القول والفعل، قال تعالى:

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ابن عثيمين ٢/١٩٤

١ سورة الشورى آية: ١١.

٢ سورة الأعراف آية: ١٨٠.

٣ سورة الرحمن آية: ٣١.." (١)

"فصل: في الفناء وأقسامه

* الفناء لغة: الزوال. قال الله تعالى: ﴿كل من عليها فان، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والأكرام﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧].

* والفناء في الاصطلاح ثلاثة أقسام:

الأول: ديني شرعي: وهو الفناء عن إرادة السوى، أي: عن إرادة ما سوى الله عز وجل بحيث يفنى بالإخلاص لله عن الشرك، وبشريعته عن البدعة، وبطاعته عن معصيته، وبالتوكل عليه عن التعلق بغيره، وبمراد ربه عن مراد نفسه ... إلى غير ذلك مما يشتغل به من مرضاة الله عما سواه.

- وحقيقته: انشغال العبد بما يقربه إلى الله عز وجل عما لا يقربه إليه وإن سمي فناء في اصطلاحهم.

- وهذا فناء شرعي به جاءت الرسل، ونزلت الكتب، وبه قيام الدين والدنيا وصلاح الآخرة والدنيا.

قال الله تعالى: ﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾ [الإسراء: ١٩]. وقال: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو." (٢)

"أحدكم: إني صمت رمضان كله وقمته)) . فلا أدري أكره التزكية، أو قال: لابد من نومة أو رقدة؟ رواه أبو داودوالنسائي بأسانيد حسنة أو صحيحة اهـ.

الصوفية: (١)

لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيقات عظيمة مسهبة في الرد على الصوفية وكشفهم، وفيها تحقيق فائق في ألقابهم، وألفاظ، وأدعية لهم، منكرة غير مشروعة، وهي منتشرة في مواضع من (الفتاوى) وغيرها. وهذا بيان طرف منها ليقف الناظر عليها ويتطلب الرد عليها في محلها من الفتاوى. وهي:

١. الصوفية، وأن النسبة إليها حادثة لا تشرع. ٣٦ / ١٧٦ - ١٧٨.

٢. الفقر: في اصطلاحهم. ٣٦ / ٧٧ - ١٧٨.

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ابن عثيمين ٢/٣١٨

(٢) تقريب التدمرية ابن عثيمين ص/١٢٣

٣. أنت للشيخ فلان، وهو شيخك في الدنيا والآخرة، بدعة. ٣٦ / ١٨٠.

٤. إن الله يرضى لرضى المشايخ ويغضب لغضبهم. ٣٦ / ١٨٠.

٥. الحيرة، وأن مدحها مسلك الملاحدة. ٣٦ / ١٨٩ - ١٩٠.

٦. ٧. الفناء والاصطلاح في المحبة، وبطلانه في اصطلاح الصوفية ٣٦ / ١٩٠ - ١٩١.

٨. ٩. ١٠. رؤوس الأحزاب، الزعماء، سكرة، ونحوها من ألقابهم وألقاب مجالسهم، وهي منكرة مردودة ٣٦/ ١٩٦.

١١. السماع، وقولهم: السماع شبكة يصاد بها العوام، وإنكاره (٣٦ / ٢٠٠) في ألفاظ أخرى تراها في محلها من هذا الكتاب.

فائدة: في ((طبقات الشافعية)) للسبكي ٥/ ١٤٠، قال: (قال ابن الصلاح: ورأيت - يعني لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) - كتابا في

---

(١) (الصوفية: فهرس الفتاوى ٣٦/ ١٧٦ - ٢١٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٥ - ٢٠٦، ومضي في حرف التاء: التصوف. السير للذهبي ١١/ ٤٣١ - ٤٣٢.." [1]

"توحيد الصوفية يفضي إلى الفناء والاتحاد

قال المؤلف رحمه الله: [فهذا توحيد خاصة الخاصة الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين * إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين﴾ [البقرة:١٣٠-١٣١] .

وكل من له حس سليم وعقل يميز به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل **واصطلاحهم** وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب الصوفية، وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول شعرا: ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد توحيد من ينطق عن نعته عارية أبطلها الواحد توحيده إياه توحيده ونعت من ينعته لاحد وإن كان

---

(١) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/٣٤٣

قائله رحمه الله لم يرد به الاتحاد، لكن ذكر لفظا مجملا محتملا جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوبا منا لنبه الشارع عليه، ودعا الناس إليه وبينه، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة؟! أو ما يقرب من هذا المعنى، أو أشار إليه؟] .." (١)

"المخاطب لا يفهم معاني الألفاظ إلا بعد معرفة عينها أو ما يناسب عينها

قال رحمه الله: [واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد ويشار له إلى معناه إن كان مشهودا بالإحساس الظاهر أو الباطن؛ فيقال له: لبن خبز أم أب سماء أرض شمس قمر ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر وأول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل] .

معلوم أن هذه المسميات لا تفهم إلا بعد التفهيم، فلو قدم إنسان أعجمي إلى هذه البلاد، ولا يعرف ما نتكلم به، احتاج إلى مدة وزمان حتى يعرف المسميات، فيسمع كلمة (رجل) ، ولا يدري ما تدل عليه حتى يقال له: هذا هو الرجل، ويسمع كلمة (كرسي) ولا يدري ما هو حتى يقال: هذا هو الكرسي، يسمع كلمة (مسجد) ولا يدري ما هو حتى يقال له: هذا هو المسجد، وهذا هو السقف، وهذا هو الفراش، وهذا هو العمود، وهذه هي الألواح، فيأخذها بالتدريج، كالصبي عندما يلقن كلمة كلمة، فيقال له مثلا: هذا هو الأب، وهذه هي الأم، وهذا هو الخبز، فإذا سمع كلمة الخبز فقد لا يفهم حتى يشار إليه، وهذا هو اللبن، وهذا هو اللحم، فيأخذها بالتدريج.

فمعلوم أن هذه الأسماء لا بد أن تفهم بالتدريج، والله تعالى علم آدم الأسماء كلها كما ورد في الحديث، اسم الإنسان، وأسماء الحيوانات والدواب والأدوات، والكواكب، والحشرات، والنباتات.

هذا التعليم لا شك أنه لقنه تلقينا، قيل له: هذا اسمه كذا، هذا اسمه كذا، فكذلك هذه الكلمات التي

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ٥/٧

نتكلم بها في هذه اللغة، وكذلك الأعاجم، لا نعرف **اصطلاحاتهم** حتى يسموها لنا، فتؤخذ بالتعلم وبالتدريج، فإذا كان معلوما أن هذه المسميات لها معان، فكلمة (الحب) قد لا نستطيع أن نعبر عن معناها ولكن فهمت باصطلاحنا، والأعاجم لا يدرون ما معناها، حتى يشار لهم.

الله تعالى أثبت المحبة فنحن نفهمها ونقول: إن معناها كذا ﴿فإن الله يحب المتقين﴾ [آل عمران:٧٦] ﴿إن الله يحب المحسنين﴾ [البقرة:١٩٥] ونحو ذلك، وكلمة العجب أثبتها الله بقوله: ﴿وإن تعجب فعجب قولهم﴾ [الرعد:٥] فنحن نفهمها بلغتنا، ونترجمها باللغات الأخرى، ونعرف مدلولها ومعناها، وكذا كلمة الغضب، وكلمة الرضا، وكلمة البغض، وكلمة الرحمة، وما أشبه ذلك.

هذه كلمات تدل على صفات، فلا بد أن العرب الذين نزلت عليهم يفهمون مدلولها، وإذا كان مدلولها واضحا عندهم، عرف بذلك أنها مفهومة المعاني، وأنها دالة على صفات، وأن الذين قرئت عليهم فهموا مدلولها.

فهؤلاء الذين أنكروها يقال لهم: أنكرتم شيئا مفهوما معقولا في عقولكم وفي عقول من قبلكم، فأنكرتم الحس والعقل والشرع، فيعرف بذلك أن الألفاظ التي تأولوها أو أنكروها، أو قالوا إنها ذهنية، أو إنها مشتركة اشتراكا لفظا، أو إنها مجاز، أو ما أشبه ذلك، لا حجة لهم في ذلك، وذلك كتأويلهم للرحمة وللغضب وللرضا، لليد وللعلو وللنزول وللاستواء وما أشبه ذلك، مع أنها كلمات مفهومة عند الذين نطقوا بها، ومعلوم معناها عندهم كما يعرفون مسمى الخبز ومسمى اللبن ومسمى اللحم وما أشبه ذلك، فيعرفون هذه ويعرفون هذه، فما الذي جعلكم تتأولون الصفات وتتكلمون فيها، ولا تؤولون كلمة الخبز وكلمة اللحم وكلمة التمر وما أشبه ذلك، فالذين تكلموا بهذا يفهمونه كالذين تكلموا بهذا.

فهذا يبين أن تأويلاتهم بعيدة عن العقل والفطرة.." (١)

"مثال التركيب وبعده

وسبق من أمثلة ما تكلم به المتكلمون كلامهم في التركيب وفي العرض وفي الجوهر وفي الحيز وفي الجهة وفي الأبعاض وفي الأعضاء ونحو ذلك، فيقولون: إن الله منزه عن التركيب، ومنزه عن الجسم، وعن الجوهر، وعن العرض، وعن البعض، وعن الجهة، وعن الحيز وما أشبه ذلك.

فيقولون: ننزه الله تعالى عن ذلك، ثم يشرحون هذه الكلمات ويتوسعون فيها، وسبق ما نقله عنهم الشارح في معنى التركيب.

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ١١/٨

ولا شك أن هذه الكلمة بدعية لم يتكلم بها السلف، واصطلاحاتهم هذه حيث جعلوا لها ستة معان كما سمعنا، آخرها قولهم: التركيب هو التركيب من الصفات والذات، وأرادوا أن الله تعالى ليس له صفات، قيل: إذا إن الله ليس بمركب.

وقد بين العلماء رحمهم الله أن إثبات الصفات لله إثبات وجود لا إثبات تحديد، كما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تحديد، ولا إثبات تكييف، وذلك لعجز البشر وقصورهم عن أن يصلوا بمعارفهم إلى تحديد الصفات وإلى تكييفها، وقد ذكروا أن علم الصفات ملحق بعلم الذات يحذو حذوه ويسير على مثاله، فإذا كنا نثبت لله تعالى ذاتا ولا نكيفها فهكذا نثبت له صفاتا ولا نكيفها.

وكثير من السلف يقولون في الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف.

وفي الأثر المشهور عن مالك بن أنس رحمه الله قوله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

وفي أثر عن شيخه ربيعة قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول.

يعني: لا تصله العقول، له كيفية ولكنها محجوبة عنا، فنؤمن به ونتوقف عن تلك الكيفية.

وإذا سأل سائل وقال: ما كيفية الاستواء؟ قلنا: الكيف مجهول.

فإثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف ولا إثبات تمثيل.

فهؤلاء الذين يقولون: إن الله تعالى غير مركب ثم يريدون بالتركيب التركيب من الصفات والذات يريدون بذلك نفي الصفات.

فيقال لهم: أنتم تثبتون الذات، فهل لها كيفية؟ فإذا قالوا: لا يعلم كيفية الذات إلا الله.

قلنا: كذلك الصفات لا يعلم كيفيتها إلا الله تعالى.

فالحاصل: أن كلامهم في التركيب وأنه الأقسام الستة التي سبقت لا يحتاج إلى البحث فيه، بل هو من علم الكلام، إنما أورده الشارح ليبين تهافتهم، وليبين أنهم خاضوا في شيء لا فائدة فيه ولا حاصل له.

وهذه التركيبات للأقسام الستة القصد منها هو القسم السادس كما سمعنا، وفي الأقسام الأولى من جملة ما ولدوه أن قالوا: التركيب من الأعضاء، والتركيب من الصورة والهيولي، ونحو ذلك، قالوا ذلك بالتتبع أو بعلم الكلام الذي ولدوه.

فنقول: لا يجوز الخوض في مثل هذا، بل يقال: الله منزه عن النقائص وموصوف بصفات الكمال.." (١)

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ٢٠/٥

"مصطلحات أهل الكلام وكيفية التعامل معها

قال المؤلف رحمه الله تعالى: [قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) .

أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال، فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا مخالفا لقول السلف ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها.

وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيا ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون، فالواجب أن ينظر في هذا الباب -أعني باب الصفات- فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه.

والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله تعالى أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة كـ داود الجواربي وأمثاله القائلين إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء، وغير ذلك -تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا- فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حق، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقا وباطلا، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدا، وأنهم لا يحدون شيئا من صفاته] .

الطريقة في هذا هي ما ذكر في باب الأسماء والصفات أن الرجوع إلى النقل، ولا دخل للعقل.

والنقل: هو الكتاب والسنة، أي: النقل الصحيح؛ لأنه منقول لنا بنقل ثابت وليس فيه تشكيك، فنقتصر على النقل، وذلك لأن العقول لا تستطيع أن تتدخل في هذا الأمر، ولا أن تعرف حقائقه، ولا أن تفكر

تفكيرا تتدخل فيه، فإذا قال المتكلمون: إن هذا الوصف لا يقره العقل أو لا يثبته، فالجواب أن نقول: ما للعقول ولأمر الغيب؟ هذا من أمر الغيب، والعقول محجوزة عن هذا الأمر.

نقول بعد ذلك: إن الطحاوي الذي هو صاحب المتن رحمه الله عاش في أواخر عهد السلف، وبعدما أحدث كثير من المبتدعة، وبعدما انتشر أهل البدع وتمكنوا، فهناك مبتدعة المشبهة الذين بالغوا في الإثبات حتى شبهوا الخالق بالمخلوقين، ومنهم هذا الذي حكى عنه، وهو داود الجواربي.

وطائفة أخرى هم المعطلة، ومنهم أكابر المعتزلة، كـ أبي الهذيل العلاف، وأبي علي الجبائي، وكذلك الجاحظ، وسائر المعتزلة بالغوا في النفي، فعطلوا الله تعالى عن صفات الكمال، واشتهرت أقوال هؤلاء وأقوال هؤلاء، إلا أن المعطلة أكثر من المشبهة؛ لأن النفوس تنفر من إثبات التشبيه، فلما كان كذلك ألف الطحاوي هذه الرسالة وقصد بذلك الرد على هؤلاء وهؤلاء، فأثبت فيها الصفات كما يليق بالله، ورد فيها على المشبهة الذين بالغوا في الإثبات، وتكلم بهذه الكلمات، وإن كان الأفضل تركها، أعني: الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات الست، فالأولى تركها؛ لأن المتكلمين الذين هم النفاة صاروا ينفون بها حقا وباطلا، فلما أدخلوا فيها حقا كان الأولى أن ينفى الباطل بعبارة كريمة ليس فيها شيء من الشبهة.

كذلك ذكر أن للناس في استعمالها ثلاثة أقوال: قول أنه لا يجوز إثباتها، وقول أنه لا يجوز نفيها، وقول بالتفصيل.

ويمكن أن يكون هناك قول رابع، وهو التوقف عنها، فلا إثبات ولا نفي، فيقال: هذه من الأمور المبتدعة، فنحن لا نثبتها إطلاقا ولا ننفيها، ولكن التفصيل أولى، وهو أن يقال: ماذا تريدون بالحدود؟ وماذا تريدون بالأعضاء والأدوات؟ وماذا تريدون بالجهات؟ ففي كلامكم هذا حق وباطل.

فالحق الذي تنفونه عبروا عنه بعبارة كريمة، والباطل الذي تنفونه أيضا عبروا عنه بعبارة كريمة حتى نوافقكم على نفي الباطل ونخالفكم في نفي الحق، ونتحقق أن الصواب مع من أثبت لا مع من نفى، أو نحو ذلك.

قال: (تعالى عن الحدود) ، فنقول: الأولى عدم إطلاق هذه اللفظة، ولكن الذين أطلقوها لهم عذر، أي: الذين قالوا إنه يتعالى عن الحدود؛ لأن الحد له تفسيران كما سيأتي.

وكذلك الغايات والأركان والأعضاء والأدوات إلى آخرها، فالأولى التوقف عن ذلك، فنقتصر على ما أثبته الله، حيث إننا نقول: إن الله تعالى بذاته فوق سماواته على عرشه علي على خلقه، وأنه سبحانه قريب من

عباده يطلع عليهم ولا يخفى عليه منهم خافية، وأنه موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائص، فإذا أثبتنا ذلك لم يدخل علينا أهل البدع بحجة، ولم يجدوا علينا قولا أننا ممثلة أو نحو ذلك.." (١)

"المبتدعة قسموا الآيات والأحاديث أقساما لكي يخالفوها

المخالفون لأهل السنة لم يعملوا بهذه النصوص، ولم يعملوا بالآيات، ولم يعملوا بالأحاديث، فعلى أي شيء اعتمدوا في المعتقد؟ اعتمدوا على عقولهم فحكموها، وجعلوها هي الدليل، فقبلوا ما وافقت عقولهم عليه، وردوا ما أنكرته عقولهم، وزعموا أن العقل هو الدليل الأساسي، وقالوا: ما عرفنا صدق الرسل إلا بالعقول، فإذا جاء عن الرسل ما يخالف العقول وجب اطراحه.

وقد تقدم أنهم قالوا في الآيات: إنها تنقسم إلى قسمين، وكذلك الأحاديث.

قسموا الآيات إلى قسمين: فقسم قالوا: إنه ظاهر الثبوت، ولكنه ظني الدلالة فلا يقبلونه؛ لاحتماله بزعمهم التأويل، ولأجل ذلك سلطوا التأويل على تلك النصوص.

والقسم الثاني: جعلوه ظاهرا، ولكن لا يلزم أيضا قبوله ولو كان ظاهر الدلالة، لأنه محتمل للتأويل.

أما السنة فجعلوها قسمين: متواترا، وآحادا.

فقالوا: إن المتواتر قطعي الثبوت، ولكنه ليس قطعي الدلالة لاحتمال أنه ذو معان كثيرة، فسلطوا عليه التأويل.

أما الآحاد فجعلوه ظني الثبوت، وما دام أنه ظني الثبوت فلا يدخل في المعتقد، ويقولون: إن العقيدة لا تبنى إلا على اليقين، والآحاد ظنية.

ومعنى هذا: اطراح الأحاديث كلها إلا أفرادا قليلة، فالأحاديث المتواترة قليلة، والبقية كلها آحاد، فيقولون: الآحاد لا تقبل في المعتقد.

وقد تقدم تعقب الشارح لذلك.

لا شك أن أكثر الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري وفي مسلم، وكذلك في كتب أهل السنة؛ أنها في اصطلاحهم آحاد؛ وهي ما يرويها واحد أو اثنان أو ثلاثة، ولم تبلغ حد التواتر، وإذا كانت كذلك فإنها ظنية الثبوت فلا تفيد يقينا، فقالوا مثلا: الأحاديث التي في إثبات النظر إلى الله تعالى ورؤيته في الآخرة كلها ظنية–آحاد– فلا نعتقدها، والأحاديث التي في علو الله على عرشه، وعلوه فوق سمواته كلها ظنية، فلا نقبلها لكونها آحادا، والأحاديث التي في نزوله لفصل القضاء، وفي نزوله إلى السماء الدنيا ونحو

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ٨/٢١

ذلك، كلها آحاد، فلا يقبلونها، والأحاديث التي في صفة الفعل لا يقبلونها أيضا.

إذا: ماذا بقي؟ ما بقي إلا أحاديث قليلة في الشفاعة وفي الحوض وما أشبهها، جعلوها متواترة، وقبلها بعضهم، والبعض لم يقبلها، وقال: إنها وإن كانت قطعية الثبوت لكنها محتملة للتأويل.

وقد رد عليهم الشارح رحمه الله فقال: إن الأمة لم يزالوا يعملون بالآحاد، وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل رسله آحادا، فيعمل بقولهم، فيرسل الداعية إلى اليمن مثلا وهو واحد، ويكلف الذين أرسل إليهم أن يقبلوا منه، ويرسل المبلغين آحادا، ويرسل كتبه مع آحاد ويقبل منهم، ويرسل أيضا الجباة الذين يجمعون الصدقات آحادا، فيقبل منهم، ولا شك أن ذلك كله دليل على أنهم عرفوا صدق أولئك الذين جاءوا بهم.

فما دام كذلك: فإن هذه الأخبار التي رويت في الصحيحين نقلها عدل عن عدل، ضابط عن ضابط، ثقة عن ثقة، إذا دونت في الكتب أليست قطعية الثبوت؟ هي قطعية، فلماذا لا نعمل بها؟ لماذا لا نطبقها؟ لماذا لا ندخلها في الاعتقاد كما أدخلناها في العمل؟ ما الفرق بين العمل والاعتقاد؟ لا فرق بينهما.

فإذا: واجب على الأمة أن يعملوا بهذا وهذا، في الاعتقاد وفي العمل.." [١]

"الحيوان نشأ بالانتخاب الطبيعي أو الانتخاب الصناعي.

ومنهم العلامة ((تندل)) وهو مثل ((هيكل)) قال: " إنه لا ريب في أن الذين يعتقدون بالارتقاء يجهلون أنه نتيجة مقدمات لم يعلم بها، ومن المحقق عندي أنه لا بد من تغيير مذهب (دارون) ".

نظرية لا حقيقة:

لذلك كله فقد أطلق على ما قاله (دارون) بشأن التطور (نظرية التطور) ، وهناك فرق كبير لدى العلماء بين النظرية والحقيقة أو القانون. فالنظرية في اصطلاحهم هي ما تحتمل التصديق والتكذيب، أما الحقيقة أو القانون فلا يحتمل وجها من أوجه الباطل.

لماذا انتشرت إذن؟

سبب انتشار هذه النظرية هو مجيئها في وقت أذن الله فيه أن يظهر باطل ذلك الدين المحرف المغير (النصرانية) على أيدي جماعة من أبنائه، فكان لتقدم العلوم أثر كبير في كشف زيف ذلك الدين، مما أدى إلى نشوب معركة ضارية ذهب ضحيتها آلاف من علماء الطبيعة، وفي المعترك الحامي أخذ كل فريق في استخدام كل سلاح ضد خصمه، فانتشرت هذه النظرية سلاحا أشهره علماء الطبيعة في وجه دينهم، ثم في وجه كل دين وطئت أقدامهم المستعمرة أرضه؛ لاعتقادهم بصدق هذه النظرية، وانتقاما من ذلك الدين

---

(١) شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين ٣/٤٨

الباطل الذي وقف حجر عثرة أمام البحث في ميادين العلوم الطبيعية، ثم وسيلة لتحطيم أديان الأمم المستعمرة حتى يسهل على المستعمرين السيطرة على هذه الشعوب.

وهكذا فرض التعليم الاستعماري هذه النظرية بعد أن حطم دينها في مناهج الدراسة، وقدمها في ثوب (علمي) حتى يستطيع أن يقنع الطلاب بصدق هذه النظرية ليقرر ما ألقي في أذهان الطلاب من خلاف بين العلم الذي زيفوه والدين، فيكفر الناس بدينهم.." (١)

"٣) صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية:

فالثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم والقدرة والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والوجه واليدين ونحو ذلك.

والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب.

فيجب نفيها عن الله تعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال؛ إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلا عن أن يكون كمالا.

مثال ذلك: قوله تعالى ﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت﴾ (الفرقان:٥٨)، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته.

مثال ثان: قوله تعالى ﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾ (الكهف:٤٩)، فنفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله.

مثال ثالث: قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعجزه من شيء في السماوات ولا في الأرض﴾ (فاطر:٤٤)، فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: ﴿إنه كان عليما قديرا﴾. لأن العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنهن، فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السموات ولا في الأرض. (١)

٤) الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر.

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية – كما هو معلوم

---

(١) العقيدة في الله سليمان الأشقر، عمر ص/٩٢

.–

أما الصفات السلبية فلم تذكر غالبا إلا في الأحوال التالية:

الأولى) بيان عموم كماله تعالى، كما في قوله ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى:١١)، وقوله تعالى ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾ (الإخلاص:٤).

الثانية) نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله تعالى ﴿أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا﴾ (مريم:٩٢).

الثالثة) دفع توهم نقص من كمال الله تعالى فيما يتعلق بأمر معين، كما في قوله تعالى ﴿وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ (الدخان:٣٨)، وقوله تعالى ﴿ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب﴾ (ق:٣٨). (٢)

---

(١) فائدة) الصفات السلبية عند الأشاعرة هي التي تسلب عن الله تعالى ما لا يليق به، وهي خمس صفات على اصطلاحهم وهي (البقاء، القدم، مخالفته للحوادث، قيامه بنفسه، الوحدانية).

(٢) قلت: والدليل هذا صالح للحالين الأخيرين، كما في تفسير ابن كثير (٧ /٤٠٩) رحمه الله: (وقال قتادة: قالت اليهود – عليهم لعائن الله –: خلق الله السموات والأرض في ستة أيام ثم استراح في اليوم السابع – وهو يوم السبت –، وهم يسمونه يوم الراحة، فأنزل الله تعالى تكذيبهم فيما قالوه).." (١)

"الكتب إلينا". ولما سألوا إمامهم عن ذلك قال: "حدثوا بها فإنها حق" (١) ، فهذا اعتراف خطير بانقطاع أسانيدهم.

ومن يضمن لهم ولا سيما في ظروف الخوف والتقية التي تشير إليها هذه الرواية، من يضمن أن لا تكون هذه الكتب التي صارت إليهم من وضع زنديق ملحد أراد إضلال الشيعة وإبعادهم عن "حظيرة" الجماعة بنسبة روايات تلك الكتب إلى بعض أهل البيت.. وليس هذا ببعيد.. ومما يثبت ذلك كثرة النصوص عندهم والتي تتناول أقدس ما عند المسلمين وهو كتاب الله سبحانه بالطعن مما لا يوجد عند طائفة من طوائف الضلال والكفر إلا عند هذه الطائفة.

ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر هو محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: "والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة

---

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد خلدون نغوي ٣٤٧/١

واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع" (٢) .

وهذا يفيد تأخر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وإن الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه. ولذلك جاء علم الجرح والتعديل عندهم مليئا بالتناقضات والاختلافات حتى قال شيخهم الفيض الكاشاني: "في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى إلى الخبير بها" (٣) .

وهذه الاعترافات الخطيرة من الكاشاني، والحر العاملي لم تظهر إلا في ظل الخلاف الذي دار ويدور بين الإخباريين والأصوليين.. والذي – كما نلاحظ –

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ٥٣/١

(٢) وسائل الشيعة: ١٠٠/٢٠

(٣) الوافي، المقدمة الثانية: ١١/١-١٢." [1]

"كلفظ (الجسم) و (الحيز) و (الجهة) و (الجوهر) و (العرض) ١. فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما، ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلما فوق العرش وأمثال ذلك٢.

الموقف من هذا النوع:

"إذا كانت هذه الألفاظ مجملة –كما ذكر– فالمخاطب لهم إما:

١- أن يفصل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟

فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك ردت.

٢- وأما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا. ولكن يلاحظ.

أن الإنسان إذا امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى الجهل والانقطاع.

وأن الإنسان إذا تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد – ناصر القفاري ٣٨٧/١

باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٤١-٢٤١) .

٢ انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٨) .." (١)

"المطلب الثاني: أقسام الصفات عند من يثبت بعض الصفات وينكر بعضها.

وهم الكلابية والأشاعرة والماتريدية، ويسمون الصفاتية

وهم في تقسيم الصفات على قسمين:

١ . الكلابية وقدماء الأشاعرة

وهؤلاء يتفقون مع أهل السنة في تقسيم الصفات عموما إلى قسمين:

القسم الأول: الصفات الذاتية.

القسم الثاني: الصفات الفعلية.

وكذا في تقسيمها من حيث أدلة إثباتها حيث يقسمونها إلى قسمين:

القسم الأول: الصفات العقلية.

القسم الثاني: الصفات السمعية.

لكنهم يختلفون مع أهل السنة فيما يثبتونه وطريقة إثباتهم.

٢ . الأشاعرة المتأخرون والماتريدية

المعروف عن متأخري الأشاعرة والماتريدية من أهل الكلام تقسيمهم الصفات إلى أربعة أقسام:

١- صفات المعاني. ٢- الصفات المعنوية.

٣- الصفات السلبية. ٤- الصفة النفسية.

القسم الأول: صفات المعاني.

وضابطها في اصطلاحهم هي: ما دل على معنى وجودي قائم بالذات ولم يقر هؤلاء إلا بسبع منها هي، الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر،." (٢)

---

(١) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/٤٧

(٢) الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/٧٩

"٤ – أن اشتراك الألفاظ وتداخل مفاهيمها سبب كبير للاختلاف بين العلماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين مالا يعلمه إلا الله.

٥ – أننا نجد معاجم لأهل كل فن تبين مرادهم باصطلاحاتهم والألفاظ التي يتداولونها؛ فأهل الطب، وأهل اللغة، وغيرها من العلوم لهم معاجم لاصطلاحاتهم، وفي علم العقيدة نجد أن أهل الفلسفة، والتصوف، والكلام، لهم معاجم خاصة بهم، وهناك معاجم أخرى عامة لألفاظ العقيدة وغيرها، ولكنها لا تفي ببيان معنى اللفظ عند أهل السنة والجماعة، إضافة إلى أنها لم تجمع ألفاظ العقيدة وتفصلها عن غيرها. فيبقى القصور واضحا في الحاجة للكتابة حول معنى الألفاظ العقدية عند أهل السنة؛ سيما وأنه قد اشتهر بين الناس في كثير من البلاد الإسلامية أن مذهب الأشاعرة هو مذهب أهل السنة، فكان لابد من بيان مفهوم أهل السنة الصحيح لألفاظ العقيدة، وموقفهم من تعريف الطوائف لتلك الألفاظ والمصطلحات. وهناك دراسات معاصرة لبعض المصطلحات الكلامية، وبيان موقف أهل السنة منها؛ ودراسات أخرى لألفاظ العقيدة عند أهل السنة، ومن هذه الدراسات:

١ – أطروحة ماجستير، أجازتها جامعة أم القرى عام ١٤١٤هـ، بعنوان "المصطلحات الكلامية في أفعال الله – تعالى – عرض ونقد"، للباحث أحمد محمد طاهر.

٢ – أطروحة ماجستير، أجازتها جامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ، بعنوان "المصطلحات الكلامية في إثبات وجود الله – تعالى – وأسمائه وصفاته"، للباحث محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد. ويلاحظ أن هاتين الدراستين قد اعتنيتا ببعض المصطلحات الكلامية فقط.

٣ – أطروحة ماجستير، أجازتها الجامعة الإسلامية عام ١٤٢١هـ، بعنوان "المصطلحات المستعملة في توحيد الألوهية عند السلف" للباحث محمد عبد الله علي عبد القادر.

٤ – كتاب التعريفات الاعتقادية، للشيخ سعد بن محمد آل عبد اللطيف، وطبعته الأولى عام ١٤٢٢هـ.

٥ – معجم ألفاظ العقيدة. لأبي عبد الله عامر عبد الله فالح، وطبعته الأولى عام ١٤١٧هـ.." (١)

"الثانية: عدم التزام معاني اللغة ودلالاتها

...

٢ – عدم التزام معاني اللغة ودلالاتها.

لا يلتزم كثير من المتكلمين والفلاسفة معاني اللغة ودلالاتها في أبواب العقائد، وذلك لأن العقل عندهم إذا

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٣

دل على شيء، وجب تأويل الألفاظ التي في النصوص، وتطويعها لتوافق عقولهم، وإن كان مخالفا لدلالة اللغة.

يقول ابن عقيل١في بيان مذهبه في قبول أخبار الآحاد: "يجب قبولها حيث تلقاها أصحاب الحديث بالقبول، ويجب تأويلنا لبعضها على ما يدفعها عن ظاهرها، وإن كان من بعيد اللغة ونادرها، وهذا هو اعتقادنا "١. فهم يفسرون اللفظ بمعنى بعيد جدا ولا يحتمله اللفظ في ذلك الموضع، بل هو كما قال من بعيد اللغة ونادرها.

وبعض المتكلمين يحمل اللفظ معنى ليس هو من معانيه في لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، يقول شيخ الإسلام – رحمه الله –: "وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل، ولكن تدل في **اصطلاحهم** الخاص على باطل"٣.

ومن الأمثلة على عدم التزامهم معاني اللغة في ألفاظ العقيدة، تفسيرهم الاستواء بالاستيلاء، وقد رد الإمام ابن القيم على هذا التحريف من اثنين وأربعين وجها، ومما قال في بيان مخالفتهم للغة: "إن أهل اللغة لما سمعوا ذلك أنكروه غاية الإنكار ولم يجعلوه من لغة العرب. قال ابن الأعرابي وقد سئل: هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا تعرف العرب ذلك. وهذا هو من أكابر أئمة اللغة"٢.

ومن الأمثلة كذلك تعريفهم للواحد بأنه الذي لا ينقسم، أو أنه ما ليس بجسم، قال أبو المعالي: "الواحد في اصطلاح الأصوليين الشيء الذي لا ينقسم، ولو قيل الواحد هو

---

١ – الإمام العلامة البحر شيخ الحنابلة، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري الحنبلي، المتكلم صاحب التصانيف، أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال أبي علي بن الوليد وأبي القاسم بن التبان، صاحبي أبي الحسين البصري فانحرف عن السنة، له كتاب الفنون، وهو كتاب ضخم يقع في مجلدات عديدة. توفي سنة ٥١٣هـ. انظر: السير١٩/٤٤٣ – ٤٤٧.

١ – المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص ٢٤٨ – ٢٤٩.

٣ – درء التعارض ١/٢٢٣.

٢ مختصر الصواعق المرسلة ٢/٣٢٠.." (١)

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١٠٨

"الشيء لوقع الاكتفاء بذلك، والرب – سبحانه وتعالى – موجود، فرد، متقدس عن قبول التبعيض والانقسام"١.

وقد علق شيخ الإسلام – رحمه الله – على تعريفاتهم مبينا مخالفتها للشرع والعقل واللغة، وقد سبق بيان ذلك، ونوضح هنا مخالفتهم للغة، قال – رحمه الله –: "أما في اللغة، فإن أهل اللغة مطبقون على أن معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب، ولا يرى منه شيء دون شيء، إذ القرآن ونحوه من الكلام العربي، متطابق على ما هو معلوم بالاضطرار في لغة العرب، وسائر اللغات، أنهم يصفون كثيرا من المخلوقات بأنه واحد، ويكون ذلك جسما، إذ المخلوقات إما أجسام، وإما أعراض عند من يجعلها غيرها وزائدة عليها. وإذا كان أهل اللغة متفقين على تسمية الجسم الواحد واحدا، امتنع أن يكون في اللغة معنى الواحد الذي لا ينقسم، إذا أريد بذلك أنه ليس بجسم، وأنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء..بل لا يوجد في اللغة اسم واحد إلا على ذي صفة ومقدار"٢.

وهكذا هم في أغلب اصطلاحاتهم التي اصطلحوا عليها في العقائد، فهم كما قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: "عامة ألفاظهم الاصطلاحية لا يريدون بها ما هو المعروف في اللغة من معناها، بل معاني اختصوا هم بالكلام فيها نفيا وإثباتا، ولهذا قال الإمام أحمد فيهم: يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم"٢.

---

١ – الإرشاد ص ٥٢٠ وانظر الإنصاف ص ٣٣ – ٣٤ لمع الأدلة ص ٩٨.

٢ – بيان تلبيس الجهمية ١/٤٨٢ – ٤٨٣، وانظر: ١/٤٩٢ – ٤٩٣ من المرجع نفسه.

٢ – المرجع السابق ١/٤٧٤ وانظر درء التعارض ١/٢٢٢ – ٢٢٣.." (١)

"الوجه السابع:

أن يقال: قولهم "إن الحد التام يفيد تصوير الحقيقة"، واشتراطهم أن يكون مؤلفا من الذاتي المميز والذاتي المشترك، إن أريد بالحد التام ما يصور الصفات الذاتية على التفصيل – مشتركها ومميزها –، فالجنس القريب مع الفصل لا يحصل ذلك، وإن أريد بما يدل على الذاتيات ولو بالتضمن أو الالتزام، فالفصل بل الخاصة يدل على ذلك.

وإذا عارضهم من يوجب ذكر جميع الأجناس، أو يحذف جميع الأجناس لم يكن لهم عنه جواب إلا أن

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١٠٩

هذا وضعهم واصطلاحهم. ومعلوم أن العلوم الحقيقية لا تختلف باختلاف الأوضاع. فقد تبين أن ما ذكروه هو من باب الوضع والاصطلاح، الذي جعلوه من باب الحقائق الذاتية والمعارف. وهذا عين الضلال والإضلال١.

الوجه الثامن:

هو أن اشتراطهم ذكر الفصول التي هي الذاتيات المميزة مع تفريقهم بين الذاتي والعرضي اللازم للماهية غير ممكن. إذ ما من مميز هو من خواص المحدود المطابقة له في العموم والخصوص إلا ويمكن شخصا أن يجعله ذاتيا مميزا، ويمكن الآخر أن يجعله عرضيا لازما٢.

الوجه التاسع:

أن يقال: هذا التعليم دوري قبلي، فلا يصح. وذلك أنهم يقولون: إن المحدود لا يتصور أو لا يحد حدا حقيقيا إلا بذكر صفاته الذاتية. ثم يقولون: الذاتي هو ما لا يمكن تصور الماهية بدون تصوره. فيفرقون بين الذاتي وغير الذاتي أن الذاتي ما يتوقف عليه تصور الماهية، فلابد أن يتصور قبلها.

ويقولون تارة: لابد أن يتصور معها. فلا يمكن عندهم أن يتأخر تصوره عن تصور الماهية، وبذلك يعرف أنه وصف ذاتي.

---

١ – انظر: الرد على المنطقيين ص ٧٣ – ٧٥، مجموع الفتاوى ٩/١٠٠ – ١٠١.

٢ – انظر: الرد على المنطقيين ص ٧٦ – ٧٧، مجموع الفتاوى ٩/١٠١.." (١)

"يعنون به ما كان مفترقا فاجتمع، ولا ما يقبل التفريق، بل يعنون به ما تميز منه جانب عن جانب، كالشمس، والقمر، وغيرهما من الأجسام.

وأما المتفلسفة فالمؤلف والمركب عندهم أعم من هذا، فهم يدخلون في ذلك تأليفا عقليا، لا يوجد في الأعيان، ويدعون أن النوع مؤلف من الجنس، والفصل، فإذا قلت الإنسان حيوان ناطق، قالوا إن الإنسان مؤلف من هذين، وإنما هو موصوف بهما.

وأما لفظ الجسم، فإن الجسم عند أهل اللغة كما ذكره الأصمعي، وأبو عبيد، وغيرهما، هو الجسد والبدن، قال – تعالى –: ﴿وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم﴾ [المنافقون – ٤] ، وقال – تعالى –: ﴿وزاده بسطة في العلم والجسم﴾ [البقرة – ٢٤٧] ، فهو يدل في اللغة على معنى الكثافة، والغلظ، كغلظ الجسد، ثم

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/١٢١

يراد به نفس الغليظ، وقد يراد به غلظه، فيقال لهذا الثوب جسم، أي غلظ وكثافة، ويقال هذا أجسم من هذا، أي أغلظ وأكثف. ثم صار لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام، أعم من ذلك، فيسمون الهواء، وغيره، من الأمور اللطيفة جسما، وإن كانت العرب لا تسمى هذا جسما١.

وكذلك الذين قالوا إن الجسم هو الموجود، أو القائم بنفسه، أو ما يمكن الإشارة إليه، فإن هذا المعنى غير صحيح، فليس كل شيء موجود، أو قائم بنفسه، أو يمكن الإشارة إليه، يصح أن يسمى جسما في لغة العرب، فالهواء والنار ليست جسما، وهي في اصطلاحهم جسم٢.

ثانيا: أن قولهم محدث مبتدع لم يرد عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -، ولا عن أحد من صحابته، أو من التابعين لهم.

ثالثا: إذا قيل هو جسم بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو المادة والصورة، فهذا باطل، بل هو أيضا باطل في المخلوقات، فكيف في الخالق - سبحانه وتعالى -٣.

رابعا: أن أهل الكلام الذين تنازعوا في إثبات الجسم ونفيه، كالهشامية، والكرامية، ونحوهم ممن أثبته، وكالجهمية، والمعتزلة، ونحوهم ممن نفاه، قد يدخل كل منهم في ذلك

____

١ - انظر: بيان تلبيس الجهمية ١/٥٠٥ - ٥٠٦.

٢ - انظر: الدرء ٧/١١٢، ١٠/٢٥٨ - ٢٥٩.

٣ - انظر: مجموع الفتاوى ٥/٤٢٨ - ٤٢٩.." (١)

"الخاتمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا، كما يحب ربنا ويرضى، وبعد وفي نهاية هذا البحث، وبعد أن انتهيت من رحلتي بين أبوابه وفصوله، خلصت إلى نتائج أجملها فيما يلي:

١ - أن لدراسة ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها أهمية بالغة، إذ لا يمكن فهم مراد الآخرين، دون أن نعلم ما يريدونه بألفاظهم واصطلاحاتهم.

٢ - أن أهل السنة والجماعة قد اعتمدوا في مصادرهم لألفاظ العقيدة، ومصطلحاتها، نبعا أصيلا هو كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، كما اعتمدوا على لغة العرب، والآثار الواردة عن السلف.

٣ - يلتزم أهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها بألفاظ الشرع، ومعاني اللغة ودلالاتها، كما يتجنبون

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٢٥٣

الألفاظ البدعية، والمجملة، ويستفصلون السائل عن مراده بها، كما يتجنبون التشبه بغير المسلمين في ألفاظهم ومصطلحاتهم.

٤ - أن المخالفين لأهل السنة من فلاسفة ومتكلمين، يعتمدون على العقل في مصطلحات،م العقدية، كما يأخذون من الفلسفة اليونانية، والمنطق الأرسطي، ويأخذون من الديانات والملل الأخرى، بعض مصطلحاتهم، كما يأخذون من الكشف أيضا.

٥ - أن المخالفين لأهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها لا يلتزمون بألفاظ الشرع، ولا بمعاني اللغة ودلالاتها، ويعملون المجاز والتأويل فيها، ويستعملون ألفاظا مبتدعة، ومجملة، لا يدرى ما مرادهم بها، إلا بعد السؤال والاستفصال، كما يتشبهون بغير المسلمين في ألفاظهم **واصطلاحاتهم**.

٦ - أن الاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة، فلم تخالف اللغة والشرع.

٧ - أن الحد يفيد تمييز المحدود عن غيره، لا تصوير حقيقته، وهذا خلاف قول الفلاسفة.

٨ - أنه لا يوجد لأهل السنة معجم مصطلحي شامل لألفاظ العقيدة ومصطلحاتها، يعنى ببيان معانيها، ويبين مستندها الشرعي، ويوضح وجه غلط الآخرين فيها، فكثير من." [(١)]

"يقول ابن حزم: "ذهب قوم إلى أن الإيمان إنما هو معرفة الله تعالى بالقلب فقط، وإن أظهر اليهودية أو النصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته. فإذا عرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم من أهل الجنة" (١)
.

وهذا القدر وحده لا يكفي لإثبات الإيمان – حتى دون إظهار الكفر باللسان – وإلا كان إبليس مؤمنا، فقد قال الله تعالى على لسانه: (قال أنظرني إلى يوم يبعثون) (٢) .

وقال تعالى حاكيا عن إبليس: (إني أخاف الله رب العالمين) (٣) .

وهذا القدر لا خلاف فيه بين أهل السنة (٤) .

٢- التصديق:

---

(١) "الملل والنحل" لابن حزم جـ٣ ص ١٨٨.

(٢) الأعراف ١٤.

---

(١) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/٤٦٦

(٣) الحشر ١٦.

(٤) قد تجد في بعض كتب الأصول أن المعرفة ليست بشرط عند أهل السنة وأنها شرط عند المعتزلة، فنقول إن المقصود من المعرفة في **اصطلاحهم** (التي ليست بشرط عند أهل السنة) هي معرفة دليل التوحيد وليس موضوعه، فنحن نقول إن معرفة موضوع التوحيد شرط ولا يعذر جاهله، وليس معرفة دليله، ونسوق من كلامهم ما يدل على اختلاف قصدنا بلفظ المعرفة عن مرادهم به في هذا الموضع، يقول صاحب "فيض الباري" في تحقيق المعرفة: "فالمشهور عن الأئمة الأربعة رحمهم الله أنها – أي المعرفة – ليست بشرط بخلاف المعتزلة فإنها شرط عندهم. ومعناه عندهم أن يكون عنده من الدلائل على التوحيد والرسالة ما يوجب اليقين.." اهـ جـ١ ص ٥٣. وهذا يوضح معنى ما قلناه من أن المقصود بالمعرفة التي ليست بشرط عند أهل السنة هي معرفة دلائل التوحيد وليس موضوعه بلا خلاف. ويراجع كذلك في هذا المعنى ما قاله ابن القيم في مدارج السالكين جـ٣ ص ٤٨٦.." [١]

"أول من قال بالتعطيل في الإسلام

قال المصنف رحمه الله: [ثم أصل هذه المقالة –مقالة التعطيل للصفات– إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام –أعني: أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وأن معنى استوى بمعنى: استولى، ونحو ذلك– هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن إبان بن سمعان، وأخذها إبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم].

بدأ المصنف رحمه الله هنا ببيان إسناد مقالة التعطيل بعد أن بين إسناد مقالة أهل السنة والجماعة.

وحديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه من حديث عائشة، والأئمة على قبوله، وإنما طعن فيه بعض المتأخرين بما ليس من أوجه الطعن، وما وقع له صلى الله عليه وسلم من السحر لا ينافي مقام النبوة والرسالة.

[وكان الجعد بن درهم هذا –فيما قيل– من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم).

قوله: الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم يشير به إلى محمد بن عمر الرازي الذي صنف كتاب السر

---

(١) حقيقة الإيمان طارق عبد الحليم ص/٥١

المكتوم.

[ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك مصر، والنجاشي ملك الحبشة، وبطليموس ملك اليونان، وقيصر ملك الروم، فهو اسم جنس ليس اسم علم، فكانت الصابئة إلا قيلا منهم إذ ذاك على الشرك].

اتصال الإسناد الذي بعد الجعد بن درهم من جهة اليهود أو غير ذلك وكونه أخذ هذا من طالوت

إلخ محتمل، وقد ذكره بعض أهل الأخبار والسير وبعض أهل العلم، لكن المتحقق أن أول من تكلم بهذه المقالة هو الجعد بن درهم، ثم أخذها وأظهرها الجهم بن صفوان، ولو فرض جدلا أن قبل الجعد رجلا أو ثلاثة أو عشرة أو مائة أو أنه مع الجعد رجال ..

إلخ فإن كل هذه الفروضات لا تقدم كثيرا ولا تؤخر، إنما الاعتبار بأن هذه المقالة مقالة ليس عليها صبغة الشريعة ولا عليها صبغة اللغة؛ ولهذا ترى أنها في تقريرها ومقدماتها وتنظيمها لا تستعمل الأحرف الشرعية ولا الأحرف العربية المعروفة في لسان العرب، بل يستعملون الأعراض والجوهر الفرد والجوهر المركب، والتركيب والإمكان ..

وهلم جرا، وإن كان لهذه معان في اللسان في كثير من الموارد إلا أنها من جهة **اصطلاحهم** على غير ما هو معروف في لسان العرب، فمن ترتيبها وتنظيمها يعلم أنها مقالة محصلة منقولة.

[وعلماؤهم هم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركا بل مؤمنا بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة:٦٢] وقال: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [المائدة:٦٩] لكن كثيرا منهم أو أكثرهم كانوا كفارا أو مشركين، كما أن كثيرا من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا وصاروا كفارا أو مشركين، فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفارا أو مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل].

عني المصنف رحمه الله بذكر الصابئين الذين أئمتهم الفلاسفة؛ لأن التحقيق -كما يذكر ذلك في كتبه الكبار- أن مقالة التعطيل هي مقالة فلسفية، أي: هذا التعطيل الذي قاله الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، ثم دخل على المعتزلة بصورة مقربة، ثم استعمل شيء كثير منه في كلام متكلمة الصفاتية أصل مقالته مقالة فلسفية؛ فإن الجعد بن درهم والجهم بن صفوان كانوا قبل ظهور المتفلسفة الذين يسمون

بفلاسفة الإسلام، لكن لما ظهر فلاسفة الإسلام بعد هؤلاء وظهر الحسين بن عبد الله بن سينا قرر المذهب الذي قرره وأضافه إلى أرسطو، وهو يقارب كثيرا المذهب الذي كان عليه الجعد والجهم، بل يكاد يكون ينتهي إليه في الجملة، وإن كان هناك بعض الفرق في الترتيب والإطلاقات والاصطلاحات، لكن من حيث نفي الأسماء والصفات فإن المذهب واحد بين ابن سينا مع تأخره وبين الجعد والجهم، لكن ابن سينا صرح بأن هذه فلسفة، وأنه نقل ذلك عن الفلاسفة، وصرح بأنه من الممتنع أن يدل القرآن على هذا، وأنه ليس فيه إشارة أو تصريح بهذا، وأن القرآن لا يمكن تأويله، وأن المجاز غلط ..

وهذه كلها مسالك فلسفية؛ لأنه ليس من مقصود المتفلسفة هؤلاء كـ ابن سينا وأمثاله التوفيق بين فلسفتهم والقرآن؛ لأنهم يرون أن للقرآن اختصاصا وأن لفلسفتهم اختصاصا، فالقرآن في الجمهور، وفلسفتهم في الخاصة والحكماء.

إذا: الناظر في كلام ابن سينا مع تأخره عن متقدمي المتكلمين يجد أن مذهبه في الصفات هو بعينه المذهب الذي قرره الجهم بن صفوان والجعد بن درهم، مما يدل على أنه مذهب منقول، لكن المتكلمين لم يصرحوا بأنه مذهب فلسفي، بل ظهر لهم في كثير من الأحوال -كما هو شأن أئمة المعتزلة- رد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم، في حين أن ابن سينا صرح بأنه فلسفة؛ ولهذا هذا مذهب منقول بالقطع.

[ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما].

أي: مذهب النفاة من الفلاسفة، وهذا هو الأسلوب الذي يستعمله ابن سينا، وهو أن الرب ليس له إلا صفات سلبية.

والسلب: هو النفي.

أو إضافية: كقولهم: إنه مبدأ الأشياء، وكقولهم: إنه علة الأشياء.

وقد كان أرسطو أصلا لا يتكلم إلا في مسألة العلة والمعلول، فجاء ابن سينا وتكلم في مسألة الواجب والممكن وقرب فلسفة أرسطو، وقرب المتكلمون هذا وتكلموا في المحدث والمحدث، ولا شك أن الله محدث للعالم، لكنهم قصدوا بأن المحدث -الذي هو العالم- يفارق المحدث -الذي هو الخالق سبحانه وتعالى - بأن هذا المحدث يتصف بالصفات كما تقول المعتزلة، أو أنه يتصف بالحوادث ولا يخلو منها كما تقول الأشاعرة.

قوله: (أو مركبة منهما) أي: كقولهم: إنه عاقل ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق ..

وهلم جرا.

فهذه هي المركبات في اصطلاح المتفلسفة، ولهذا كقاعدة: لا تفسر اصطلاحات المتفلسفة أو حتى المتكلمين بحسب ما يتبادر من اللفظ أو السياق من جهة اللسان العربي، فإن كلمة مركبة لا يدل عليها بالضرورة مثل هذا الإطلاق فيها كقولهم: إنه عاقل ومعقول.

ومثله الإضافية كقولهم: إنه مبدأ على معنى المتضايفين الذي يذكرونه في منطقهم.." (١)

"ضرورة معرفة الحق مفصلا

[ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عن من لم يعرف **اصطلاحهم** أوهمت الغر ما يوهمه السراب للعطشان ازداد إيمانا وعلما بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما وبقدره أعرف إذا هدي إليه.].

وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما هذا هو غرض المصنف من نقضه لهذه المذاهب والمناهج.

ولكن هنا ينبه: إلى أنه وإن كانت المعرفة بالباطل معرفة رد وإنكار ودفع فاضلة، إلا أنه لا شك أن الأصل هو معرفة الحق بتفصيله، وهنا ينبه إلى أنه في هذا المقام -وبخاصة في مقام الاعتقاد- من الغلط أن يشتغل طالب العلم بمعرفة تفاصيل المناهج المخالفة للسلف، وهو لم يحكم تفاصيل مذهب السلف ..

فإن الأصل: معرفة مذهب السلف إجمالا ثم تفصيلا، ثم بعد ذلك يعرف مذهب المخالف إجمالا ثم تفصيلا إن أمكنه ذلك؛ ولهذا كان علماء السنة من أولهم إلى آخرهم يشتركون في معرفة مذهب السلف على التفصيل، لكن لم يكن جميعهم على معرفة بالأقوال المخالفة على التفصيل؛ بل منهم من اشتغل بمعرفة تفصيلها والرد عليه، ومنهم من عرفها معرفة مجملة ولم يكن له اختصاص بمعرفة كثير من تفاصيلها.

وإن كان ما وقع عليه المصنف -أعني: شيخ الإسلام رحمه الله - من دراسته لكتب المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم -لا شك- مما يحمد له ويثنى عليه به، ولا يجوز لأحد أن يقول: إن السلف الأول لم يشتغلوا هذا الاشتغال؛ لأن لكل مقام ما يناسبه، فقد كان في زمن السلف رحمهم الله لم تختلط السنة بالبدعة، فكانت البدعة متميزة عن السنة، وكان المبتدعة إذ ذاك كالخوارج أو الجهمية أو المعتزلة مناقضين لأئمة السنة، ولا ترى أشد مناقضة من كون الخوارج قاتلوا الصحابة، وفي زمن الأئمة كان أئمة المعتزلة كـ ابن أبي دؤاد وأمثاله يفتون بقتل كبار أئمة السنة.

لكن فيما بعد لما جاء متكلمة الصفاتية وأمثالهم، وانتسبوا للسنة، وانتسب خلق منهم كـ الأشعري لـ أحمد

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٣/٧

بن حنبل ..

إلخ صار هناك اضطراب واختلاط، ولم تتميز السنة عن البدعة عند كثير من الفقهاء وأهل العلم، ومن هنا: كان هذا الاشتغال بالتفصيل هو التحقيق الموافق لمذهب السلف.." (١)

"القاعدة السادسة

السادسة: أن ما علم ثبوته في الكتاب والسنة يثبت، وما علم نفيه ينفى، وما لم يرد بلفظه إثبات ولا نفي من الألفاظ المجملة الحادثة فإنه يتوقف فيه.

وإذا كان كذلك فلا يعني هذا أنك لا تنفي نقصا عن الله إلا إن كان النص القرآني صرح به، فإن هذه قاعدة -كما قال شيخ الإسلام - لم يلتزمها أحد من أهل السنة، بل ولا أحد من الطوائف، فإن القول بأن الله منزه عن الجهل صحيح وبدهي عند المسلمين، لكن التصريح بنفي الجهل لم يرد في القرآن أو السنة، مع أنه منفي عن الله سبحانه وتعالى.

إذا: القاعدة: أن صفات الكمال المنصوص عليها في القرآن كل ما يقابلها ويضادها فإنه يعلم أن الرب منزه عنه، فلما وصف نفسه بالعلم دل على أنه منزه عن الجهل ..

وهلم جرا.

وإن كان النص تارة يصرح ببعض هذه الأضداد، كقول النبي: (إن ربكم ليس بأعور) فإن الله موصوف بالبصر، ومع ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إن ربكم ليس بأعور) مع أن من وصف بالبصر على جهة الكمال، فإنه يعلم أنه منزه عن ذلك.

أما اللفظ الذي لم يرد ولكنه من الألفاظ الحادثة المجملة التي تحتمل حقا وباطلا؛ فإن طريقة السلف في هذا أنهم يتوقفون في اللفظ، ويستفصلون في المعنى، فإن كان صوابا قبل، وإن كان باطلا رد، أما اللفظ فإنه يتوقف فيه من حيث الأصل، وإن كان مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** لا بأس به عند المناظرة كما قرره المصنف؛ وذلك كلفظ الجهة والجسم ونحوها.." (٢)

"حكم إطلاق لفظ (القديم) على الله تعالى

قال المصنف رحمه الله: [قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء].

لفظ: (القديم) لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وهو من الألفاظ التي استعملها المتكلمون، وكان ينبغي

---

(١) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٩/٢٠

(٢) شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٨/٢٢

للمصنف رحمه الله أن لا يعبر بها، ولا سيما أن اللفظ القرآني المناسب لهذا المقام متحقق، فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم﴾ [الحديد:٣]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح في دعائه: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء)، وقوله: (وأنت الباطن فليس دونك شيء) معناه: لا يخفى عليه شيء سبحانه وتعالى.

فكان ينبغي أن يقول: (الأول بلا ابتداء)، أو: (الأول الذي ليس قبله شيء)، كما قال عليه الصلاة والسلام، وذلك لأن لفظ (القديم) لم يرد، وهو لفظ مجمل، والله سبحانه وتعالى يوصف بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من الأحرف القرآنية، أو الأحرف والكلمات النبوية، فلابد من الاقتداء بالكلمات القرآنية والكلمات النبوية.

وأما الأحرف الحادثة التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والمجملة التي تحتمل حقا وباطلا؛ فإن مذهب السلف فيها التوقف في لفظها والتفصيل في معناها.

وعليه: فكل لفظ مجمل حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا؛ بل يستفصل عن معناه، فإن أريد به ما هو حق قبل، وإن أريد به ما هو باطل رد، وأما اللفظ فيتوقف فيه؛ فإن كان المعنى حقا عبر بالألفاظ والكلمات الشرعية.

هذه هي القاعدة في الألفاظ المجملة الحادثة.

والحدوث -كما ذكرنا- هو اللفظ الذي لم يذكر في الكتاب والسنة.

والإجمال: هو أن يكون اللفظ محتملا لأكثر من معنى بينها تضاد واختلاف.

وينبه هنا إلى مسألة مهمة: وهي أن الإجمال تارة يكون بأصل الوضع -أي: بأصل اللغة، فهو في لسان العرب لفظ مجمل- وتارة يكون موجبه الاستعمال وليس اللغة، فإذا كان اللفظ حادثا ومجملا من جهة لسان العرب، فإنه لا يطلق إثباتاص ولا نفيا في حق الله تعالى، وكذلك إذا كان لفظا حادثا ومجملاص من جهة الاستعمال، وإن كان من حيث اللغة ليس مجملا.

مثال ذلك: لفظ (الظاهر) أي: ظاهر الكلام، فهذا اللفظ من حيث اللغة العربية ليس مجملا، لكن لما استعملته الطوائف صار مجملا، حيث صارت طائفة منهم يفسرون الظاهر بالتشبيه، وطائفة أخرى يفسرون الظاهر بالتأويل ..

وغير ذلك، ولهذا لما تكلم المتأخرون: هل ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس مرادا؟ كان جواب أهل

السنة والجماعة كـ شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره: أن لفظ الظاهر لفظ مجمل، لا من جهة اللغة، وإنما من جهة الاستعمال والقاعدة المقررة: أن كل لفظ مجمل حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا؛ بل يستفصل في معناه، فإن أريد به ما هو حق قبل، وإن أريد به ما هو باطل رد، والمعنى الحق يعبر عنه بالألفاظ الشرعية. فإذا عبر عن عقيدة أهل السنة والجماعة بيانا لها، فلا يصح في هذا المقام استعمال الألفاظ المجملة، إنما تستعمل في مقام مخاطبة أهل الاصطلاح الذين لم يعرفوا إلا هذا الاصطلاح، قال شيخ الإسلام رحمه الله في درء التعارض: (والأصل في هذا المقام الاعتبار بالأحرف والكلمات المذكورة في الكتاب والسنة) ثم قال: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** فإن هذا مما تسوغه الشريعة إذا قام مقتضيه).

وهذا إذا لم يمكن أن يخاطبوا إلا بهذا الاصطلاح؛ كالطوائف التي لم تعرف الألفاظ القرآنية والنبوية على التحقيق، وإنما استعملت ألفاظا كلامية.." (١)

"وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات

هذه الاعتبارات التي أطلقها المؤلف -رحمه الله- فيها إجمال وفيها احتمال وإلهام، ولهذا شراح الطحاوية الذين شرحوها قبل ابن أبي العز فسروها على ما يتأوله أهل الصفات، وهو يتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات هذه العبارات موهمة، وإن كان -رحمه الله- أراد معنى حسنا أراد بذلك نفي التشبيه وأن الله -تعالى- لا يماثل أحدا من خلقه. ولا يريد أن ينفي العلو ولكن بعضهم قال: إن مرادهم في العلو لا تحويه الجهات الست وهي معروفة الجهات الست الفوقية والتحتانية والأمام والخلف واليمين والشمال قال بعضهم: إن مراده أن ينكر علو الله وأن الله في العلو، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه كما سيأتي.

قال: محيط بكل شيء وفوقه عن الرب -سبحانه وتعالى- فهو أثبت الفوقية فلا بد أن يفسر كلامه المشتبه بكلامه الواضح فهو لا يقصد -رحمه الله- نفي العلو، وإنما أراد تنزيه الرب -سبحانه وتعالى- عن مشابهة المخلوقات لكن الأولى في مثل هذا ألا يطلق الإنسان هذه العبارات وأن يعتصم بالنصوص.

فالواجب الوقوف في باب أسماء الله وصفاته عند ما جاء في الكتاب والسنة نفيا وإثباتا، وينظر في هذا

---

(١) شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٢/٤

الباب يعني: باب الأسماء والصفات فما أثبته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي فيثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إلا المخاطب بها مثل هذه الألفاظ الذي ذكرها المصنف، ومثل المركب والجسم والحيز والجوهر والجهة والعرض والحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، وقد لا تحويه الجهات الست كل هذه الألفاظ مجملة ألفاظ تحتمل حقا وباطلا.

ولا ينبغي للإنسان أن يطلق مثل هذه الألفاظ بل يعتصم بنصوص الكتاب، نصوص الكتاب والسنة كافية، والناس لهم في مثل إطلاق هذه الألفاظ ثلاث أقوال طائفة من الناس تنفيها وتقول: ليس مركبا ولا جسما ولا حيزا ولا جوهرا ولا تحويه الجهة، وطائفة تثبتها وتقول: هو جوهر هو عرض، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف الصالح فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أثبت بها أن ما أثبت بها ثابت وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في **اصطلاحهم** فيها إجمال وإيهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية هذه الألفاظ لم يرد بها نص من الكتاب ولا من السنة، فمثلا إذا قال: الله ليس مركبا نقول: ما مرادك بمركب، التركيب له معاني:

أحدها: التركيب لمتباينين فأكثر، ويسمى تركيب مزج كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء يكون هذا المعنى منفيا عن الله.

والثاني: تركيب الجوار كمصراعي الباب ونحو ذلك نقول: لازم من إثبات صفات الله إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة ويسمونها الجواهر المفردة، وهذا يكون الجسم مركب من الجواهر المفردة، وهل يمكن التركيب من جزئين أو أكثر؟ كل هذا باطل لا يقال: إن صفات الله مركبة بهذا المعنى.

الرابع: التركيب من الهيولة الصورة كالخاتم مثلا هيولها الفضة وصورتها معروفة هذا لا يقال في صفة الله.

الخامس: التركيب من الذات والصفات هذا يسمونه تركيبا لأجل أن ينفوا به الصفات يقولون: هذا صحيح يقولون: الله مركب يعني: له ذات وصفات نقول: هذا صحيح الله له ذات وصفات لكن تسمية غير تسميتكم، وهذا تركيب باطل لا يعرف في اللغة ولا في استعمال الشرط فلا نوافقكم على هذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ووجوبها وهذا يرفضه الذهن، كذلك الجسم يقول: الله ليس بجسم نقول: ما مرادكم بجسم؟ يطلق الجسم على ما تركب من جزءين فصاعدا أو ما تركب من ثلاثة أجزاء ويقال: والحق

أن لفظ جسم لفظ مجمل لا يثبت ولا ينفى إلا بعد الاستفسار، فإن أردتم بنفي الجسم نفي الصفات فهذا باطل، وإن أردتم به أن الله مستغنن عن غيره عال على خلقه بائن منهم فهذا حق لكن لا ينبغي التعبير بالجسمية لا تقولوا جسم وهو ليس بجسم الجوهر يقول: الله جوهر أو ليس بجوهر فما مرادكم بجوهر؟ يطلق الجوهر على ما يقابل العرض، ويطلق عند أهل الكلام على العين التي لا تقبل الانقسام، وكل هذا معاني باطلة فهي من الألفاظ المجملة، كذلك التحيز والحيز يراد بالتحيز الوجود في محل أو مكان والحيز المكان والمحل، وبهذا الكلام اصطلحوا على تسمية استواء الله على العرش وعلوه على خلقه تحيزا نقول: هذا باطل تسمية التحيز باطل، فالله مستو على عرشه، وأما تسمية التحيز فهذا باطل.." (١)

"ومعنى هذه النسبة: " السلفي": أنه ينهج نهج الصحابة وتابعيهم، فإن اتباع الكتاب والسنة كل يدعيه، وكل يطمح إلى شرف الانتساب إليه، وما كل ما ظنه المرء مطمحا يصل إليه، فرب طامح تشعبت السبل به، فالفرق الضالة كلها تنتسب إلى الكتاب والسنة، كالمعتزلة من المتقدمين، والقاديانية من المتأخرين، والرافضة المتقدمين والمتأخرين وغير هؤلاء.

فحقيقة الانتساب الصحيح إلى الكتاب والسنة الذي به يفرق بين أهل السنة والجماعة وغيرهم اتباع الصحابة، وانتهاج منهجهم، وارتضاء طريقتهم، فبهذا تنقطع الأسباب المدعاة، ويظهر المحق والمبطل، وقد فصل هذا الإجمال في موضع آخر من هذه " الورقات".

ومنها: ما هو خاص يضاف إلى القائل بالنسبة لمن سبقه كقولهم: سلفنا، فهذا لفظ يصدق على كل من تقدم القائل، ولا يقتضي رفعة في رتبة شرعية، ولا منزلة دينية، وهذا هو الذي يستعمله المؤلفون عند ذكر علماء الأمة الأجلاء المتأخرين عن مرتبة أولئك، وهو الذي يصدق على الذين ذكرهم المؤلف وأقدمهم وفاة العز بن عبد السلام وكانت وفاته في القرن السابع، وآخرهم ابن حجر الهيتمي.

وهؤلاء عند علماء الشافعية متأخرون كما هو اصطلاحهم في المتقدمين والمتأخرين، وحد التفرقة رأس الأربع مئة عند الشافعية، فإطلاق " سلف هذه الأمة" عليهم ليس مستقيما لا باقتضاء لغوي ولا عرفي.

قال ص ٤١ في فصل " حقائق تموت بالبحث":

" وذلك مثلا كاختلاف العلماء في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لله –سبحانه وتعالى- كيف كانت؟

(١) شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/١٤٥

والخلاف الطويل العريض الدائر بينهم في ذلك الباب، فمن قائل: رآه بقلبه، ومن قائل: رآه بعينه، وكل يورد دليله ويستنصر له." [1]

"يقول ابن حزم رحمه الله: " وأما الأشعرية فقالوا: إن شتم من أظهر الإسلام لله تعالى ولرسوله بأفحش ما يكون من الشتم وإعلان التكذيب بهما باللسان بلا تقية ولا حكاية، والإقرار بأنه يدين بذلك، ليس شيء من ذلك كفرا. ثم خشوا مبادرة جميع أهل الإسلام لهم فقالوا: لكنه دليل على أن في قلبه كفرا، فقلنا لهم: وتقطعون بصحة ما دل عليه هذا الدليل، فقالوا: لا" (١) .

ويقول أيضا في موضع آخر: "وأما سب الله تعالى فما على وجه الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد، إلا أن الجهمية والأشعرية وهما طائفتان لا يعتد بهما (٢) ، يصرحون بأن سب الله تعالى وإعلان الكفر ليس كفرا، قال بعضهم: ولكنه دليل على أنه يعتقد الكفر لا أنه كافر بيقين بسبه الله تعالى" (٣) .

وينقل الشهر ستاني عن المرجئة أنهم يقولون:" من قتل نبيا أو لطمه كفر لا من أجل القتل واللطم ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض، وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندي وبشر المريسي، قالا: الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعا، والكفر هو الجحود والإنكار، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر في نفسه ولكنه علامة على الكفر" (٤) .

ويقول شيخ الإسلام رحمه الله:" وقالوا: حيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول فلكونه دليلا على انتفاء ما في القلب" (٥) .

---

(١) – الفصل: ٣/١٤٣.

(٢) – كان هذا قبل أن تصبح الأشعرية هي المذهب الرسمي لكافة بلاد الإسلام لمدة قرون طويلة، وأصبح أهل السنة غرباء، يحتاجون عند بحث أمور العقيدة إلى اعتبار خلاف الأشاعرة، وتسويد الصفحات الطوال بالرد عليهم، وقد ينجرون إلى استعمال اصطلاحاتهم الكلامية، والله المستعان.

(٣) – المحلى: ١٢/٤٣٥.

(٤) – الملل والنحل: ١/١٤١.

(٥) – مجموع الفتاوى:٧/٦٤٤.." [2]

---

(١) هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/٢٤٢

(٢) شرح منظومة الإيمان عصام البشير المراكشي ص/٩٤

"وسطية الفرقة الناجية بين أهل التعطيل وأهل التمثيل

(فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة) :

الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي، والجهم بن صفوان أخذ هذا المذهب من الجعد بن درهم؛ لأنه هو أول من تكلم به ونشره، وقد أخذه خالد بن عبد الله القسري أحد قواد بني أمية في آخر عهدهم، لما انتشر ذلك عنه وسمعه، وشهد عليه، فاستشار العلماء في وقته، فأشاروا عليه بقتله، فجاء به مقيدا بالحديد وطلب منه الرجوع ولكنه لم يرجع، وفي يوم عيد الأضحى، وكانت العادة المشروعة عند أهل ذلك الوقت وبعدهم أيضا أن القائد هو الذي يتولى الصلاة والخطبة؛ لأنه لا يولى إذا كان جاهلا، وإنما يولى القيادة إذا كان عالما عارفا.

فجاء به وصار يخطب الناس فحثهم على الأضحية، وقال في آخر خطبته: أيها المسلمون! ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بـ الجعد بن درهم؛ ل أنه زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا، تعالى الله عن قول الجعد بن درهم علوا كبيرا، ثم نزل وذبحه تحت المنبر الذي كان يخطب عليه، متقربا به إلى الله جل وعلا، فشكره العلماء على هذا الصنيع، وقد اتفقوا على أن قتله واجب ليستراح من شره.

وكان أخذ هذا المذهب الخبيث من أبان بن سمعان، وأبان بن سمعان أخذه من طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر، ولبيد بن الأعصم هذا يقولون: إنه أخذه عن يهودي من يهود اليمن، فهذه سلسلة يهودية جاء بها اليهود ليفسدوا هذا الدين كما أفسدوا دين النصارى، فهم دخلوه نفاقا وأفسدوه كما هو معروف، وهذا صنع نفس الطريقة، فدخل الإسلام هو وغيره لا حبا فيه، ولكن ليفسدوه، فصار كلامه في رب العالمين، وأنه لا يحب ولا يحب، وليس فوق ولا تحت، وليس يمينا ولا شمالا، وليس داخل العالم ولا خارج العالم، وليس في مكان، ولا يجري عليه زمان إلى آخر الهذيان الذي يقولونه، وكل هذا إذا سمعه الإنسان أو تصوره علم أنهم أهل التعطيل الذين ينكرون وجود الله، فهي أمور متخيلة في أذهانهم فقط إذا كانوا يؤمنون بشيء، والواقع أنهم لا يؤمنون بشيء! أما أهل التمثيل والتشبيه فهم الذين يشبهون الله جل وعلا بخلقه، والتشبيه الذي عندهم يقولون: إن يد الله كأيدي الخلق، وسمعه كسمع الخلق، وعلمه كعلم الخلق، وما أشبه ذلك، فهؤلاء ليس لهم فرقة معينة لها إمام أو علماء، وليس لها كتب باسم المشبهة، وإنما التشبيه نسبي، كل يرمي من خالفه في إثبات ما يعتقد أنه لا يجوز إثباته بأنه مشبه، ووجد أفراد قالوا بالتشبيه، وأثبتوا إثباتات غلوا فيها وتجاوزوا الحد، فنسبوا إلى التشبيه، أما أن يكون هناك طائفة مثل طائفة

الجهمية بعدما قتل الجهم بن صفوان وقد أخذ عنه بشر المريسي، وبشر المريسي تلميذه أحمد بن أبي دؤاد، ثم تشتتوا إلى عشرين فرقة أو أكثر، وكل فرقة تضلل الأخرى كعادة أهل البدع.

أما المشبهة فليس لهم فرق معينة، وليس لهم كتب؛ مما يدل على أنه أمر باطل، فالتشبيه باطل لا أحد يقول به إلا أفراد معينون، وعرفوا بأنهم مشكوك في أمرهم، بعضهم لا يصلي، وبعضهم لا يصوم، ويشربون الخمور، ويفعلون المنكرات، فمثل هؤلاء لابد أن يعلم أنهم ليس قولهم معتبرا، ولا أنهم أئمة في هذا الشيء، بل هم ضلال ضلوا، وقالوا ما قالوه ليضلوا، لأنهم دخلوا الإسلام لا رغبة فيه، ولكن نكاية فيه، وطلبا لتفرقة أهله فيه.

وسبق أن التشبيه ينقسم إلى قسمين: تشبيه للخالق جل وعلا بالمخلوق، بأن يقول مثلا: إن وجه الله كوجوه خلقه، ويده كيد خلقه، ورجله كأرجل خلقه وهكذا، وهذا في الأمة قليل جدا، وقد لا يوجد، وبعض الذين ينسب إليهم هذا كذبا عليهم ما قالوا ذلك، والمشهور أن الكرامية هم الذين يرمون بالتشبيه، وليس هذا قول الكرامية، وإنما ابن كرام لما صار يجادل المعتزلة المعطلة، قالوا له: في قواعدهم **واصطلاحاتهم**: إن الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بما هو جسم، والمعاني تقوم إلا بالأجسام، فأنت إذا أثبت الصفات يلزمك أن تقول: إن الله جسم، فقال: إذا كانت الصفات لا تقوم إلا بأجسام فأنا ألتزم ذلك، وأقول: إن الله جسم ولكن لا كالأجسام، فلما التزم هذا وقال به سموه مشبها، فقالوا: إنه مشبه لأجل ذلك.

ثم اشتهرت نسبة التشبيه إليه وأتباعه، ومعلوم أن هذا ليس كما مثلنا، وكما قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: إن التشبيه أن يقول: يد كيدي، ووجه كوجهي، وكذلك قال غيره من الأئمة، فإنهم لا يقولون هذا، وما ذكر عن مقاتل بن سليمان أنه يقول ذلك، فهذا كذب عليه لم يثبت، وإنما يقوله أعداؤه، وكتبه ليس فيها شيء من ذلك.

القسم الثاني من أقسام التشبيه: تشبيه المخلوق بالخالق، أي: عكس الأول، بأن يشبه المخلوق بالخالق، وهذا كثير جدا، في قديم الزمان وحديثه، الكثير من الناس يلحق المخلوق بالرب جل وعلا، فسموا مثلا أصنامهم آلهة وأربابا، وصاروا يطلبون منها ما يطلبونه من الله جل وعلا وهذا من التشبيه، وهو الشرك الأكبر، وكذلك الذين يدعون الأولياء والأموات شبهوهم برب العالمين، بأنهم يعلمون الغيب، ويعلمون ما في القلوب، وأنهم يقدرون على أن يجيبوهم في طلباتهم، وكذلك يقدرون على أن ينجوهم من عذاب الله، وأن يتوسطوا لهم لمطلوباتهم، أو يستطيعون أن يقوموا بها استقلالا، فهذا تشبيه لهم برب العالمين جل

وعلا، وهو من أعظم التشبيه، ومن أعظم الظلم، ولهذا أخبر الله جل وعلا أنه لا يغفره لمن مات عليه.." (١)

"الأشاعرة ليسوا من أهل السنة

Q هل الأشاعرة من أهل السنة؟ وهل إطلاق التسمية (الأشاعرة) صحيح مع أن أبا الحسن الأشعري قد عاد إلى عقيدة أهل السنة الجماعة؟

A الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، ولا يجوز الانتساب إلى الأشعري، فالانتساب إليه بدعة من البدع، ومن انتسب إليه واعتز بذلك فهو قد اعتز ببدع، ولكنهم من أقرب أهل البدع إلى السنة في كثير من المسائل، وليس كل المسائل بل في كثير منها، إلا أنهم في مقابل الشيعة يدخلون في أهل السنة، إذا قيل الشيعة والسنة؛ بل يدخل في ذلك حتى المعتزلة، ولكن هذا بالنظر إلى اصطلاحهم هم.

ثم إن أبا الحسن الأشعري ما رجع إلى أهل السنة الرجوع الكامل، بل بقي عنده من مسائل الكلام الشيء الكثير الذي خالف فيه أهل السنة، ولهذا من نظر في كتبه تبين له ذلك، مثل: رسالته إلى أهل الثغر، ويقال: إن هذه من آخر ما كتب، وفيها مخالفات كثيرة لمذهب أهل السنة وغير ذلك.." (٢)

"الاهتمام بمعرفة مصطلحات العلوم

قال رحمه الله: [كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولا في الفقه، وليس فيه حديث يناسب ذلك ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين.

واعلم أن لفظ الصوفية وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجري فيما بينهم، فمن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه رجع عنهم وهو خاسئ وحسير] .

يعني: لم يفهم مرادهم، وينصرف عنهم وعما عندهم من خير.

هذا معنى قوله: (رجع عنهم وهو خاسئ وحسير) .

وعلى كل حال فالواجب على كل من دخل في هذه العلوم على تنوعها أن يتقن مصطلحات القوم ومرادهم بألفاظهم وكلماتهم؛ لأن الحكم على أقوالهم فرع عن فهمها وتصورها وإدراكها، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة اصطلاحاتهم ومرادهم من هذه الألفاظ التي يستعملونها.." (٣)

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان ١٤/١٣

(٢) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان ١٢/١٦

(٣) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح ١٣/٢٠

"اللجوء إلى الله عند عدم القدرة على إدراك الحق

[ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور، ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام يصلي من الليل قال: (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) وفي رواية لـ أبي داود: أنه كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك.

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى، ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانا هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يئول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة لها، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة.

ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف **اصطلاحهم**، أوهمت الغر ما يوهمه السراب للعطشان؛ ازداد إيمانا وعلما بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما، وبقدره أعرف إذا هدي إليه] .

هذا الكلام مفيد جدا في إصابة الصواب في جميع أبواب العلم، وفي جميع أنواع الخير، وإنما يخطىء المرء الخير والصواب في العلم بسبب اختلال أحد الأمور التي ذكرها الشيخ رحمه الله، بعد أن ذكر تفاوت الناس في دلالات النصوص على صفات الله سبحانه وتعالى بين أن تكون دالة دلالة لا تحتمل النقيض، وبين أن تكون دالة دلالة تحتمل النقيض.

قال: (ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم) وذكر الدعاء العظيم الذي فيه افتقار العبد لله جل وعلا أن يبلغه الرشاد، وأن يدله إلى الصواب، وبعد أن ذكر الشيخ رحمه الله هذا الحديث قال: (فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه وأدمن النظر -أي: أدام النظر- في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى) فهذه موجبات الهداية وأسبابها، وهذه مقتضياتها، فمن أخذ بها فقد انفتح له طريق الهدى: الدعاء، والافتقار الذي فيه شدة اللجوء إلى الله سبحانه وتعالى، ومطالعة الكتاب والسنة، وإدامة النظر فيهما، وفي كلام السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين الذين تلقوا عنهم.

ثم إن مما يثبته ويدله على الصواب -بعدما سبق- أن يعلم نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب من -تناقض واضطراب وحيرة وضلال كما تقدم ذلك في النقول عنهم (وعرف [أن] غالب ما يزعمونه برهانا هو شبهة) إذا طالع كلامهم وأدلتهم وحججهم؛ رأى أنها شبه، (ورأى أن غالب ما يعتمدونه يئول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية) هذه عمدتهم فيما ذهبوا إليه من تأويلات، وكلها أدلة فاسدة باطلة يصدق عليها ما ذكره الشيخ: حجج تهافت كالزجاج تخالها حقا وكل كاسر مكسور ثم ختم طرقهم بقول: (وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما، وبقدره أعرف) .." (١)

"أقسام الألفاظ المعبر بها في باب الصفات

والكلمات التي يعبر بها في مقام صفات الله تكون على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون كلمات واجبة الاستعمال.

الوجه الثاني: أن تكون كلمات سائغة الاستعمال.

الوجه الثالث: أن تكون كلمات يرخص في استعمالها لمصلحة.

الوجه الرابع: أن تكون كلمات ممنوعة الاستعمال.

أما الكلمات الواجبة الاستعمال فهي: الكلمات القرآنية والنبوية؛ كالاستواء، والسمع، والبصر، والنزول، والإتيان، وما إلى ذلك.

وأما الكلمات التي يسوغ استعمالها فهي: ما كان خبرا عن الباري سبحانه وتعالى مما لم يصرح بذكره في القرآن، وإنما يخبر عنه على مقام الإثبات، أو يخبر عنه على مقام النفي، ومن هذا كلمة (التشبيه)، فإنها من باب التنزيه له سبحانه وتعالى، وإن لم تذكر بنصها في القرآن؛ فيرخص في استعمالها.

وأما الكلمات التي يسوغ استعمالها للمصلحة فهي: بعض الألفاظ المجملة في حال المناظرة، وقد ذكر ابن تيمية في درء التعارض أن مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** يكون مرخصا فيه إذا اقتضت المصلحة الراجحة، ولكنهم لا يوافقون على شيء من المعاني الباطلة، ولا يلزم من هذه الكلمة التي ساغت في مقام أن تكون سائغة في سائر المقامات، بمعنى: أنه قد يسوغ لك المناظرة أن تتكلم ببعض المصطلحات، ولكن هذا مقيد بهذه المناظرة التي قضت الحاجة بها، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذا المصطلح الذي تستعمله في هذا المقام مستعملا في سائر المقامات.

---

(١) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح ٨/٣١

وأما ما كان ممنوع الاستعمال فهو: ما تضمن نقصا، أو نفي كمال عنه سبحانه وتعالى، فإن هذا لا يكون مرخصا فيه.

ومن هنا نقول: إن كلمة (القياس) يجعلها بعضهم من القسم الثاني، وبعضهم يجعلها من القسم الثالث.

والفرق بينهما: أن القسم الثاني -وهو الألفاظ سائغة الاستعمال- يعني الألفاظ التي يسوغ أن يبتدأ بها من دون إجبار على ذلك، وذلك في غير مقام المناظرة، أو الرد، أو ما إلى ذلك.

وهذا فيما يظهر أنه ليس صحيحا؛ بل الظاهر أن (القياس) من القسم الثالث، فإنه لا يقال في حق الله سبحانه وتعالى: (يستعمل في حقه قياس الأولى) ابتداء، ثم يقال: وقياس الأولى هو المثل الأعلى المذكور في قول الله تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠] فتكون الآية دليلا لهذا الاسم؛ بل الأصل أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى له المثل الأعلى، ويعلم المسلمون أن الله له المثل الأعلى، أي: الوصف الأكمل.

أما أن المصطلحين من النظار بعد ظهور المصطلحات والمنطق وغير ذلك سموا هذا: (قياس الأولى) فهذه مسألة اصطلاحية لا يبتدأ بها؛ ولكن عند المناظرة يقال: إن ما كان من باب قياس الأولى فإن معناه يكون صحيحا لائقا بالله، وإلا فإن الابتداء بكلمة القياس بين الذم، فمجرد أنك تقول: إن الله يستعمل في حقه القياس، ثم تفسر هذا القياس ولو بمعنى صحيح، فإن الكلمة من أصلها أقل ما يقال فيها: إنها كلمة مجملة.

ومعلوم أن من يتكلم بهذا -ولا سيما بعد ظهور المصطلحات المتأخرة عند متكلمة الصفاتية- كـ ابن تيمية وغيره يذكرون قاعدة: (أن ما كان من الألفاظ مجملا حادثا فإنه لا يطلق)، وكلمة (القياس) أقل ما يقال فيها: إنها كلمة مجملة حادثة.

إذا: التباعد عن هذه الكلمة هو الفقه، وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية لما ذكر مسألة القياس في العقيدة الواسطية وقال: "إنه يستعمل في حق الباري قياس الأولى"، قال: "وهو معنى قول الله تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠]، وهذا الكلام الذي ذكره ابن تيمية صحيح، لكن نقول: إنه يكون في مورد إبطال أدلة المخالفين والرد عليهم، وبيان أن معتقد أهل السنة والجماعة معتبر بالعقل كما هو معتبر بالشرع، وقد تقدم أن ما يتعلق بالمعتقد يذكر على طريقتين:

الأولى: أن يكون من باب التقرير.

الثانية: أن يكون من باب الرد.

أما باب التقرير فإنه يقصد فيه إلى ذكر الكلمات والجمل الشرعية النبوية، وباب الرد لا مانع من استخدام الألفاظ المجملة.." (١)

"الاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية

قال المصنف رحمه الله: [وأما ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية].

يشير المصنف هنا إلى منزع هذه الطرق والسفسطة العقلية، فهي ليست من أوائل عقولهم، وإنما تلقوها عن مقدمات مشائية، والمشاءون هم أتباع أرسطو طاليس من الفلاسفة اليونان.

ثم ذكر رحمه الله قاعدة عقلية، وهي: أن الاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية؛ لأن الحقائق العقلية حقائق عقلية مشتركة في العقل البشري، سواء عبر عنها بلسان العرب أو غير العرب، وسواء عبر عنها بمصطلح متقدم أو مصطلح متأخر ..

إلخ، ولذلك يقال: إن أرسطو طاليس هو الذي وضع علم المنطق، ثم جاء من يسمى بالمعلم الثاني وهو أبو نصر الفارابي، ثم جاء ابن سينا وأكمل نظمه.

فما كان من هذا المنطق صحيحا، فليس صحيحا أن أرسطو هو الذي وضعه ..

نعم، هو موجود، لكن أرسطو اصطلح عليه، كما أنه يقال: إن الخليل بن أحمد هو الذي وضع علم العروض، فهل معناه: أنه هو الذي اخترع هذه الأوزان، ثم جاء الشعر ليقف على هذه الأوزان أو يجري عليها، أم أن الشعر سابق على مصطلح الخليل بن أحمد؟ لا شك أن الثاني هو الصحيح.

إذا: هذا من باب الاصطلاح، وليس من باب الإيجاب.

قال المصنف رحمه الله: [وقد قال تعالى: ﴿والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون * أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون﴾ [النحل:٢٠ – ٢١] فسمى الجماد ميتا، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرها].

محصل هذا الوجه: أن المصنف يريد أن يقول: إن قولك: إن الجبل ليس بميت، أو لا يقبل الموت والحياة، هذا اصطلاح، وظاهر القرآن والعرب تستعمل في كلامها أنه يمكن أن يقال عن الجبل: إنه ميت، كما قال الله تعلى عن هذه الأصنام، وهي من حجر أو خشب أو ما إلى ذلك: ﴿أموات غير أحياء﴾ [النحل:٢١] فاسم الموت لا يلزم أن يكون ممنوعا من باب المصطلحات، وعلى هذا فإنه قد ينازع في **اصطلاحهم.**

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ١١/٤

قال المصنف رحمه الله: [وقيل لك: ثانيا: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت، والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدا منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك].

وهذا بين كما سبق بيانه.

قال رحمه الله: [وأيضا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعا، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعا مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعا في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد].

وهذا ما ينتهي إليه غلاتهم؛ ولذلك سبق أن قال المصنف: إنهم يشبهونه بالموجودات، ثم قال: يشبهونه بالمعدومات، ثم قال: إن الغلاة يشبهونه بالممتنعات.

ومعنى هذا الكلام: أنهم يتسلسلون، فإذا خرجوا من التشبيه بالموجودات الغير الحية، وأرادوا أن ينفكوا من هذا الإشكال، قال: لزمهم أن يشبهوه بالمعدومات، فإذا خرجوا من هذا الإشكال لزمهم أن يشبهوه بالممتنعات.

فهناك حقيقتان: إما الإثبات، وإما النفي، والإثبات صفة للموجود الحي، والنفي إما أن يكون صفة للموجود غير الحي، وإما أن يكون صفة للمعدوم، وإما أن يكون صفة للممتنع، مع أن المصنف يقول: إن الموجود غير الحي يمكن أن يوصف بإثبات أو نفي، لكن لو اتبعنا طريقتهم فقلنا: إن الإثبات هو للموجود الحي، والنفي للصفات هو وصف الموجود غير الحي، أو وصف المعدوم، أو وصف الممتنع، فيقول المصنف: لو كان هذا هو التشبيه -الاشتراك في الاسم المطلق- الذي نفته النصوص؛ لكان الانفكاك منه ممتنعا؛ لأنك إن أثبت شبهت بالموجودات الحية، وإن نفيت شبهت بالموجودات غير الحية، أو شبهت بالمعدومات، أو شبهت بالممتنعات، فيكون الانفكاك منه لا يسلم منه أحد؛ لا من أثبت الصفات، ولا من نفى الصفات، ولا من نفى النقيضين، ولا غير ذلك؛ مما يدل على أن هذا ليس هو التشبيه الذي نفته النصوص.." (١)

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ١٠/١٥

"الألفاظ التي لم يرد بها دليل شرعي

قال المصنف رحمه الله: [وما تنازع فيه المتأخرون نفيا وإثباتا، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدا على إثبات لفظه أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد].

مقصود المصنف بالمتأخرين هنا: الذين جاءوا بعد ظهور البدع في مسائل الصفات، فهؤلاء المتأخرون الذين انحرفوا عن هدي السلف، وخرجوا بشيء من الأقوال المحدثة، ولم يقتدوا بكلمات القرآن وكلمات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واستعملوا ألفاظا مجملة، فصارت القاعدة هنا: (أن كل لفظ مجمل حادث فيما يتعلق بأسماء الرب سبحانه وتعالى وصفاته وأفعاله، فإنه لا يجوز أن يطلق إثباتا ولا نفيا)، فلابد أن يجتمع فيه الأمران: الأول: أنه مجمل، أي: أنه يحتمل أكثر من معنى، والثاني: أنه حادث، أي: مبتدع لم يذكر في الكتاب والسنة، ولا في إجماع كلمات الأئمة، وهذه الألفاظ المجملة الحادثة قال المصنف: ليس على أحد بل ولا له أن يطلق إثباتها أو أن يطلق نفيها.

وقولنا: (كل لفظ مجمل)، المقصود بالإجمال هنا: الإجمال بوضع اللغة، وباستعمال المستعملين من النظار، فاللفظ قد يكون مجملا من حيث اللغة، وقد يكون مجملا باستعمال المستعملين له، فإن هناك بعض الألفاظ هي من حيث اللغة ليست مجملة، بمعنى: أنه إذا عبر بها بان المقصود بالتعبير بها، لكن باستعمال المستعملين من النظار ونحوهم صار هذا اللفظ مجملا، ومن المعلوم أن باب الأخبار باب واسع، لكن لما دخلها الإجمال من حيث الاستعمال، أغلق شأنها، فقد يكون اللفظ من الألفاظ السائغة، لكن لما طرأ الاستعمال وتعدد وجه تفسيره، صار مجملا من جهة الاستعمال، ولهذا أصبح إطلاقه إثباتا ونفيا لا يكون حسنا؛ بل لا بد من التفصيل:

فينظر في المعنى المراد، فإن كان المعنى المراد حقا قبل المعنى، وإن كان المعنى المراد باطلا رد المعنى، وإذا قبل المعنى أو فسر المعين كلامه بمعنى صحيح، فهل من لازم قبول المعنى قبول اللفظ؟ الجواب: لا.

بل يقبل المعنى ويعبر عنه بالكلمات الشرعية.

والله سبحانه وتعالى لم يضيق أمر المكلفين في عقيدتهم وفي دينهم، فإن الله تعالى قد ذكر من الكلمات التي لا يأتيها الباطل، وهي كلمات القرآن، وقد قال الله عنه: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾ [فصلت:٤٢] وكذلك كلمات صاحب النبوة، وهي الكلمات الجامعة المانعة، وقد أوتي جوامع الكلم، كما أخبر عليه الصلاة والسلام.

فهذه الكلمات الشرعية لا شك أنها أفصح وأصدق وأضبط في تعيين الحق، فلا يكون المعنى الحق موجبا للتكلم بلفظ مجمل؛ بل المعنى الحق يعبر عنه بالكلمات المفصلة، وهي الكلمات الشرعية، أو ما جاز من الكلمات، وهي الكلمات التي ليس فيها إجمال ولا ابتداع.

قال المصنف رحمه الله: [وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه؛ بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك]

هذا التفصيل من المصنف في قوله: (قبل ..

رد، لم يقبل مطلقا، ولم يرد ..) هذا كله في المعنى، وأما في اللفظ فإنه لا يجوز استعماله في هذا المقام، لكن ربما ساغ استعماله أثناء المناظرة، فيكون من باب مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم**، فهذا الاستعمال مقيد بحال المناظرة التي يقصد بها الدعوة إلى حق أو الدفع لباطل.

ولذلك فإن ابن تيمية لما تكلم عن لفظ الجهة ونحوه قال: "إن مثل هذه الكلمات لا بأس أن تستعمل إذا قامت المصلحة الراجحة حال المناظرة"، وهذا من باب مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم**، أما أن تكون هذه الكلمة مما يعرض في مقام التقرير لعقيدة المسلمين وعقيدة أهل السنة وسلف الأمة، فهذا لا يصح.

وقوله: (كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك):

هذا مثال للكلمات المجملة التي قصدها المصنف في قوله: (وما تنازع فيه المتأخرون)، أي: ما تنازع فيه المتكلمون وبعض المنتسبين للسنة والجماعة من الكلمات.." (١)

"الصواب في الماهية والوجود

قال المصنف رحمه الله: [وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة، وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج].

قوله: (وبينا أن الصواب ...) لك أن تقول: إن هذا قاله في مسألة الوجود، أما المسائل الأخرى فقاعدة المصنف فيها: أن الصواب هو الاستفصال.

وهذا كقاعدة عقلية مطردة أو عامة: (ما كان مشتركا فإن من حسن الجواب فيه هو الاستفصال)، وهذا هو أحكم من جهة، وأبسط من جهة، فإذا أتيت إلى كلمة مشتركة، أو جملة مشتركة تحتمل أكثر من معنى،

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٤/١٥

واستعملت معها التفصيل؛ كان هذا التفصيل أحكم من جهة ربط المعاني، وأبسط من جهة تحصيل الحقائق للسامع أو للمخاطب، وهذه القاعدة هي ما درج عليها المصنف في مناظراته، وهذا هو الذي يحرج المخالف الإحراج الءعلمي، بمعنى: أنه يقطع إشكاله واعتراضه.

قال رحمه الله: [بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة للموجود في الخارج].

وذلك حتى يفرق بينها وبين الماهية المختصة، ولذلك فإن المصنف يقول: إنما نفي عن الله ما كان مختصا، بخلاف ما كان مطلقا، فإن هذا قدر مطلق لا يضاف إلى الخالق ولا إلى المخلوق؛ بل هو كلي في الذهن، والذهن لا يعينه بمعين مختص.

قال رحمه الله: [وأن لفظ الوجود كلفظ الذات، والشيء، والماهية، والحقيقة، ونحو ذلك، وهذه الألفاظ كلها متواطئة، وإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلا في موارده أو متماثلا].

سبق أن التشكيك هو أن تكون النسبة متفاضلة، والمتواطئ في **اصطلاحهم**: هو أن تكون النسبة متماثلة، فإذا تماثلت النسبة سموه: تواطئا، وإذا تفاضلت النسبة سموه: تشكيكا، وبعضهم يقول: إن كل هذا يسمى متواطئا.." (١)

"وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدا فليستقبله، فإني أستقبله، فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئ بخراسان.

نعم هذه طريقة أهل العلم في مناقشة بعضهم لبعض إلى وقتنا هذا، والمشايخ ينتقد بعضهم بعضا، لكنهم لا يظهرون ذلك للناس، يتناقشون فيما بينهم، لكن لا يظهرون ذلك للناس، وهكذا ينبغي أن يكون أهل العلم لا يشمت بهم الأعداء، ولا يتفرق بسببهم الجهال.

فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئ بخراسان، قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، قال: فوقع بين الناس اختلاف.

---

(١) شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص ٣٤/١٩

وصار هذا مفتاح شر، هذا الذي سأل هذا السؤال، ويفعله بعض الناس اليوم، يفعله، يشوف يرى الناس مقبلين على شخص فيريد إسقاطه على حد **اصطلاحهم**، فيسألوه مثل هذا السؤال، ثم بعد ذلك تحصل الفتن، وتحصل المشاكل، ويحصل العداء والتحريش، وتزداد الأمور والطلاب يستوشون ويفشون مثل هذا الكلام، لا سيما جهالهم، فتزداد الشقة، وإلا فالأصل أن الخلاف يسير جدا، نعم.

فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، قال: فوقع بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، فوقع بينهم في ذلك اختلاف، حتى قام بعضهم إلى بعض، قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم.." (١)

"وجه نفي المصنف للقياس

قد يقول قائل: إن المصنف هنا نفى القياس، مع أنه لم يذكر في الكتاب أو السنة نفي القياس.

فيقال كجواب مجمل: إن المصنف إنما نفى القياس المقيد، ولا شك أن هذا النفي على هذا التقييد نفي صحيح.

وأما الجواب المفصل فنقول: إن متأخري أهل السنة يقولون: إن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قياس الشمول.

الثاني: قياس التمثيل.

الثالث: قياس الأولى.

فقياس التمثيل: هو ما يعطى فيه الفرع حكم الأصل.

فيقال عندهم: إن قياس التمثيل والشمول مما ينزه الباري عنه، فلا يستعمل في حق الله تعالى قياس الشمول ولا قياس التمثيل.

وقياس الشمول: هو ما يستوي فيه جميع أفراده بمعنى العموم.

وقياس التمثيل: هو ما يعطى حكم الأصل للفرع، وهو المستعمل في الجملة عند الفقهاء.

قالوا: ولكن يستعمل في حق الله قياس الأولى، وهو المذكور في مثل قول الله تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠].

وقبل أن نبين مراد أهل السنة بقياس الأولى، ونذكر القاعدة المشهورة التي ذكرها ابن تيمية وجماعة تحت

---

(١) شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود عبد الكريم الخضير ٢/٤

مسألة قياس الأولى المضاف إلى الله، نقول: التحقيق أن استعمال لفظ القياس، مضافا إلى الله غلط من جهة الأصل؛ لأن هذا اللفظ في اللغة يعني اشتراكا إضافيا بين المقيس والمقيس عليه، فإنه فرع عن الإضافات والتخصيصات والتقييدات، أي: فرع عن الجمل؛ ومن هنا يقال: إنه ليس مناسبا في حق الباري سبحانه وتعالى، فإنه باعتبار أصل اللغة يفيد قدرا من التشبيه الذي لا يليق بالله سبحانه وتعالى.

فإن قال قائل: قوله تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ [النحل:٦٠] قيل: نعم، ولكن الله سبحانه وتعالى لم يذكر لفظ القياس في مثل هذا المورد، والمثل الأعلى هو غير القياس وإن وافق جملة مما يسميه أهل المنطق والاصطلاح بقياس الأولى، فإننا نسميه المثل الأعلى، ولا يصح أن نسميه من باب القياس، ولا سيما إذا أضيف إلى الله سبحانه وتعالى.

فمحصل هذا: أن لفظ القياس لا يجوز إضافته إلى الله سبحانه وتعالى ولا تقريره في مورد الأسماء والصفات ابتداء، لكن إذا تكلم مع المخالفين، فإنه لا بأس هنا أن يتكلم مع أهل الاصطلاح من باب البيان **باصطلاحهم**، فيقال: إن ما ذكرتموه مسمى بقياس الأولى نثبته على أنه المثل الأعلى.

وأما من فسر (المثل الأعلى) في الآية القرآنية بأنه: القياس الأعلى، فهذا ليس بصحيح، وإنما المثل بمعنى الوصف، وليس بمعنى القياس الأعلى أو القياس الأولى.

ومن هنا لا ينبغي أن يذكر في تقرير معتقد أهل السنة والجماعة أنهم يثبتون في حق الباري قياس الأولى؛ لأن هذا اللفظ فيه غلط من أصل اللغة، وإنما يقال: إن أهل السنة والجماعة يقولون: إن الرب لا يقاس بخلقه.

وأما ما يسميه هؤلاء بقياس الأولى فإن المناسب منه هو ما سماه القرآن بالمثل الأعلى.

ولك أن تقول: إن المثل الأعلى المذكور في القرآن أخص مما يسميه أهل المنطق والاصطلاح بقياس الأولى، فلما لم يكن بينهما تطابق امتنع أن يطلق هذا الاسم الشرعي على هذا الاسم الاصطلاحي، باعتبار أن الاسم الاصطلاحي أوسع في المراد من الاسم الشرعي.

ولكن إذا ذكر القول مع المخالفين، قيل: ما يسمى بقياس الأولى هو من حيث معناه المناسب ثابت، ولكن اللفظ يتردد فيه.

وهنا قاعدة ينبغي لطالب العلم السلفي والسني -وللمسلم عموما- أن يفقهها: وهي أن ما يصح في مورد الرد -سواء كان الرد على مخالف من المسلمين أو كان الرد على أحد من ملل الكفر- لا يستلزم أن يكون صحيحا في مورد التقرير، فإن ذكر العقيدة إما أن يكون تقريرا ابتداء للمسلمين، وإما أن يكون من باب

الرد، فما صح في مقام الرد على المخالف لا يلزم بالضرورة أن يكون صحيحا -أو على أقل تقدير مناسبا- لمقام التقرير.

وهذا يبين: أن مقام التقرير أضيق من مقام الرد، فما يقع فيه كثيرون من نقل ما استعمله بعض أهل السنة في مقام الرد إلى مقام التقرير ليس مناسبا.

ولهذا ما ذكرت مسألة القياس -قياس الأولى وما يتعلق بها- إلا في مقام الرد على المخالفين في مسألة القياس، أما في أصل تقرير السلف والمتقدمين فليس لهذا الاسم مورد من جهة التقرير، فينبغي دائما أن تبنى العقيدة عند المسلمين على مقام التقرير القرآني أو النبوي، وأما مقام الرد فإنه يتوسع في شأنه عند الأئمة.." (١)

"هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة.

ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غيبة عمن لم يعرف **اصطلاحهم** – أوهمت الغر ما يوهمه السراب للعطشان – ازداد إيمانا وعلما بما جاء به الكتاب والسنة فإن "الضد يظهر حسنه الضد" وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما، وبقدره أعرف إذا هدي إليه إلى أن قال رحمه الله: "ومن كان عليما بهذه الأمور: تبين له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذموا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد من الله إلا بعدا"١.

ومن حفظ الله تعالى لدينه قيض له رجالا من العلماء العاملين المخلصين، بينوا للناس الحق، ودعوهم إليه، وردوا على المخالفين باطلهم، وكشفوا زيفهم وكذبهم وانحرافهم، وزادوا عن حمى هذه العقيدة، مقتدين برسولهم صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، ومنهم إمام دار الهجرة الإمام مالك ،وإمام أهل السنة الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم من العلماء على مر السنين، تحقيقا لبشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي

---

(١) شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص ٧/٥

١ ابن تيمية الفتاوى ٥/١١٨-١٢٠.." (١)

"ومن قال: إنه قد يشبه الشيء الشيء من وجه دون وجه، فرق بينهما عند الإطلاق وهذا قول جمهور الناس) (١) .

وبين قول المخالفين في عدم التفريق بين التشبيه والتمثيل وهو: امتناع كون الشيء يشبه غيره من وجه ويخالفه من وجه، بل عندهم كل مختلفين كالسواد والبياض فإنهما لم يشتبها من وجه، وكل مشتبيهن كالأجسام عندهم، يقولون بتماثلها، فإنها متماثلة عندهم من كل وجه لا اختلاف بينها إلا في أمور عارضة لها (٢) .

فالأجسام متماثلة من كل وجه، وأما الأعراض المختلفة والأجناس -كالسواد والبياض - فمختلفة من كل وجه (٣) .

وبين نتيجة هذا القول وأنه: (كل من أثبت ما يستلزم التجسيم في اصطلاحهم فهو مشبه ممثل) (٤) .

وذكر أن القائل بهذا كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم من الصفاتية كالباقلاني (٥) ، وأبي يعلى (٦) ، وأبي المعالي (٧) ،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٣/٤٤٤ - ٤٤٥، بيان تلبيس الجهمية ١/٤٧٦ - ٤٧٧.

(٢) انظر: الصفدية ١/١٠١ - ١٠٢.

(٣) انظر: الصفدية ٢/١٦.

(٤) الصفدية ١/١٠٢.

(٥) الباقلاني: محمد الطيب بن محمد الباقلاني، أبو بكر، القاضي، متكلم مشهور، صنف في علم الكلام وفي غيره، ووصف بجودة الاستنباط، وسرعة الجواب، ت سنة ٤١٣هـ.

انظر في ترجمته: ترتيب المدارك للقاضي عياض ٧/٤٤، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/١٩٠، الباقلاني وآراؤه الكلامية لمحمد رمضان ص١٣٢ - ٢٤٥.

(٦) أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي الحنبلي، ابن الفراء، الإمام العلامة، شيخ الحنابلة في وقته، ولي القضاء، وكان ذا عبادة، وملازمة للتصنيف، ت سنة ٤٥٨هـ.

---

(١) حماية الرسول صلى الله عليه وسلم حمى التوحيد محمد بن عبد الله زربان الغامدي ص/٣٨٩

انظر في ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب ٢/٢٥٥، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/٨٩، منهج القاضي أبي يعلى في أصول الدين للفايز ص٧ – ٢٣.

(٧) أبو المعالي: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، نسبة إلى جوين، أبو المعالي، لقب بإمام الحرمين؛ لأنه جاور مكة والمدينة سنين يدرس فيها ويفتي، أشعري المعتقد، كان يقول بالتأويل ثم تحول إلى القول بالتفويض، ت سنة ٤٧٨هـ.

انظر في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد ٣/٣٥٨، النجوم الزاهرة للأتابكي ٥/١٢١، الإمام الجويني لمحمد الزحيلي، منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة لأحمد بن عبد اللطيف ص١٩ – ٧٤.." (١)

"فيها بالألفاظ، فالمعنى إذا كان معلوما إثباته بالعقل لم يجز نفيه لتعبير المعبر عنه بأي عبارة عبر بها، وكذلك الحال في النفي العقلي لا يجوز إثباته بأي عبارة، والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية (١) .

ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله الموقف من هذا الصنف، وأن المناظر يحتاج أن يعبر بألفاظ لا يطلقها إلا في مثل هذا الموضع بقوله:

(وقد يقع في محاورته إطلاق هذه الألفاظ؛ لأجل اصطلاح النافي ولغته، وإن كان المطلق لا يستجيز إطلاقها في غير هذا المقام) (٢) .

فتبين أن المصلحة الشرعية الراجحة هي الضابط والمعيار بحسب اختلاف حال المخاطبين (٣) .

١٢ – ينبني على الفقرة السابقة مسألة وهي: حكم معاملة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم.**

ويجيب عنها شيخ الإسلام رحمه الله بالجواز إذا توفر فيها شرطان:

إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة كمخاطبة العجم، ومن كرهه من الأئمة، فإنما ذلك: إذا لم يحتج إليه والله أعلم (٤) .

١٣ – المنازعات اللفظية اللغوية، والاصطلاحية، والعقلية، والشرعية: توجب على المسلمين الاعتصام بالكتاب والسنة، كما أمرهم الله بذلك في قوله: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ، وقوله: ﴿المص *كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين *

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٥١

(١) انظر: منهاج السنة النبوية ٢/١٣٦.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٢٣٤ - ٢٤٠، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣/٣٠٨.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/٢٢٩.

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣/٣٠٦، درء تعارض العقل والنقل ١/٤٣، والعبارات في الإحالتين متطابقة تماما.." (١)

"قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما الحيز فإنه فيعل من حازه يحوزه إذا جمعه وضمه، وتحيز وتفيعل، كما أن يحوز يفعل، كما قال تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة﴾ [الأنفال: ١٦] ، فالمقاتل الذي يترك مكانا وينتقل إلى آخر لطائفة تفيء إلى العدو، فاجتمع إليها وانضم إليها فقد تحيز إليها) (١) .

وأما عند المتكلمين: فالتحيز أعم منه في اللغة العربية، فهم (يجعلون كل جسم متحيزا، والجسم عندهم: ما يشار إليه، فتكون السموات والأرض وما بينهما متحيزا على **اصطلاحهم**، وإن لم يسم ذلك متحيزا في اللغة) (٢) .

والجهة لغة: بالكسر والضم: الناحية كالوجه، والوجهة بالكسر.

ومعناهما: الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده.

وتطلق الجهة على الجانب، والناحية (٣) .

وبين شيخ الإسلام رحمه الله أن الجهة: تارة تضاف إلى المتوجه إليها كما يقال في الإنسان: له ست جهات؛ لأنه يمكنه التوجه إلى النواحي الست المختصة به التي يقال: إنها جهاته.

وتارة ما يتوجه منها المضاف، كما يقول القائل إذا استقبل الكعبة: هذه جهة الكعبة، وكما يقول وهو بمكة: هذه جهة الشام، وهذه جهة اليمن، أو ناحية الشام وناحية اليمن.

والمراد: هذه الجهة والناحية التي يتوجه منها أهل الشام وأهل اليمن (٤) .

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٢/١١٧، ١١٨.

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/٥٥٥، وانظر: الفتاوى الكبرى ٥/٣٦ - ٣٧.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/١٩٧

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور ١٣/٥٥٦ مادة (وجه) ، القاموس المحيط للفيروزآبادي ٤/٢٩٦ – ٢٩٧ مادة (الوجه) .

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢/١١٧ – ١١٨، وأما معنى الحيز والجهة عند الفلاسفة والمتكلمين (اصطلاحا) فليس هذا موضعه، ومن شاء الاستزادة فليرجع إلى: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (ضمن الفيلسوف الآمدي دراسة وتحقيق للأعسم ص٨٦، ٨٩) ، المعجم الفلسفي لجميل صليبا ١/٤١٩ – ٤٢٠.." (١)

"بطلانها مع العدالة في الحكم على الأقوال كما تقدم.

٨ . استعماله لبعض الألفاظ المنطقية في بعض مواضع الكتاب، حيث أن خصوم شيخ الإسلام المردود عليهم في هذا الكتاب هم أهل الفلسفة والكلام.

٩ . التكرار في بعض المسائل مثل: تقريره لمذهب الباطنية في الأصل الأول ورد عليهم بالأصل الأول، وأعاد ذلك في الأصل الثاني، وكذلك شبهة التقابل ذكرت في القاعدة السابعة، وقد تقدمت قبل ذلك.

و. ما ينتقد على الكتاب:

انتقد بعض أهل العلم عدة أمور، وهي في الحقيقة شكلية لا تثبت أمام التحقيق وهي:

١ . صعوبة بعض ألفاظ الكتاب: لاشتماله على مجموعة من المصطلحات المستعملة عند المتكلمين وأهل التصوف، وهو في مقام الرد عليهم فيخاطبهم بما يفهمونه من **اصطلاحاتهم**، حتى يقيم الحجة عليهم، ويبين اضطرابهم في هذا الباب.

٢ . الاستطراد: وهذا يدل على سعة علمه وطول باعه رحمه الله تعالى.

ز . طبعات الكتاب:

طبع الكتاب عدة طبعات، فأول تلك الطبعات هي المطبوعة الحسينية طبعت ضمن مجموع يشتمل على الرسالة التدمرية، وكتاب الحيدة للإمام عبد العزيز الكناني سنة ١٣٢٥هـ بمصر.

وطبع في بيروت بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش في المكتب الإسلامي.

وكذا طبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.

---

(١) دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية – عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/٢٠١

وطبع ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ، وهي." (١)

"والفناء على ثلاثة أقسام:

١. ديني شرعي وهوالفناء عن إرادة السوى: أي عن إرادة ما سوى الله عز وجل بحيث يفنى بالإخلاص لله عن الشرك، وبشرعيته عن البدعة، وبطاعته عن معصيته، وبالتوكل عليه عن التعلق بغيره، وبمراد ربه عن مراد نفسه، إلى غير ذلك مما يشتغل به عن مرضاة الله عما سواه.

وحقيقة: انشغال العبد بما يقربه إلى الله عز وجل عما لا يقربه إليه وإن سمي فناء في **اصطلاحهم.**

٢. فناء صوفي بدعي وهو ما يذكره بعض الصوفية؛ أن يفنى عن شهود ما سوى الله، فيفنى بمعبوده وهو الله عن عبادته، أي ينشغل بالله إلى حد يترك فيه عبادته، ويفنى بمذكوره أي الله عن ذكره، وبمعروفه أي الله عن معرفته لنفسه؛ بحيث يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله، وهذا حال ناقص كما مر، وقد يعرض لبعض السالكين لكنه ليس من لوازم طريق الله، لذلك لم يعرض للنبي صلى الله عليه وسلم ولا للسابقين الأولين، ومن جعله نهاية السالكين فهو ضال ضلالا مبينا، ومن جعله من لوازم الطريق فهو مخطئ كما ذكره أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه منازل السائرين.

وهذا النوع هو: الفناء عن شهود السوى: أي لا يشهد ولا يعرف إلا الله.

وخلاصة وجوه النقص في هذا النوع من الفناء ما يلي:

أ. أنه لم يقع للنبي صلى الله عليه وسلم حتى في أعظم المواقف وهو موقف الإسراء والمعراج، وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم من آيات ربه الكبرى، فكان غاية في الثبات ظاهرا وباطنا، أما ظاهرا فكما قال تعالى: ﴿ما زاغ البصر وما طغى﴾ [النجم: ١٧] ، وأما باطنا فقال: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾ [النجم:١١] .

وكذلك لم يقع هذا الفناء لخيرة خلقه بعد الرسل وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم١.

---

١ التحفة المهدية، ص ٢٤٥." (٢)

"المراد بالكتابيين

...

---

(١) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٤١

(٢) شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/٣٩٢

والكتابيون المراد بهم: أهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ لأن اليهود عندهم كتاب التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام، والنصارى عندهم كتاب الإنجيل الذي أنزله الله على عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، فلذلك سموا بأهل الكتاب، وهم الآن يطلقون على التوراة: العهد القديم، أو: الأسفار القديمة، ويطلقون على الإنجيل: أسفار العهد الجديد، هذا في **اصطلاحهم**.

وهما كتابان عظيمان أنزلهما الله على نبيين كريمين، هما: موسى وعيسى عليهما السلام، لا سيما التوراة، فإنها كتاب عظيم. والإنجيل مكمل لها ومصدق لها.

ولذلك سموا بأهل الكتاب؛ فرقا بينهم وبين غيرهم ممن ليس لهم كتاب.." (١)

"الفصل الثاني: دراستنا للقومية

أحب أن أبين في بداية دراستنا للقومية أنه لا محذور أن يرتبط الإنسان بقومه أو ببلده؛ لأن هذا الرباط أمر فطري وواقع جبل عليه البشر، ولهذا كان الأنبياء كلهم كل ينادي قومه قوله: "يا قومي"، وقد ذكر الله ذلك ولم يعبه، وليس غرضنا بحث هذه الجزئية، ولكن الغرض بحث القومية القائمة على الفخر والخيلاء واستعباد الدين وإحلالها محله.

وهذا الجانب نأخذه بإيجاز وعلى عجل أيضا نظرا للزمن المعطى له في هذه السنة الدراسية.

فلا ندرسها دراسة شاملة، أو نتعرض لتفاصيلها المتشعبة، فإن هذا المسلك طويل جدا وتحتاج دراسته إلى وقت وجهد؛ إذ أن كل قومية تحتاج إلى مؤلف خاص بها، كما هو معلوم لطلاب العلم١.

وحينما انتشرت القوميات في البلدان الإسلامية وغيرها كان لكل قوم **اصطلاحاتهم** فيها، وما ضمنوها من مفاخرهم وأيامهم نثرا ونظما، مما لا يمكن استقصاء كل ذلك إلا بدراسة خاصة؛ سواء أكانت القوميات العربية أو غير القوميات العربية، ولأهل الباطل نصيب من زخرف القول غرورا إلا أنه أصبح من شروط القوميات العامة الإيمان الراسخ فيها، سواء أكانت

---

١ انظر المصادر آخر هذه الدراسة.." (٢)

"﴿إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا، أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا﴾ [النساء:

---

(١) شرح مسائل الجاهلية صالح الفوزان ص/٨

(٢) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها د. غالب بن علي عواجي ٢/٩١٢

١٥٠، ١٥١] .

ثم إن تصديق الرسول في دعوى الرسالة يستلزم تصديقه في كل ما جاء به، فتدخل السمعيات وغيرها في التوحيد، فيكون التوحيد جماع الدين كله١ .

وقد أدخل بعض علماء الكلام في التوحيد ما ليس منه، فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم: ما لا صفة له، ولا يعلم منه شيء دون شيء ولا يرى.

وبعضهم يظن أن التوحيد يراد به مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، ويظنون أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا هذا فقد فنوا في غاية التوحيد.

وكثير منهم يقول: التوحيد له ثلاثة معان، وهو أنه واحد في ذاته لا قسيم له؛ وواحد في صفاته لا شبيه له؛ وواحد في أفعاله لا شريك له.

وهذا الذي تقدم عنهم في معنى التوحيد وما يتضمنه، فيه ما هو حق مما هو ثابت، وفيه ما هو باطل ومخالف لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

فإن التوحيد الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يتضمن شيئا من النفي الذي أثبتوه حين قالوا: ما لا صفة له ولا يعلم منه شيء دون شيء ... لأن التوحيد الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- تضمن إثبات الإلهية لله وحده، وذلك يتضمن إثبات ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، والأدلة على ذلك كثيرة متظاهرة.

وكذلك فإن التوحيد الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- ليس مقتصرا على إثبات الربوبية لله تعالى، ولا على أنه واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، فهذا مما يكاد لا يخالف فيه أحد.

بل يتضمن هذا، ويتضمن عبادة الله تعالى، فهو وحده المستحق للعبادة، فليس كل من أقر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابدا له دون ما سواه٢.

---

١ انظر: "المختار من كنوز السنة" ص١٠٩ و١٤٢-١٤٤.

٢ انظر: "درء تعارض العقل والنقل": ١/ ٢٢٤-٢٢٨، "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية": ٣/ ٩٧ وما بعدها.." (١)

---

(١) مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية عثمان جمعة ضميرية ص/١٠٧

"العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع) (١) .

وهذا يفيد تأخر دراسة الشيعة واهتمامها بهذه القضية إلى حوالي القرن السابع. وإن كانت كتابة تراجم الرجال بدأت عندهم مع "الكشي" في القرن الرابع لكن كما يقول عالمهم "الحر العالمي": (وأما البحث عن أحوال الرجال فلا يدل على الاصطلاح الجديد) (٢) ، وقد يوهم كلام صاحب «مختصر التحفة الإثني عشرية" أن البحث في أحوال الرجال عندهم هو بداية الاصطلاح الجديد، وذلك حين قال: (ثم اعلم أن أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقا بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد ولا من ألف كتابا في الجرح والتعديل حتى صنف الكشي سنة أربعمائة تقريبا كتابا في أسماء الرجال) (٣) .

ولكن هذه التراجم لا تدل على بداية تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره كما شهد بذلك صاحب «الوافي» ، وصاحب «الوسائل» - كما مر -.

ثم إن الدافع لهذه الدراسة الحديثية - عندهم - ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم، والدفاع عنه. كما يفيده كلام الحر العاملي.

ويقول شيخ الشيعة.. الفيض الكاشاني.. صاحب الوافي عن علم الجرح والتعديل عندهم: (في الجرح والتعديل وشرائطهما

---

(١) المصدر السابق: نفس الموضع.

(٢) الحر العاملي: «وسائل الشيعة» : (جـ٢٠/ ص ١١٢) .

(٣) «مختصر التحفة الإثني عشرية» : ص ٤٩.." [1]

"التقية

هذا المصطلح يرد في كتب الشيعة، وفي كتب أهل السنة خصوصا إذا ردوا على الشيعة.

والتقية من عقائد الشيعة التي يدينونها.

وفيما يلي نبذة يسيرة عن هذا المصطلح.

-التقية في اللغة: التقية بفتح التاء وتشديدها، وكسر القاف، وفتح الياء وتشديدها _ تطلق في اللغة عدة اطلاقات، منها: الخوف، والحذر، والكتمان.

---

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ناصر القفاري ٢٨١/١

قال ابن منظور: "وقد توقيت، واتقيت الشيء، وتقيته أتقيه، وأتقيه تقى وتقية، وتقاءا: حذرته"١.

وقال: "التقية والتقاة بمعنى، يريد أنهم يتقون بعضهم بعضا، ويظهرون الصلح والاتفاق، وباطنهم بخلاف ذلك"٢.

-التقية في الاصطلاح: أما التقية في اصطلاح الشيعة فهي كما عرفها شيخهم المفيد بقوله: "التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا"٣.

فالتقية ــ عندهم ــ هي كتمان الاعتقاد؛ خشية الضرر من المخالفين، والمخالفون في اصطلاحهم هم أهل السنة ــ كما هو الغالب في إطلاق هذا اللفظ عندهم ــ.

١ــ لسان العرب ١٥/٤٠٢.

٢ــ لسان العرب ١٥/٤٠٤.

٣ــ أصول مذهب الشيعة ٢/٨٠٥، نقلا عن شرح عقائد الصدوق ص٢٦١.." (١)

"الفصل الثالث: مفهوم السنة عندهم

قال أحد علمائهم المعاصرين: -

" السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبى أو فعله أو تقريره " ثم قال: " أما فقهاء الإمامية بالخصوص - فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجرى قوله مجرى قول النبى، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع - فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره.

والسر في ذلك أن الأئمة من آل البيت - عليهم السلام - ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبى والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبى لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبى من طريق الوحى أو من طريق التلقى من المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين رضي الله عنه: علمنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ألف باب من العلم ينفتح لى من كل باب ألف باب. (١)

---

(١) مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/٢٥٣

وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأى والاستنباط من مصادر التشريع بل هم أنفسهم مصدر

---

(١) اقرأ هذا القول المنسوب لأمير المؤمنين في الفصل السادس ص ١٥٤، ١٥٥ واقرأ في الرواية ذاتها: " إن عندنا علم ما كان، وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة ... وما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة " ومعلوم أن الإمام عليا – رضى الله عنه – لم يختص بعلم دون سائر الأمة ولا ادعى هذا لنفسه فضلا عن أن يزعم أنه يعلم ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. ولكن إذا وجد من أله عليا، فليس بمستغرب أن يوجد من ينسب هذا العلم له.." [١]

"وهي السنة "التي يجب أن تكون أصل القدوة" ١، وهي "ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملا وسيرة فلا تتوقف على الأحاديث القولية" ٢. ويقول: "فالسنة لا يراد بها إلا السيرة والطريقة المتبعة عنه صلى الله عليه وسلم بالعمل ... " ٣.

ويفرق الشيخ رشيد بين اصطلاحي السنة والحديث: "فإن السنة سيرته صلى الله عليه وسلم وتعرف من الصحابة بالعمل وبالإخبار كنحو "من السنة كذا" كما كانوا يقولون، والتحديث نقل كلامه كما هو المتبادر، وإن اصطلح المحدثون بعد ذلك على تسمية كل كلام فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وسنة" ٤. ثم ينعى على المحدثين ذلك فيقول: "ومن العجائب أن يغبى ٥ بعض المحدثين أحيانا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك ... " ٦، ولكن ما مصير هذا العدد الكبير من الأحاديث التي تبدأ بـ "قال رسول الله صلى اللہ صلى الله عليه وسلم"؟ يجيب الشيخ رشيد على ذلك بقوله: "وأما الأحاديث التي لم يجر عليها عمل جماعة المسلمين والسواد الأعظم من أهل الصدر الأول، ولا كتبها الراشدون ولا غيرهم من الصحابة ولا دعوا إليها، وإنما انفرد بها بعض الذين صرفوا همتهم إلى جمع الروايات وحفظ الأخبار والآثار ففيها تفصيل ملخصه أنه لا يجب على كل مكلف البحث عنها ولكن في معرفتها مزيد علم، ومن عرف شيئا منها وصح عنده متنا وسندا بلا معارض أقوى منه وجب عليه أن يقبله ويهتدي به ... " ٧.

ويقول في موضع آخر: "وليعلم القارئ أن هذا البحث الأصولي

---

(١) مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع علي السالوس ص/٧٠٣

١ نفس المصدر (١٠/٨٥٢) .

٢ نفس المصدر والصفحة.

٣ نفس المصدر (١٠/٨٥٣) .

٤ نفس المصدر والصفحة.

٥ غبا عن الشيء: لم يفطن له، والمصدر: غباوة، وغبى على الشيء: إذا لم يعرفه. (الرازي: مختار الصحاح، ص: ١٩٦، مادة غبا) ط. مكتبة لبنان . بيروت.

٦ مجلة المنار (١٠/ ٨٥٣) .

٧ مجلة المنار (١٢/٦٩٩) .." [(١)]

"عملا وسيرة، فلا تتوقف على الأحاديث القولية ١. ويحمل الشيخ رشيد على المحدثين الذين "يغبون أحيانا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على **اصطلاحهم** الذي أحدثوه بعد ذلك..٢.

ويضيف الشيخ رشيد دليلا آخر على مذهبه في الأحاديث القولية وهو نهي الصحابة عن رواية هذه الأحاديث ٣.

وقد بنى الشيخ رشيد كما رأينا على مسألة عدم كتابة الحديث في وقت متقدم، لا سيما من النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد ثبت أن ذلك وقع وأمر به النبي صلى الله عليه وسلم، وأملى الحديث عليهم، وأن الصحابة كتبوا ذلك وأمروا به وأن التابعين تابعوهم على ذلك، والأدلة على ذلك الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة حديثه والأذن فيها كثيرة، منها:

أولا: إذنه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بكتابة أحاديثه " القولية": فقد كان عبد الله بن عمرو حريصا على العلم وكان يكتب كل شيء يقوله النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه بعض الصحابة عن ذلك، فلجأ عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستوضح منه الحكم الصحيح، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة، وأشار إلى فيه الشريف قائلا: "أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج مني إلا حقا" ٤، ولا ريب أن إشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى فيه إشارة إلى كتابة أحاديثه القولية. وكان أبو هريرة رضي الله عنه يشهد لعبد الله بن عمرو بالحفظ ويرجع السبب في ذلك إلى كتابته ٥. وبهذه الطريقة تمكن عبد الله بن عمرو من جمع كتب كثيرة من الحديث النبوي.

---

(١) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/١٣٧

١ نفس المصدر (١٠/ ٨٥٢)

٢ نفس المصدر (١٠/ ٨٥٣)

٣ نفس المصدر (١٠/ ٨٤٩)

٤ انظر: أحمد: المسند (٢/ ١٢)

٥ انظر: البخاري: الصحيح: ك: العلم. باب: ٣٩ كتابة العلم، ح: ١١٣ (١/ ٢٤٩ مع الفتح)." (١)

"المسألة الثالثة: الحكم بغير ما أنزل الله:

لم يتبع رشيد رضا في هذه المسألة أسلوب التعميم كما فعل في مسألة "التجنس" بل إنه هنا فصل تفصيلا. وقبل أن أبين مذهب رشيد رضا في هذه المسألة، أود أن أشير إلى ملاحظة تتعلق بمسألتنا، وبغيرها من مسائل هذا الباب، وهي مسألة الأسماء كالكفر والظلم والفسق وتحديد معانيها ومدلولاتها. يرى رشيد رضا أن هذه الأسماء الثلاثة تتوارد على حقيقة واحدة في كتاب الله كما أنها ترد بمعاني مختلفة. بينما اصطلح علماء الأصول والفروع على التعبير بلفظ الكفر عن الخروج من الملة وما ينافي دين الله الحق، دون لفظي الظلم والفسق. وإن كان القرآن يطلق لفظ الكفر على ما ليس بكفر في **اصطلاحهم** كما أنه يطلق لفظي الظلم والفسق على ما هو كفر في عرفهم ١. كما أنه يشير إلى أن لفظ الفسق هو أعم هذه الألفاظ، فكل كافر وكل ظالم فاسق ولا عكس ٢.

وفيما يتعلق بمسألتنا يتحدث رشيد رضا عن الآيات التي هي الأصل فيها، وهي قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ وقوله: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ وقوله: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ ٣. فيقول إن هذا الكلمات الثلاث "وردت بمعانيها في أصل اللغة موافقة لاصطلاح العلماء. ففي الآية الأولى كان الكلام في التشريع وإنزال الكتاب مشتملا على الهدى والنور والتزام الأنبياء وحكماء العلماء العمل والحكم به والوصية بحفظه. وختم الكلام ببيان أن كل معرض عن الحكم به لعدم الإذعان له، رغبة عن هدايته ونوره، مؤثرا لغيره عليه، فهو الكافر به، وهذا واضح لا يدخل فيه من لم يتفق له الحكم به أو من ترك الحكم به عن جهالة ثم تاب

١ انظر: تفسير المنار (٦/ ٤٠٣)

(١) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/١٤٢

٢ نفس المصدر (٦/ ٤٠٥) ولقد فصل شيخ الإسلام هذا المعنى جدا. انظر: ابن تيمية: الإيمان (ص:٥٥ وص: ٥٨) وما بعده١.

٣ سورة المائدة، الآيات (٤٤ و٤٥ و٤٧)." [١]

"المبحث الثاني: الموت والبرزخ:

الموت هو أول منازل الآخرة، قال تعالى: ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ ١، قال الشيخ رشيد: "المعنى ظاهر يفهمه كل من يعرف العربية وهو: أن كل حي يموت، فتذوق نفسه طعم مفارقة البدن الذي تعيش فيه، ولكنهم أوردوا عليها إشكالات بحسب علوم الفلسفة التي تغلغلت اصطلاحاتها في كتب المسلمين ... " ٢. ولدي هنا أيضا دليل آخر على رفض الشيخ رشيد لطريقة المتكلمين واصطلاحاتهم، وهو يشير هنا إلى اختلافهم في تعريف النفس والروح والموت، ومعنى أن النفس تذوق الموت: أي هل تموت النفس أولا؟ وكل ذلك من الاصطلاحات الفلسفية التي دست في كتب المسلمين، لذا فإن الشيخ رشيد يرفضها ويقول: "ومن العبث والجهل البحث في تعريف الموت، فالموت هو الموت المعروف لكل أحد ... " ٣.

---

١ سورة آل عمران، الآية (١٨٥)

٢ تفسير المنار (٤/ ٢٧٠)

٣ المصدر نفسه (٤/ ٢٧٠ - ٢٧١) ، وانظر: الخلافات المشار إليها: الأشعري: مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٨ - ٣٠) ، والجرجاني: التعريفات (ص: ٢١١) ط. الحلبي، وابن القيم: الروح (ص: ٢٧٢) ت: الجميلي، ط. دار الكتاب.، وابن أبي العز: شرح الطحاوية (ص: ٥٧٠) ط. التركي.." [٢]

"الخادعة قطب كبير، وصاحب سر باتع، وأنه واصل ومتصل مع الله اتصالا مباشرا بدون حجاب ... " ١.

ويقول الميلي الجزائري: "الولي عند الناس اليوم: إما من انتصب للآذان بالأوراد الطرقية، ولو كان في جهله بدينه مساويا لحماره، وإما من اشتهر بالكهانة وسموه حسب اصطلاحهم "مرابطا"، ولو تجاهر بترك الصلاة وأعلن شرب المسكرات، وإما من انتهى إلى مشهور بالولاية، ولو كان إباحيا لا يحرم حراما".

ثم يقول: "وحق هؤلاء الأولياء على الناس الجزم بولايتهم، وعدم التوقف في دخولهم الجنة، ثم الطاعة

---

(١) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/٢٤٥

(٢) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامر محمد محمود متولي ص/٨٠٨

العمياء، ولو في معصية الله، وبذل المال لهم ولو أخل بحق زوجته وصبيته، فهم المطلوبون في كل شدة، وهم حماة للأشخاص وللقرى والمدن كبيرها وصغيرها، حاضرها وباديها، فما من قرية بلغت في البداوة أو الحضارة إلا ولها ولي تنسب إليه، فيقال: سيدي فلان هو مولى البلد الفلاني، ويجب عند هؤلاء الناس أن يكون بعض علماء الدين خدمة لهؤلاء الأولياء، مقرين لأعمالهم وأحوالهم، غير منكرين لشيء منها"١٢.؟.

---

١ صراع بين الحق والباطل لسعد صادق محمد ص: ١٥-١٦، منشورات دار اللواء الرياض، ط الرابعة ١٣٩٨؟.

٢ رسالة الشرك ومظاهره للميلي الجزائري ص: ١٦٥.." (١)

"أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود لأن المعرفة بلغات الناس واصطلاحاتهم نافعة في معرفة مقاصدهم، ولكن المحظور هو عدم الدقة في فهم الفروق بين الكلمات والمعاني من لغة إلى أخرى.

وعلى سبيل المثال فإن لفظ (العقل) عند فلاسفة اليونان يقصد به جوهرا قائما بنفسه، وليس الأمر كذلك في اللغة العربية، كذلك العقل في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والأئمة لا يراد به جوهر قائم بنفسه باتفاق المسلمين وإنما يراد به العقل الذي في الإنسان.

وبسبب الخلط بين اللغتين فسر بعض الفلاسفة المسلمين - نقلا عن اليونان - الخلق بنظرية الصدور، فتصوروا خلق العالم وكأنه صدر عن العقول العشرة والنفوس التسعة إلى أن انتهى بالعقل الفعال.

وعندما رفض المحدثون منهج المتكلمين وردوه، لم يفعلوا ذلك إنكارا لأحكام العقل وقوانينه، ولا رفضا للجدل المبني على أسس منطقية برهانية، ولكن لأن الأصول التي استند إليها علماء الكلام، إما أنها تلبس المعاني الإسلامية ثيابا ليست لها كمصطلحات الجوهر والعرض والقديم والحادث ومثلها من التعبيرات النابعة من الفلسفة اليونانية والتي لا تعبر عن مدلولات مشابهة في الإسلام، أو أنها تشوه الفكرة وتخلط بين التصورات لأن صلة الفكر باللغة صلة وثيقة، (وقد وضع المتكلمون هذه المصطلحات أولا ثم أرادوا إنزال كلام الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم - على ما وضعوه من اللغة والاصطلاح) (١) .

السبب الثاني: أنهم أقاموا حججهم على أدلة مخالفة للمعقول ولا تستقيم مع الأدلة العقلية يزعمون أنها كذلك.

---

(١) منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام حمود الرحيلي ٢/٦٢٤

ونضرب على ذلك مثالين:

أولا: فكرة نظرية الجواهر الفردة التي يفسرون بها الخلق، وتتلخص أن

---

(١) ابن تيمية – بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص ٢٠- أما الحديث المنسوب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: (لما خلق الله العقل قال له: قم فقام ثم قال له: أدبر فأدبر ثم قال له: اقعد فقعد فقال: ما خلقت خلقا هو خير منك ولا أكرم علي منك ولا أحسن منك آخذ وبك أعطي وبك أعرف وبك الثواب وعليك العقاب) فقد أجمع علماء الحديث ومنهم ابن الجوزي أن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – نفس المصدر ص ٢.." (١)

"تعقيب:

بعد دراستنا لبعض المشكلات الكلامية التي أثيرت في العالم الإسلامي على صعيد العقيدة والفكر، انتهينا إلى الاقتناع بأن طريقة القرآن الحكيم تسمو ببراهينها على كافة الطرق، وأن منهج الاقتداء مع الوعي والفهم والتدبر يوصل إلى الحق من أقصر طريق لأنه الطريق المستقيم. وعلينا هاهنا أن نقف نستطلع بنظرة عامة مقارنة، ما كان عليه السلف وما طرأ على المسلمين من تغييرات وإذا اكتفينا بدليل واحد وهو الموقف من القرآن الكريم فما أشد المفارقة والتباين بين الصحابة وتابعيهم الذين آمنوا بأن القرآن كلام الله، فخشعت له قلوبهم وخضعت جوارحهم لأحكامه، فاستغرقهم التدبر في آياته وتنفيذ أحكامه، وبين القوى التي أهدرت في المناقشات والمحاورات والاختلافات.

إن الموازنة بين الاتجاهين توضح لنا الآثار التي خلفها علم الكلام بحجة استخدام النظر في الدفاع عن العقيدة الذي نشأ على أيدي المعتزلة – والنظر في اصطلاحهم وهو الفكر الذي يطلب من قام به علما أو غلبة الظن (١) – وليس اليقين. فما الذي أدى إليه هذا الفكر؟

كان الصحابة – رضي الله عنهم – وهم صدور هذه الأمة يعرفون حق القرآن الكريم عليهم، فوصفهم ابن عمر رضي الله عنهما بقوله: (كان القرآن ثقيلا عليهم، أي: يقدرونه حق قدره ورزقوا علما به وعملا، وإن آخر هذه الأمة يخف عليهم القرآن حتى يقرأه الصبي والعجمي لا يعلمون منه شيئا) .

ومهما يكن من أمر في تفسير ظهور المشكلة وآثارها، فإنها لا شك خلفت مظاهر لا تخفى على عين قارئ التاريخ الباحث عن الحقيقة متجردا من الهوى فقد ارتفع نصيب المناقشات الجدلية على حساب

---

(١) منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين مصطفى حلمي ص/١٥١

الإيمان، فنقص هذا وزاد ذاك. يقول الأنصاري في كتاب (ذم الكلام) : (وأوجبوا النظر في الكلام واضطروا إليه الدين بزعمهم، فكفروا السلف وسموا الإثبات تشبيها.. فلا يكاد يرى منهم رجلا ورعا، ولا للشريعة معظما ولا للقرآن محترما ولا للحديث موقرا، سلبوا التقوى ورقة القلب

---

(١) فتاوى ابن تيمية ج ٥ ص ٣٣٣ تحقيق مخلوف.." [١]

"فالصفات الثبوتية عند متأخري الأشاعرة هي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام.١ وزاد الباقلاني وإمام الحرمين الجويني صفة ثامنة هي الإدراك.٢

والصفات الثبوتية عند الماتريدية٣ هي ثمان: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والتكوين.٤ وهم قد خصوا الإثبات بهذه الصفات دون غيرها، لأنها هي التي دل العقل عليها عندهم، وأما غيرها من الصفات فإنه لا دليل عليها من العقل عندهم، فلذا قالوا بنفيها.٥

وهؤلاء لا يجعلون السمع طريقا إلى إثبات الصفات ولهم فيما لم يثبتوه طريقان.

١- منهم من نفاه

٢- ومنهم من توقف فيه فلم يحكم فيه بإثبات ولا نفي ويقولون بأن العقل دل على ما أثبتناه ولم يدل على ما توقفنا فيه.٦

والصفات السبع التي يثبتها هؤلاء يسمونها صفات المعاني وضابطها في اصطلاحهم هي: ما دل على معنى وجودي قائم بالذات ولم يقر هؤلاء إلا

١- مجموع الفتاوى ٣٥٨/٦، ٣٥٩.

٢- تحفة المريد ص٧٦، وبعض الأشاعرة توقف فيها والبعض نفاها.

٣- انظر إشارات المرام ص١٠٧، ١١٤، جامع المتون ١٢٠٨، نظم الفرائد ص٢٤، الماتريدية دراسة وتقويم ص٢٣٩.

٤- أثبت الماتريدية صفة التكوين وعليه فهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى. وأما الأشاعرة فقد نفوها. انظر تحفة المريد ص٧٥.

---

(١) منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين مصطفى حلمي ص/١٥٧

٥- الماتريدية دراسة وتقويم ص٢٣٩.

٦- شرح الأصفهانية ص٩، مجموع الفتاوى ٣٥٩/٦.." (١)

"أنهم شيعة أهل البيت ليس أحد سواهم ولذا فالنواصب في اصطلاحهم وكما دونوا ذلك في كتبهم هم أهل السنة والجماعة في عرفهم.

فقد ذكر يوسف البحراني في كتابه: "الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة" أن ابن إدريس روى في مستطرفات السرائر في ما استطرف من كتاب مسائل الرجال ومكاتباتهم لمولانا أبي الحسن الهادي عليه السلام في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى، قال: كتبت إليه أسأله عن الناصب هل أحتاج إلى امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت١ واعتقاده بإمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب. ثم قال. فرجع الجواب أن مظهر النصب والعداوة لأهل البيت عليهم الصلاة والسلام هو مجرد التقديم والقول بإمامة الأولين ... . إلى أن قال. "ومنها ما رواه الصدوق في كتاب العلل بسنده عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: "ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت. عليهم السلام. لأنك لا تجد رجلا يقول: أنا أبغض محمدا وآل محمد صلى الله عليه وآله ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولونا وأنكم من شيعتنا. ثم ساق روايتين نسب إحداهما إلى جعفر الصادق والأخرى إلى علي ومضمونهما كالروايتين السابقتين، ثم قال: "ومن هذه الأخبار يعلم أن مظهر النصب والعداوة لهم. عليهم السلام. منحصر في أمرين: تقديم الجبت والطاغوت وإظهار العداوة للشيعة"٢.

وقال حسين العصفور في كتابه "المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية": "وأما تحقيق النصب فقد كثر فيه القيل والقال، واتسع فيه

---

١. يقصدون بالجبت والطاغوت الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما "قاتل الله الرافضة أنى يؤفكون".

٢. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ٣٦٠/١٠، مقدمة تفسير مرآة الأنوار للعاملي ص/٣٠٨، وانظر المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية ص/١٤٥، الأنوار النعمانية ٣٠٧/٢.." (٢)

"إن كان هو الذي دل عليه القرآن فسر به، وإلا فليس كل معنى صحيح يفسر به اللفظ لمجرد مناسبة كالمناسبة التي بين الرؤيا والتعبير، وإن كانت خارجة عن وجوه دلالة اللفظ كما تفعله القرامطة والباطنية"

---

(١) مقالة التعطيل والجعد بن درهم محمد بن خليفة التميمي ص/٤٩

(٢) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ناصر بن علي عائض حسن الشيخ ١٢٠٤/٣

(١) . كما أنه ليس " لأحد أن يقول: إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعاني، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني هذا من فعل أهل الإلحاد والمفترين" (٢) ،ويذكر شيخ الإسلام أمثلة لذلك (٣) .

٤- أن السلف أعلم وأحكم من غيرهم، ولذلك يجب الرجوع إلى فهمهم في العقيدة وكلامهم حولها، لأنهم أعلم الناس بالكتاب والسنة ومعانيهما (٤) .

٥- ومن منهجه: جواز استعمال المصطلحات الحادثة، ومخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم إذا احتيج إلى ذلك، ويرى مع ذلك أن معرفة لغة العدو واصطلاحه جائز وقد يكون واجبا (٥) ، ومثله استخدام المصطلحات والألفاظ الحادثة قد يحتاج إليه وقد يكون مستحبا وقد يكون واجبا (٦) . وهذه المسألة شرحها شيخ الإسلام شرحا مستفيضا، وذكر الأحوال المختلفة لذلك، يقول في معرض كلامه عن استخدام أهل الكلام للكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس، وذلك بالألفاظ المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة: مثل لفظ: العقل، والمادة، والصورة، والجوهر، والعرض، والجسم، والتحيز، والجهة، والتركيب، والجزء، والعلة والمعلول، والحدوث، والقدم، والواجب والممكن وغيرها، يقول شيخ الإسلام معقبا على ذلك:" وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٢٧) .

(٢) الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (٦/١١١) .

(٣) انظر: المصدر السابق (ص١١١-١١٢) .

(٤) هذه القضية من أسس منهجه العام، وسيأتي إيضاحها - إن شاء الله - عند مناقشته للأشاعرة.

(٥) انظر: السبعينية (ص٢٥) ، وانظر أيضا: نقض أساس التقديس المخطوط (٢/5-٦) .

(٦) انظر: نقض أساس التقديس المطبوع (٢/٣٨٩) ، ومجموع الفتاوى (٣/٣٠٦-٣٠٨) .." [١]

"كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عرفية عرفا خاصا، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة، سواء كان ذلك المعنى حقا أو باطلا، وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان: وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطبوا بلغتهم واصطلاحهم فقد يقولون: إنا لا نفهم ما قيل لنا، أو إن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا، ويلبسون على الناس بأن الذي عنيناه حق معلوم بالعقل أو الذوق، ويقولون أيضا: إنه موافق للشرع إذا لم يظهروا مخالفة الشرع، كما يفعله الملاحدة

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ١/٢٩٧

من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهاهم وإذا خوطبوا بلغتهم **واصطلاحهم** – مع كونه ليس هو اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن – فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر..وإذا كانت هذه الألفاظ مجملة كما ذكر فالمخاطب لهم: إما أن يفصل ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت، وإن فسروها بخلاف ذلك ردت، وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا أو إثباتا، فإن امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى العجز والانقطاع، وإن تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال **باصطلاحهم**: أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي يتنزه الله عنها، فحينئذ تختلف المصلحة: فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق. وهذا الطريق تكون اصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه عفي بدعتهم (١)

كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: ائتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة، وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء،

---

(١) كذا ولعل العبارة: وأدخلهم في بدعته..." (١)

"ولقد استرقوه في بعض العقائد فخرج إلى قريب من شنيع أهوائهم، ولهذا يحذر الشيوخ من النظر في كثير من تآليفه " (١) ، وقال أيضا في شرحه لعقيدته الأخرى "أم البراهين": " وليحذر المبتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما ينبههم على كثير من **اصطلاحاتهم** وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات، وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام، وطوالع البيضاوي ومن حذا حذوهما في ذلك، وقل أن يفلح من أولع بصحبة الفلاسفة " (٢) ،

وأشعرية الرازي لا يتطرق إليها أي شك، وهو وإن خالفهم أحيانا أو رد على بعض أعلام الأشاعرة إلا أنه وضع بعض التآليف التي أصبحت فيما بعد عمدة يعتمد عليها الأشاعرة، وذلك مثل كتابه المحصل،

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٢٩٨/١

والمعالم، والأربعين، والخمسين، وأساس التقديس، وهذا الأخير يعتبر من أقوى كتبه الأشعريةِ وأهمها ولذلك أفرد له شيخ الإسلام ابن تيمية كتابا من أهم كتبه وأكبرها – وهو وإن كان لم يصل إلينا كاملا – إلا أن الذين ذكروه تحدثوا عنه بما يفيد أنه أكبر من درء تعارض العقل والنقل، وما وجد من هذا الكتاب – مطبوعا ومخطوطا – يدل على أن شيخ الإسلام تتبع أقوال الرازي كلمة كلمة وعبارة عبارة ونقضها وبين ما فيها من مخالفة لمذهب السلف، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة رده على الرازي مكانته ومنزلته بين أتباعه فقال: " فلهذا ذكرت ما ذكره أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، المعروف بابن خطيب الري، الإمام المطلق في اصطلاح المقتدين به من أهل الفلسفة والكلام، المقدم عندهم يجعلونه في زمنه ثاني الصديق في هذا المقام لما رده في ظنهم من أقاويل الفلاسفة بالحجج العظام، والمعتزلة ونحوهم، ويقولون: إن أبا حامد ونحوه لم يصل إلى تحقيق ما بلغه هذا الإمام، فضلا عن أبي المعالى ونحوه ممن عندهم فيما يعظمونه من

---

(١) شرح السنوسية الكبرى (ص:٤١) .

(٢) شرح أم البراهين، مع حاشية الدسوقي عليها (ص: ٧٠-٧١) ..." (١)

"وهي تدل على استخدام لفظ الواحد فيما هو جسم خلافا لما يزعمه هؤلاء.

وإذا كان الأمر كذلك من أن الغالب في اللغة أن اسم الواحد يتناول ما ليس هو الواحد في **اصطلاحهم** " لم يجز أن يحتج بقوله تعالى: (وإلهكم إله واحد) [البقرة: ١٦٣] وقوله: (قل هو الله أحد) [الإخلاص: ١] ، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه واحد، وأنه إله واحد- على أن المراد ما سموه هم في **اصطلاحهم** واحدا مما ليس معروفا في لغة العرب، بل إذا قال القائل: دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر، كان قد قال الحق، فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديما بنفسه، متصفا بالصفات، مباينا لغيره، مشارا إليه. وما لم يكن مشارا إليه أصلا، ولا مباينا لغيره، ولا مداخلا له، فالعرب لا تسميه واحدا ولا أحدا، بل ولا تعرفه، فيكون الاسم الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم " (١) .

وشيخ الاسلام بهذه الأدلة الكثيرة إنما يقرر قاعدة من القواعد المهمة في باب الصفات وغيرها، وهي أن تفسير النصوص- في الصفات وغيرها- إنما يرجع فيه إلى لغة الذين خوطبوا به أول مرة، وماذا فهموا من

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٢/٦٦٣

النصوص، أما أن تنشأ مصطلحات جديدة وتحمل النصوص عليها فهذا مخالف لما هو متواتر من أن القرآن هدى للناس وفيه البيان التام. وهذه من المسائل الكبرى في الخلاف بين مذهب السلف وغيرهم من أهل البدع، لأنه إذا وقع خلاف حول نص من النصوص، فقال قائل: هذا يدل على إثبات الصفات لله، وقال الآخر: لا يدل، فمن الذي يفصل في المسألة، ويبين الحق فيها، وكل يدعى أن الحق معه؟ أهل البدع من النفاة يرجعون في ذلك إلى عقولهم، أو إلى أقوال شيوخهم، أو إلى شواذ اللغة، أو إلى مصطلحات أهل الفلسفة التى تلقوها عن غير المسلمين.

أما السلف فيرجعون إلى النصوص الأخرى من الكتاب والسنة التى تبين هذا النص وتوضحه، ويرجعوق إلى لغة العرب وفهم الصحابة والسلف من خير القرون،

---

(١) درء التعارض (١١٧/٧) .." (١)

"هو المرجع في تفسير النصوص التي نزلت وتلاها الناس وفسروها وفهموها في زمن سابق قبل أن تنشأ تلك المصطلحات الحادثة، فكيف إذا كانت هذه المصطلحات تصادم المعنى الحق الذي دلت عليه النصوص، وقد أورد شيخ الإسلام اعتراضا حول موضوع الواحد مضمونه: أنه قد يقال: إنه يجوز أن يستعمل لفظ الواحد فيما قصده المتكلمون عن طريق المجاز أو المشترك اللفظي أو غيره وقد أجاب بقوله: " هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم [أي العرب الذين نزل بلغتهم القرآن] لم يستعملوه في ذلك، لأنهم لم يكونوا يثبتون هذا المعنى " (١) ، ثم يحسم شيخ الإسلام بيان انتفاء دلالة النص على ما ادعاه هؤلاء في مسمى التوحيد من وجوه عشرة مهمة (٢) قال في آخرها: " فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم واصطلاحهم غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم، لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته ... " (٣) . وهذا ينطبق على مسألة الواحد والتوحيد وعلى غيرها مما جاء به القرآن الكريم مما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

٤- أن لفظ "الأحد لم يجيء اسما في الإثبات إلا لله تعالى، أما في حق غيره فلم يستعمل إلا مع الاضافة،

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٩٥٤/٣

أو في غير الموجب، كالنفي والشرط والاستفهام، فاستعماله في الإثبات لله كقوله تعالى: "قل هو الله أحد" [الإخلاص: ١] ، أما استخدامه في حق غير الله مضافا فكقوله تعالى: "قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا" [يوسف: ٣٦] ، وفي النفي كقوله: "ولا يظلم ربك أحدا" [الكهف: ٤٩] ، والشرط كقوله: وإن أحد من المشركين استجارك" التوبة: ٦] ، والاستفهام كما تقدم قريبا في حديث: أيصلي الرجل

---

(١) درء التعارض (١١٩/٧) .

(٢) انظرها في درء التعارض (١٢٠/٧-١٢٢) .

(٣) انظر: المصدر السابق (١٢٢/٧-٢٢٣) .." (١)

"ب "الوجه الثاني: أن يقال: التفاسير الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان تبين أنهم إنما كانوا يفهمون منها الإثبات، بل والنقول المتواترة المستفيضة عن الصحابة والتابعين حرف واحد يوافق قول النفاة، ومن تدبر الكتب المصنفة في آثار الصحابة والتابعين بل المصنفة في السنة، من: كتاب السنة والرد على الجهمية، للأثرم، ولعبد الله ابن أحمد، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري ... [وذكر شيخ الإسلام عددا كبيرا من أئمة السنة وكتبهم] .. رأى في ذلك من الآثار الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين ما يعلم معه بالاضطرار أن الصحابة والتابعين كانوا يقولون بما يوافق مقتضى هذه النصوص ومدلولها، وأنهم كانوا على قول أهل الإثبات المثبتين لعلو الله نفسه على خلقه، المثبتين لرؤيته، القائلين بأن القرآن كلامه ليس بمخلوق بائن عنه.

وهذا يصير دليلا من وجهين:

أحدهما: من جهة إجماع السلف، فإنه يمتنع أن يجمعوا في الفروع على خطأن فكيف في الأصول.

الثاني: من جهة أنهم كانوا يقولون بما يوافق مدول النصوص ومفهومها، لا يفهمون منها ما يناقض ذلك.. . (١)

ومما سبق يتبين أن السلف فهموا من نصوص العلو والاستواء الأثبات، وهذا يبطل قول القائلين بأنهم كانوا مفوضة.

٤- أما احتجاجهم بآية آل عمران والوقف على قوله: ﴿إلا الله﴾ - فمعلوم أ، هؤلاء المتكلمين رجحوا القراءة الأخرى بالوصل ليجيزوا لأنفسهم التأويل **باصطلاحهم** المتأخر، ومعلوم أن من وقف على لفظ

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٩٥٦/٣

الجلالة فإنهم قصدوا التأويل الذي هو الحقيقة والمآل، ومعلوم أن كيفية أسماء الله وصفاته هي من ذاته لا يعلمها إلا الله، وهو من باب تفويض الكيفية التي هي جزء من مذهب السلف

---

(١) انظر: درء التعارض (٧/١٠٨-١٠٩) .." (١)

"رسوله صلى الله عليه وسلم في المحظور شرعا، أو قدرا، وفي المستحيل الممتنع

- الأئمة المتقدمون يطلقون «الكراهة» تارة على ما ليس بمحرم، موافقين في إطلاقهم المتأخرين في اصطلاحهم دون قصد للموافقة

- إطلاق الأئمة المتقدمين «الكراهة» على الصلاة في المقابر وعند القبور: لا يريدون به إلا التحريم

- فصل في رد زعمه: أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، بطل به الاستدلال، وبيان أن هذه قاعدة إطلاقها يؤول بصاحبها إلى زندقة، وبيان معناها عند أهل العلم

- لو سلم للمعترض إطلاق هذه القاعدة: لبطلت الأدلة الشرعية كافة ، لتطرق الاحتمالات إليها، إما في أصلها، أو في تأويلها ومعناها! وعند ذلك يفسد الدين، وتسقط الشعائر والشرائع

- بيان مراد أهل العلم الراسخين من هذه القاعدة

- الاحتمالات الواردة على الأدلة ثلاثة أنواع:

* احتمال وهمي مرجوح: فهذا لا اعتبار به، ولا تأثير له." (٢)

"صار اعتماد دولته (١) وسلمه جميع أموره فشرع نادر هذا في رد الممالك فأخذ أصفهان من يد الأفغان وفرقهم شذر مذر، فلقب بطهماسب قلي، ومعناه: عبد طهماسب، وغلب عليه هذا اللقب إلى أنه لا يكاد يعرف اسمه الأول، ثم ثنى عنان عزمه على نحو الممالك التي بيد آل عثمان يخلصها من أيديهم، وجاء في عسكر عظيم ليحاصر بغداد، والوالي فيها الوزير الكبير والدستور المشير، عضد الدولة العثمانية ونظام المملكة الخاقانية الوزير بن الوزير أحمد باشا بن المرحوم حسن باشا، ولم يكن الوزير المشار إليه مأمورا بقتال هذا الباغي الخارجي؛ بل كان مأمورا بحفظ داخل القلعة، وأنه لو وقعت عمامته خارج السور لا يخرج إلى أخذها، وكان معه من الوزراء ثلاثة للمحافظة: قره مصطفى باشا، وصاري مصطفى باشا، وجمال أوغلي أحمد باشا فحاصر هذا الباغي بغداد ثمانية أشهر حتى نفد الزاد وأكلوا لحوم الخيل والحمير

---

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود ٣/١١٨٣

(٢) مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/٣٦٦

بل والسنانير والـكلاب. فدفعه الله عن بغداد وسلمها منه، وذلك أن آل عثمان جهزوا عليه عسكرا، ورئيس العسكر طوبال عثمان باشا فتوجه نحو بغداد وهزم جنود الأعاجم حتى طهماسب قلي معهم وكسرهم لكن بعد قتال شديد. ثم بعد كسره وهزيمته جاء ثانيا وحاصرها الوزير الوالي أحمد باشا أيضا. فنجاها الله تعالى منه. ثم أنه توجه نحو الروم إلى أرض ارزن روم فنجاها الله منه. ولما رجع إلى صحراء مغان بايعه الأعاجم على السلطنة بتدبير منه، وكان تاريخ المبايعة (الخير فيما وقع) سنة ١١٤٨ ومن لم يرض بيعته قلب التاريخ المذكور وقال: (لا خير فيما وقع) وهو أيضا عين التاريخ الأول. ثم أنه توجه نحو الهند، ولم يزل يمر في تلك البلاد إلى

---

(١) أي وزيره، وكان من اصطلاحهم أن يلقبوا الوزير بلقب (اعتماد الدولة).." [1]

"٢) تقوم هذه الوسيلة على التسليم بأن الإسلام له نظام سياسي وأن الإسلام دين ودولة، وهذا أمر لا غبار عليه، ثم ينطلقون من هذا إلى القول بأن مصادر الأحكام السياسية (الدستورية) إنما هي الكتاب والسنة فقط، ويرفضون بقية أدلة الأحكام الأخرى حتى الإجماع عندهم مرفوض في مجال الأحكام السياسية ولو كان إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

ثم يخطون خطوة ثانية في مجال تفريغ اعترافهم السابق – بأن الإسلام له نظام سياسي – من مضمونه فيقولون: إن ذكر القرآن الكريم للأحكام السياسية: إنما كان على سبيل القواعد العامة لا الأحكام التفصيلية؛ ومعنى ذلك أنه ليس هناك أحكام محددة يجب التقيد بها في مجال النظام السياسي، وإنما هناك قواعد عامة فقط هي التي يجب التقيد بها وما يترتب على ذلك من إدخال نظام أو طرق غربية إلى النظام الإسلامي بدعوى أنها لا تتعارض مع القواعد العامة.

ثم يخطون خطوة ثالثة لإفراغ المصدر الثاني عندهم وهو السنة من أن يكون مصدرا للأحكام السياسية – الدستورية – فيقولون: إن الأحكام التي جاءت بها السنة منها ما هو تشريع دائم ومنها ما هو تشريع وقتي مرتبط بزمن النبوة، ويقولون – وهم في ذلك كاذبون – أن السنة المتعلقة بالأحكام السياسية – الدستورية – كقاعدة عامة هي من ذلك النوع الثاني الذي يعد تشريعا وقتيا أو زمنيا، ثم لا يكتفون بهذا القدر حتى يضيفوا إليه قولهم: ولا يوجد أحيانا حد فاصل دقيق بين ما يعد من السنة تشريعا دائما، وما لا يعد كذلك وبهذا الطريق يكون هؤلاء قد أفرغوا الكتاب والسنة من أي مضمون يتعلق بالاحتجاج بنصوصهما في مجال

---

(١) مؤتمر النجف = الحجج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية، السُّوَيْدي ص/١٣

مسائل الفقه السياسي – الدستوري -.

٣) ومن وسائلهم في محاربة النظام السياسي الإسلامي: استغلال خطأ بعض الخلفاء أو الأمراء أو الحكام المسلمين، وإلصاق هذه الأخطاء بالنظام الإسلامي نفسه، وتشويهه به.

أو استغلال استكانة كثير من أفراد الأمة – انطلاقا من فهم قاصر لبعض النصوص الشرعية – للظلم الواقع عليها من قبل الحكام، ومحاولة إظهار أن طبيعة النظام الإسلامي هي التي تملي على الشعوب الاستكانة والمذلة لحاكمها، وأن النظام الإسلامي نظام يكرس الاستبداد ويدعو إليه تحت شعار طاعة الأمير.

٤) ومن وسائلهم أيضا القول بأن النظام الإسلامي نظام مثالي – ومثل هذه المقولة قد يفرح بها الذين لا يفهمون اصطلاحاتهم – ومرادهم بهذه المقولة أنه نظام غير للتطبيق، وإذا طبق فهو غير صالح لقيادة الحياة، وذلك لأن النظام المثالي - في عرفهم – لا يصلح إلا لأناس مثاليين، ولما كان الناس غير مثاليين بل فيهم الطيب وفيهم الخبيث، وحتى الطيب فهو عرضة للزلل، يكون النظام الإسلامي - على قولهم – غير قابل للتطبيق، أو غير صالح لقيادة الحياة.

ويكفي في الرد على هذا الزعم الباطل أن يقال: إن النظام السياسي الإسلامي ظل يحكم دولة الإسلام منذ قيامها في المدينة المنورة بقيادة الرسول الأعظم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ولعدة قرون بعده، وفتح المسلمون في ظله مشارق الأرض ومغاربها، ورفعوا على ربوعها رايات الإسلام، ونشروا الحق والعدل بين الناس، وغيروا وجه التاريخ الإنساني، كل ذلك حدث باسم الإسلام، وفي ظل دولة الإسلام، فهل حدث ذلك في ظل نظام غير قابل للتطبيق، أو غير صالح لقيادة الحياة؟!

٥) ومن وسائلهم أيضا: استخدام الكتابات التاريخية في محاولة تزييف تاريخ الدولة الإسلامية عبر قرونها المتطاولة، ومن خلال هذه الكتابات يصورون تاريخ الدولة الإسلامية المشرق على أنه سلسلة من المؤامرات والخيانات التي يقوم بها حاكم لكي يستولي على السلطة من الحاكم الذي يسبقه، معتمدين في ذلك على:." (١)

"ويقول معلقا على استدلال الإمام أحمد – وقد سبق نقله قريبا -: "وأبلغ من ذلك ما ذكره الإمام أحمد وغيره من قوله: ذرني ومن خلقت وحيدا [المدثر: ١١]، فإن الوحيد مبالغة في الواحد، فإذا وصف البشر الواحد بأنه وحيد في صفة فإنه واحد أولى، ومع هذا فهو جسم من الأجسام" (١)، ثم يذكر بعد ذكر نصوص القرآن نصوص عديدة من السنة، منها أحاديث الصلاة في الثوب الواحد، مثل ما ورد في

---

(١) موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١/٢٦٥

الصحيح أن النبي –صلى الله عليه وسلم- ((سئل: أيصلي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال: أو لكلكم ثوبان)) (٢)، وحديث نهى أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (٣)، وحديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم- كان يصلي في واحد (٤)، وحديث مروره- صلى الله عليه وسلم- بقبرين فقال: ((إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة)) (٥) وغيرها من الأحاديث كثير (٦)، وهي تدل على استخدام لفظ الواحد فيما هو جسم خلافا لما يزعمه هؤلاء. وإذا كان الأمر كذلك من أن الغالب في اللغة أن اسم الواحد يتناول ما ليس هو الواحد في اصطلاحهم "لم يجز أن يحتج بقوله تعالى: وإلهكم إله واحد [البقرة: ١٦٣] وقوله: قل هو الله أحد [الإخلاص: ١]، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه واحد، وأنه إله واحد – على أن المراد ما سموه هم في اصطلاحهم واحدا مما ليس معروفا في لغة العرب، بل إذا قال القائل: دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر، كان قد قال الحق، فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديما بنفسه، متصفا بالصفات، مباينا لغيره، مشارا إليه. وما لم يكن مشارا إليه أصلا، ولا مباينا لغيره، ولا مداخلا له، فالعرب لا تسميه واحدا ولا أحدا، بل ولا تعرفه، فيكون الاسم الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم" (٧).وشيخ الإسلام بهذه الأدلة الكثيرة إنما يقرر قاعدة من القواعد المهمة في باب الصفات وغيرها، وهي أن تفسير النصوص – في الصفات وغيرها – إنما يرجع فيه إلى لغة الذين خوطبوا به أول مرة، وماذا فهموا من النصوص، أما أن تنشأ مصطلحات جديدة وتحمل النصوص عليها فهذا مخالف لما هو متواتر من أن القرآن هدى للناس وفيه البيان التام. وهذه من المسائل الكبرى في الخلاف بين مذهب السلف وغيرهم من أهل البدع، لأنه إذا وقع خلاف حول نص من النصوص، فقال قائل: هذا يدل على إثبات الصفات لله، وقال الآخر: لا يدل، فمن الذي يفصل في المسألة، ويبين الحق فيها، وكل يدعي أن الحق معه؟ أهل البدع من النفاة يرجعون في ذلك إلى عقولهم، أو على أقوال شيوخهم، أو إلى شواذ اللغة، أو إلى مصطلحات أهل الفلسفة التي تلقوها عن غير المسلمين.

---

(١) ((نقض التأسيس)) – المطبوع – (١/ ٤٨٨).

(٢) ((نقض التأسيس)) (١/ ٤٨٩) والحديث رواه البخاري (٣٥٨).

(٣) رواه البخاري (٣٥٩) ومسلم (٥١٦).

(٤) رواه البخاري (٣٥٥) ومسلم (٥١٧).

(٥) رواه البخاري (١٣٦١) ومسلم (٢٩٢).
(٦) انظر: ((نقض التأسيس)) – المطبوع – (١/ ٤٨٩ - ٤٩٢).
(٧) ((درء التعارض)) (٧/ ١١٧).." [١]

"أما السلف فيرجعون إلى النصوص الأخرى من الكتاب والسنة التي تبين هذا النص وتوضحه، ويرجعون إلى لغة العرب وفهم الصحابة والسلف من خير القرون، وما قالوه في بيان معنى هذا النص، ولذلك يقول شيخ الإسلام – في معرض رده على الرازي حول استدلاله بالواحد والأحد على نفي الصفات-: "إن الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، وقد نزل بلغة قريش كما قال تعالى: وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه [إبراهيم: ٤] وقال: بلسان عربي مبين [الشعراء: ١٩٥] فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص – بل ولا يحمله إلا على معاني عنوها بها، إما (أخص) من المعنى اللغوي أو أعم، أو مغايرا له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفا للكلام عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظ يتخاطبون بها، كما من المتكلمين من يقول: الأحد هو الذي لا ينقسم، وكل جسم منقسم، ويقول: الجسم هو مطلق المتحيز القابل للقسمة، حتى يدخل في ذلك الهواء وغيره، لكن ليس له أن يحمل كلام الله وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي –صلى الله عليه وسلم- يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموما ولغة قريش خصوصا"، ثم يطبق هذا على المثال المطروح فيقول: "ومن المعلوم المتواتر في اللغة، الشائع بين الخاص والعام أنهم يقولون: درهم واحد، ودينار واحد، ورجل واحد، وامرأة واحدة، وشجرة واحدة، وقرية واحدة، وثوب واحد، وشهرة هذا عند أهل اللغة شهرة سائرة ألفاظ العدد، فيقولون: رجل واحد، ورجلان اثنان، وثلاثة رجال، وأربعة رجال. وهذا من أظهر اللغة وأشهرها وأعرفها، فكيف يجوز أن يقال: إن الوحدة لا يوصف بها شيء من الأجسام، وعامة ما يوصف بالوحدة في لغة العرب إنما هو جسم من الأجسام؟ " (١).فهذه الاصطلاحات الحادثة، التي يحدثها الناس أو أرباب العلوم المختلفة في كل عصر، هي اصطلاحات لهم – ولا مشاحة في أن يتفق أهل فن أو علم على اصطلاح معين يتعارفون عليه – ولكن الخطأ أن يجعل هذا المصطلح الحادث هو المرجع في تفسير النصوص التي نزلت وتلاها الناس وفسروها وفهموها في زمن سابق قبل أن تنشأ تلك المصطلحات الحادثة، فكيف إذا كانت هذه المصطلحات تصادم المعنى الحق الذي دلت عليه

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ١/٢٥٥

النصوص، وقد أورد شيخ الإسلام اعتراضا حول موضوع الواحد مضمونه: أنه قد يقال: إنه يجوز أن يستعمل لفظ الواحد فيما قصده المتكلمون عن طريق المجاز أو المشترك اللفظي أو غيره وقد أجاب بقوله: "هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم (أي العرب الذين نزل بلغتهم القرآن) لم يستعملوه في ذلك، لأنهم لم يكونوا يثبتون هذا المعنى" (٢)، ثم يحسم شيخ الإسلام بيان انتفاء دلالة النص على ما ادعاه هؤلاء في مسمى التوحيد من وجوه عشرة مهمة (٣) قال في آخرها: "فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم **واصطلاحهم** غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم، لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته ... " (٤).

(١) ((نقض التأسيس)) – المطبوع – (١/ ٤٩٢ – ٤٩٣).

(٢) ((درء التعارض)) (٧/ ١١٩).

(٣) انظرها في ((درء التعارض)) (٧/ ١٢٠ – ١٢١).

(٤) انظرها: في ((درء التعارض)) (٧/ ١٢٢ – ٢٢٣).." [١]

"وإن أريد أنه مركب من أجزاء، والمركب مفتقر إلى جزئه كالأبدان أو غير ذلك من المعاني الدالة على النقص، فلا يجوز إثباته لله تعالى لا معنى ولا لفظا (١).وليعلم أنه لا مانع من التزام القول بأنه يشار إليه، وقد أشار إليه نبي الهدى صلى الله عليه وسلم لما وعظ الناس في حجة الوداع فقال لهم بعد الوعظ: ((فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بأصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكثها إلى الناس، اللهم اشهد اللهم اشهد)) (٢). ثلاث مرات – وأشار إليه كذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه – كما تقدم النقل عنه.

وأما اللوازم التي ذكروها من أن إثبات الاستواء له يقتضي أن يكون في مكان – وقد تقدم الرد عليه – وأن ما كان له مكان لزمه أحد ثلاثة أمور: إما أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساويا، فجوابه: إن القول بأنه يكون أصغر أو مساويا قول باطل، وأما كونه أكبر فهذا نلتزمه فالله أكبر من كل شيء ذاتا وعظمة وجلالا وكمالا، ولا ندخل في ذلك متوهمين بآرائنا ولا مكيفين ولا محددين. مع ملاحظة أنهم استخدموا للتوصل

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢٥٦/١

إلى هذا الإلزام قياسا شموليا وهو لا يجوز استعماله في المطالب الإلهية (٣).وأما القول بأنه لو كان مستويا على العرش لكان محتاجا إليه فخطأ أيضا لأن هذا مبني على قياس الخالق على المخلوق فإن القائس توهم حاجة الباري إلى العرش كاحتياج المستوي على الفلك والأنعام إليها، هذا باطل فإن الله: ليس كمثله شيء [الشورى: ١١] فكما أخبر أن له قدرة وعلما وسمعا وبصرا ولم يلزم من إثباتها للخالق أن تكون مماثلة لما للخلق، فكذلك لا يلزم في الاستواء فالله هو الغني عن الخلق وهو الخالق للعش ولغيره فكل ما سواه مفتر إليه (٤).

ومن الألفاظ التي ذكرها الأشاعرة في صور المماثلة للحوادث: لفظ الصورة والغرض، والجوهر، والعرض: أما لفظ الصورة فمما يحتمل معنى صحيحا ويحتمل معاني باطلة: أما المعنى الصحيح فإن الصورة في اللغة بمعنى: الصفة (٥) ولا شك في أن الله جل وعلا صفة وكيفية يعلمها هو، ومما ورد في إثباتها: الحديث الطويل في الموقف يوم القيامة وفيه: ((فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون)) (٦). وأما المعاني الباطلة للصورة: فكالشيء المنطبع على الأوراق ونحوها كما في التصوير المسمى (بالفوتوغرافي) وكالشيء المنعكس من الجسم المصقول كالمرآة، فهذه كلها معاني باطلة لا يجوز إثباتها لله تعالى، فإن الله ليس بصورة وإنما هو حي قائم بنفسه، وهو له سبحانه صورة بمعنى الصفة والكيفية التي اختص بعلمها وكمالها. والله أعلم.

وأما نفي الغرض فيريدون منه نفي الحكمة عن الله، وقد تقدم بحث إثبات الحكمة، والمنع من إطلاق لفظ الغرض، بما أغني عن إعادته في هذا الموضع. وأما لفظ الجوهر والعرض فلفظان مجملان كذلك؛ فإن أريد بالجوهر: الجوهر الفرد، ثم الزعم بأن الأجسام كلها متركبة من الجواهر المفردة، وهذا يقتضي تماثلها، فهذا المعنى باطل لأن الله ليس كمثله شيء، وإن أريد بالجوهر: المتحيز وهو بمعنى الجسم في اصطلاحهم، فإنه قد تقدم تفصيل لفظي التحيز والجسم وإن أريد بالجوهر: ما هو قائم بنفسه بشرط كونه لا يماثله شيء في ذلك، فهذا المعنى لا ينفي عن الله مع المطالبة بالألفاظ الشرعية كالقيوم (٧).وأما لفظ العرض فإن أريد به الصفات التي يتصف بها فإنه لا ينفي هذا اللفظ، وإن كان إطلاقه لا يخلو من محذور لأنه في اللغة إذا قيل: عرض فالمراد ما يعرض من الأمراض ومنه الناقة العارضة (٨)، وإن أريد بالعرض ما يقوم بغيره ثم قيل: الله ليس بعرض، فهذا النفي صحيح لأن الله قائم بنفسه وليس قائما بغيره ولكن الملاحظ أن الذين ينفون الصفات يطلقون عليها أعراضا، فيتوصلون بنفي العرض ما ثبت بالكتاب والسنة من صفات الله، فلذا وجب استفصالهم فيها (٩). والله أعلم.

(١) انظر ((تفسير سورة الإخلاص)) لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ١٢٧) و ((التدمرية)) له (ص: ٣٥).
(٢) رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله.
(٣) انظر، ((نقض الدارمي على بشر المريسي)) (ص:٨٥)، و ((بيان تلبيس الجهمية)) لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ١٥٦ - ١٦٠).
(٤) انظر: ((التدمرية)) (ص: ٨١ - ٨٣).
(٥) انظر: ((القاموس المحيط)) (ص: ٥٤٨). مادة: (صور).
(٦) رواه البخاري (٧٤٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٧) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (٤/ ١٥٠، ١٦٤، ١٨٤).
(٨) انظر: ((القاموس المحيط)) (ص: ٨٣٢). مادة: (عرض).
(٩) انظر: ((مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)) (٦/ ٩٠ - ٩١).." [١]

"المطلب الحادي عشر: التفصيل في النفي مع الإجمال في الإثبات

فالصفات الثبوتية الوجودية سبع صفات وهي: المعاني، وأما بقية الصفات الثبوتية الأخرى فهي إما صفات اعتبارية أو سلبية أو لا توصف بالوجود ولا بالسلب – على حد اصطلاحهم – فالأولى هي الوجود، والثانية أي السلبية خمس، وقد علمت، والثالثة هي المعنوية – وقد تنازعوا في إثباتها كما تقدم -. كما تنازعوا في إثبات صفتي الإدراك والتكوين، فهم بالجملة قد اتفقوا على سبع صفات وجودية وهي المعاني. فيبقى بعد ذلك ما يسمونه بالمستحيل في حق الله تعالى – ولولا أن المقصود هنا إثبات أن هذا الباب مبني على السلوب لما سقت كلامهم فإنهم قد قالوا: "مما يستحيل في حقه تعالى ... وهي: العدم والحدوث طروء العدم والمماثلة للحوادث بأن يكون مجرما – أي تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ – أو يكون عرضا يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم "أي يستحيل على الله تعالى أن يكون في جهة للجرم بأن يكون فوق العرش مثلا أو تحته أو يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه) أو له هو جهة (... أي في نفسه بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو قدام أو خلف) أو يتقيد بمكان أو زمان أو تتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر أو الكبر أو يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام – وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٣٦٥/١

يكون قائما بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص - وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحدا بأن يكون مركبا في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال، وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء في العالم مع كراهيته لوجوده أي عدم إرادته له تعالى أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع، وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه "كالشك والظن والوهم والذهول والغفلة والنسيان ... " والموت والصمم والعمى والبكم "وما في معناه بأن يكون كلامه بحروف وأصوات". (١) " اهـ وذكروا أمورا أخرى وما نقلته كاف لإثبات هذه الدعوى.

نقد طريقتهم في التنزيه:

١ - التفصيل في النفي عليه ملاحظة من جهتين:

الأولى/ هذه الطريقة غير الطريقة المذكورة في القرآن والسنة.

الثانية/ إن مطلق النفي قد لا يتضمن مدحا. وقد تقدم الكلام على هذه والتي قبلها.

٢ - في طريقتهم للتنزيه أتوا بعبارات موهمة مجملة يلزم من نفيها نفي الباطل والحق معا، وقد تبين ذلك بعد مناقشتهم فيما أتوا به منها في الفرع الأول السابق.٣ - إن طريقة التنزيه عند الأشاعرة مأخوذة من مسألة مخالفة الحوادث، بل عدوا في الصفات السلبية صفة المخالفة للحوادث، وهي مبنية على أن إثبات بعض الصفات يستلزم الجسمية، وهذه الطريقة غير مستقيمة لوجوه (٢):-

فكل خير في أتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف

الوجه الثاني: إن هذه الطريقة تحكم على صاحبها بالتناقض، فهو يثبت سبع صفات ويدعي أنها لا تماثل صفات الخلق، وينفي ما عداها بدعوى مماثلة الخلق، مع أنه يلزمه أن يسلك هذه الطريقة في جميع الصفات التي أثبتها والتي نفاها.

الوجه الثالث: إن هذه الطريقة التي سلكها الأشاعرة في التنزيه — وقد كانوا أخذوها عن المعتزلة الذين ينفون بها الأسماء والصفات كلها — سلكوها كذلك في رد النقائص كالحزن والبكاء في ردهم على اليهود، فصاروا على هذا الأصل هم ومثبتة النقائص خصماء للمعتزلة فيرد المعتزلة على الطائفتين بهذه الطريقة نفسها.

الوجه الرابع: إن هذه الطريقة قد تستخدم في نفي ما علم فساده بالضرورة من دين الإسلام وبصريح العقل كالبكاء والحزن، فاستخدام هذه الطريقة — طريقة التجسيم والتحيز — استخدام لا يخلو من اعتراض واشتباه وخفاء، فكيف يستخدم دليل خفي على ما هو جلي واضح؟!

¤منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف - ٢/ ٥٥٥

---

(١) ((أم البراهين)) مع شرحها من (ص: ٢٢ إلى ٣٢)، وما بين القوسين الكبيرين مأخوذ من الشرح.

(٢) انظر هذه الوجوه في ((التدمرية)) من (ص: ١٣٢ إلى ١٣٤).." [١]

"ب- "الوجه الثاني: أن يقال: التفاسير الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان تبين أنهم إنما كانوا يفهمون منها الإثبات، بل والنقول المتواترة المستفيضة عن الصحابة والتابعين في غير التفسير موافقة للإثبات، ولم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين حرف واحد يوافق قول النفاة، ومن تدبر الكتب المصنفة في آثار الصحابة والتابعين بل المصنفة في السنة، من: كتاب (السنة والرد على الجهمية)، للأثرم، ولعبدالله ابن أحمد، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري .... (وذكر شيخ الإسلام عددا كبيرا من أئمة السنة وكتبهم) ... - رأى في ذلك من الآثار الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين ما يعلم معه بالإضطرار أن الصحابة والتابعين كانوا يقولون بما يوافق مقتضى هذه النصوص ومدلولها، وأنهم كانوا على قول أهل الإثبات المثبتين لعلو الله نفسه على خلقه، المثبتين لرؤيته، القائلين ب أن القرآن كلامه ليس بمخلوق بائن عنه.

وهذا يصير دليلا من وجهين:

أحدهما: من جهة إجماع السلف، فإنه يمتنع أن يجمعوا في الفروع على خطأ، فكيف في الأصول. الثاني: من جهة أنهم كانوا يقولون بما يوافق مدلول النصوص ومفهومها، لا يفهمون منها ما يناقض ذلك ... (١).

ومما سبق يتبين أن السلف فهموا من نصوص العلو والاستواء الإثبات، وهذا يبطل قول القائلين بأنهم كانوا مفوضة.٤ - أما احتجاجهم بآية آل عمران والوقوف على قوله: إلا الله - فمعلوم أن هؤلاء المتكلمين رجحوا القراءة الأخرى بالوصل ليجيزوا لأنفسهم التأويل باصطلاحهم المتأخر، ومعلوم أن من وقف على لفظ الجلالة فإنهم قصدوا التأويل الذي هو الحقيقة والمآل، ومعلوم أن كيفية أسماء الله وصفاته هي في ذاته لا يعلمها إلا الله، وهو من باب تفويض الكيفية التي هي جزء من مذهب السلف في الصفات (٢)، وقد سبق - في الفرع السابق - تفصيل القول في مسألة التأويل -.

ومسألة التفويض مبنية على مسألة المتشابه، وما يتعلق بها مثل ما سبق تفصيل القول فيه من أنه لا يجوز أن يكون في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لنا إلى العلم به.

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٣٦٦/١

والتفويض الذي زعمه هؤلاء يؤدي إلى أن لا نفهم كتاب الله ولا نفرق بين آية وآية، وإنما نتلوه كالأعاجم الذين لا يعرفون العربية مطلقا، وهذا مآله إلى الضلال والإلحاد.

ولشيخ الإسلام ردود أخرى - مجملة - على أهل التفويض - ومن ذلك ما ذكره في أثناء ردوده على القائلين بتعارض العقل والنقل، وأن غاية ما ينتهون إليه في كلام الله ورسوله: هو التأويل أو التفويض، قال رادا عليهم:

"وأما التفويض: فإن من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، عن فهمه ومعرفته وعقله؟

وأيضا: فالخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره، ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما يبين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر. وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا بإتباعه والرد إليه لم يبين له الحق، ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم الحق، ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه - وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وانه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد" (٣)، ثم ذكر أن هذا كان سببا في استطالة الملاحدة على هؤلاء في مسائل المعاد وغيرها.

والقائلون بالتفويض قسمان:

قسم يقول: إن الرسول كان يعلم معاني النصوص المتشابهة، ولكنه لم يبين للناس مراده منها، ولا أوضحه للناس.

قسم يقول: إن الرسول كان يعلم معاني النصوص المتشابهة، ولكنه لم يبين للناس مراده منها، ولا أوضحه للناس.

وقسم يقول:- وهؤلاء هم أكابر أهل الكلام الذين يميلون لأقوال الفلاسفة - يقولون: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، وعلى قول هؤلاء فالأنبياء والرسل لم يكونوا يعلمون معاني ما أنزل الله إليهم. ولا شك أن هذا ضلال مبين وقدح في القرآن وفي الأنبياء (٤).

¤موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن المحمود - ٣/ ١١٧٧

(١) انظر: ((درء التعارض)) (٧/ ١٠٨ – ١٠٩).

(٢) انظر: ((درء التعارض)) (١/ ٢٠٥ – ٢٠٦).

(٣) ((درء التعارض)) (١/ ٢٠١ – ٢٠٢).

(٤) انظر: ((درء التعارض)) (١/ ٢٠٤ – ٢٠٥).." (١)

"والقول بالمجاز على اصطلاحهم قول مبتدع محدث لا أصل له فأئمة اللغة المتقدمون كالخليل بن أحمد وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء لم يتكلموا فيه ولا يوجد فيما وصل إلينا من كتبهم وكلامهم أدنى إشارة إلى هذا الاصطلاح أو حتى إلى تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز. كما لا يوجد هذا التقسيم عند أئمة الفقهاء والأصوليين فالشافعي رحمه الله أول من تكلم في علم الأصول وقد وصل إلينا أهم كتبه في هذا العلم وهو (الرسالة) ولا يوجد في كتابه هذا أدنى إشارة إلى هذا التقسيم لا من قريب ولا من بعيد وكذلك الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه الجامع الكبير لم يتكلم فيه بلفظ الحقيقة والمجاز كما أنه لم ينقل هذا التقسيم عن أي واحد من الأئمة كمالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وغيرهم (١).وأما قول الإمام أحمد رحمه الله في كتابه (الرد على الجهمية): "أما قوله تعالى: إنا معكم فهذا في مجاز اللغة ... " (2). فإنه لم يقصد به المجاز الذي هو قسيم الحقيقة إنما قصد به أنه مما يجوز في اللغة والدليل على هذا قوله رحمه الله بعد كلامه هذا: " وأما قوله: قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى [طه:٤٦] فهو جائز في اللغة يقول الرجل الواحد للرجل سأجري عليك رزقك أو سأفعل بك خيرا" (٣). فمن يقول إن الإمام أحمد قال بالمجاز وبالتأويل بناء على ذلك فقد أخطأ ونسب إلى الإمام ما لم يقله والمطلع على مذهب الإمام أحمد وأصحابه المتقدمين يعرف خطأ من يقول بهذا (٤).

وما ذكره أبو عبيد في كتابه (مجاز القرآن) كذلك لم يقصد به المجاز الذي اصطلح عليه المتكلمون بل الذي قصده هو ما يجوز أن يعبر به عن الآية في اللغة فهو يستخدم المجاز بمعنى التفسير فهو يقول في قوله ثم هم يصدفون [الأنعام:٤٦] مجازه يعرضون وهكذا فكتابه إذا ما هو إلا تفسير لغريب القرآن.

(١) انظر ((الإيمان)) لابن تيمية (٧٢).

(٢) ((الرد على الجهمية والزنادقة)) للإمام أحمد تحقيق عميرة (١٠١).

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٣٨٨/١

(٣) ((الرد على الجهمية والزنادقة)) للإمام أحمد تحقيق عميرة (١٠١).

(٤) انظر ((الإيمان)) (٧٣).." [(١)]

"ثم قال: وما في كتاب الدارمي من إثبات المكان والجهة والحد والنهاية والغاية ... وكفر ناقل من الملة حتى إخوان الصفا يقرون في قرارة أنفسهم أن ذلك كفر ناقل عن الملة فكيف أصدر الأزهر القرار بإباحة نشره وأنه لا شيء في تداوله -

على ما فيه من الكفريات الفظيعة التي ذكرنا بعض نماذج منها. ثم قال: في كتاب الدارمي وسنة عبدالله بن أحمد من الكفريات والجاهلية الجهلاء والوثنية الخرقاء ودسائس الوثنية وصرائح الكفر الناقل من الملة (١).وقال: "ومن يعد الله سبحانه متمكنا بمكان فهو عابد وثن خارج عن جماعة المسلمين كما نص عليه غير واحد من أئمة أصول الدين، تعالى الله عن إفك الأفاكين" (٢).

قلت: هكذا نرى الكوثري في عامة كتاباته الفتاكة المسمومة يجاهر بتلبيس الحق بالباطل، وتدليس في الدين وتحريف لصميم الإسلام وتكفير لسلف هذه الأئمة وأئمة السنة وجعلهم وثنية وطعنه في كتبهم وجعلها من كتب ا لوثنية.

وقد قال مثل هذا الهذيان كبار أساطين الماتريدية.

وقد حرف أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) قول الإمام أبي حنيفة: "من قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فقد كفر".فقال: في توجيه كلام الإمام أبي حنيفة: "لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركا" (٣).وتبعه في هذا التحريف رئيس قضاة الماتريدية لعساكرهم كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) فقال في توجيه كلام الإمام أبي حنيفة: "لكونه قائلا باختصاص الباري بجهة وحيز، وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة ... " (٤).

قلت: هذا كان بيانا تشبثهم بتلك الشبهات وتمسكهم بتلك الألفاظ المجملة البدعية الفلسفية الكلامية البراقة المدهشة المخوفة المهولة لمن لا يعرف حقيقة قصدهم منهم، وبهذه الشبهة عطلوا "صفة العلو" لله تعالى، وحرفوا نصوصها بأنواع من التأويلات إلى شتى المعاني المجازية التي ذكرناها.

الجواب عن هذه ا، شبهات:

لأئمة السنة عن شبهاتهم جوابان: إجمالي، وتفصيلي:

أما الجواب الإجمالي:

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٢٢٩

فهو أن هذه الألفاظ المجملة المتشابهة المحدثة الفلسفية الكلامية لا تقبل مطلقا ولا ترد مطلقا قبل أن يعلم مراد قائلها.

بل لابد أن يستفسر قائلها؛ فإن أراد معنى حقا موافقا للكتاب والسنة – قيل قوله وإلا يرد قوله، وينبذ نبذ النواة.

قال شيخ الإسلام (٧٢٨هـ) والإمام ابن القيم (٧٥١هـ) وابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) ونعمان الآلوسي الحنفي (١٣١٧هـ) واللفظ للثالث:

"للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف ... لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية.

فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي.

ولهذا كانت النفاة ينفون بها حقا وباطلا ... وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلا مخالفا لقول السلف ...

---

(١) انظر ((مقالات الكوثري)) (ص ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥).

(٢) ((مقالات الكوثري)) (ص ٣٠٢).

(٣) شرح ((الفقه الأبسط)) المطبوع خطأ باسم الماتريدية بعنوان ((شرح الفقه الأكبر)) (ص ١٧) ونقله الكوثري محتجا به، انظر: تعليقاته على ((الفقه الأبسط)) (ص ٤٩).

(٤) ((إشارات المرام)) (ص ٢٠٠)، ونقله الكوثري محتجا به، انظر ((مقالات الكوثري)) (ص ٢٩١)، وتعليقه على ((الفقه الأبسط)) (ص ٤٩).." (١)

"وهكذا اعترف الشهرستاني (٥٤٨هـ) الأشعري بأن قول السلف والحنابلة بالاتفاق: إن ما بين الدفتين كلام الله وإن ما نقرأه ونسمعه ونكتبه عين كلام الله على الحروف وأنه غير مخلوق.

وكانت مقالة المعتزلة على خلاف مقالة السلف. ثم جاء الأشعري بأبدع مقالة ثالثة وخرق الإجماع وحكم بأن ما نقرأه، كلام الله مجازا (١).ولصدق المرعشي الحنفي الماتريدي (١١٥٠هـ) بأن مذهب السلف أن كلامه تعالى هو العبارات المنظومة (٢).

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٤٤٥/٢

وإذا اعترفت الماتريدية وخلطاؤهم الأشعرية بهذه الحقيقة من أن خلاف أهل السنة جميعا وأهل البدعة كان في هذا القرآن العربي المؤلف من السور والآيات – تبين بإتقان وإيقان – لا يرتاب فيه اثنان.

ما يلي من الحقائق المبنية على اعترافهم السابق:

الأولى: أن الماتريدية والأشعرية خرقوا بكلامهم النفسي إجماع أهل الحق وأهل الباطل جميعا.

الثانية: أنهم أحدثوا مذهبا ثالثا بعد مذهبين.

الثالثة: أنهم قائلون بخلق القرآن كسلفهم الجهمية دون أي فرق.

الرابعة: أنهم جمعوا بين بدعة الجهمية من القول بخلق القرآن وبين بدعة القول بالكلام النفسي.

الخامسة: أن الجهمية الأولى ابتدعوا بدعة واحدة وهي بدعة القول بخلق القرآن لكن هؤلاء زادوا بدعة أخرى وهي بدعة الكلام النفسي.

السادسة: أنهم أهل البدعة جهمية، أتباع الجهمية الأولى لجهرهم دون حياء بالقول بخلق القرآن.

فأنى لهم أن يكونوا من أهل السنة؟ وقد ارتكبوا بدعة الجهمية من القول بخلق القرآن وزادوا بدعة الكلام النفسي، مع بدعهم الأخرى الكثيرة.

السابعة، والثامنة: أن هؤلاء معطلة لصفة "كلام" الله تعالى، ومحرفة لنصوصها بدليل ما يأتي:

التاسعة: أن حمل نصوص الكتاب والسنة وتصريحات سلف الأمة وأئمة السنة على "الكلام النفسي" تحريف وتحريف وضلال وإضلال.

كما أن حملها على "الكلام" الذي تقصده الماتريدية إفساد وإبطال.

لأن هذه اصطلاحات مبتدعة محدثة بعد لغة القرآن والسنة وسلف الأمة؛

فيكون حمل نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة وتصريحات أئمة السنة–

مع تلك الكثرة الكاثرة التي تزيد على آلاف الآلاف – على تلك المصطلحات الكلامية المبتدعة تحريفا محضا بحتا، فقد صرح مجددهم الكوثري (١٣٧١هـ) بأن حمل النصوص من الآيات والآثار على المصطلحات التي وجدت بعد عهد التنزيل بدهور–

بعد عن تخاطب العرب وتفاهم السلف، واللسان العربي،

ومن زعم ذلك زاغ عن منهج الكتاب والسنة وتنكب سبيل السلف الصالح.

قلت: لقد أنطق الله هذا الكوثري ببعض الحق فاعترف كما ترى ولكن هذا الاعتراف ليس في صالحه ولا في صالح أمته الماتريدية بل وبال عليهم جميعا فالكوثري والماتريدية جميعا قد خالفوا اعترافهم وحملوا

نصوص الكتاب والسنة وآثار سلف هذه الأمة وأقوال أئمة السنة على اصطلاحاتهم المبتدعة بعد عهد التنزيل بدهور.

فقد حملوا نصوص أمثال الأئمة: أبي حنيفة وأبي يوسف وابن المبارك على الكلام النفسي كما سبق وما سيأتي إن شاء الله.

فهم - باعترافهم- قد نابذوا تخاطب العرب وعاكسوا تفاهم السلف وحرفوا اللسان العربي، وزاغوا عن منهج السلف وتنكبوا سبيل السلف الصالح.

حيث حملوا نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف على "الكلام" النفسي" الذي لم يخطر بخواطرهم، فكيف تحمل نصوصهم عليه؟.

وفيما يلي بعض النماذج:-

أ- استدل الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ).

لإثبات صفة "الكلام" لله تعالى بقوله سبحانه وتعالى: وكلم الله موسى تكليما [النساء: ١٦٤] وقوله تعالى: وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية [البقرة: ١١٨]

---

(١) ((نهاية الإقدام)) (ص ٣١٣).

(٢) انظر ((نشر الطوالع)) (ص ٢٥٨).." [(١)]

"المبحث العاشر: الرد على الماتريدية في تفسيرهم لصفة "الألوهية" "بصفة" "الربوبية"

سبق آنفا أن الماتريدية فسروا صفة "الألوهية" بصفة "الربوبية".

فعطلوا هذه الصفة العظيمة وحرفوا نصوصها.

ولنا عدة مؤاخذات على مذهبهم هنا نذكر منها ما يلي:

المؤاخذة الأولى: أننا ذكرنا شهادة الإمام أبي حنيفة وشهادة ثمانية من كبار الماتريدية على أن تفسير صفة بأخرى - كتفسير "اليد" بالقدرة، أو النعمة مثلا تعطيل وإبطال لها وأن هذا مذهب الجهمية.

وهذه الشهادات من هؤلاء الأئمة للحنفية تكفي لإبطال مذهبهم في صفة "الألوهية" لما في طيه تعطيل وتحريف وإبطال وضلال وتخريف.

المؤاخذة الثانية: أن تفسير "الألوهية" بالربوبية أو الخالقية المالكية وكذا تفسير "الإله" بالصانع المخترع

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٤٨٩/٢

الخالق المالك –

باطل لغة واصطلاحا، فلغة العرب واصطلاحهم يقضيان على ذلك.

ولغة القرآن الكريم ترده ردا صريحا. فحمل نصوص صفة "الألوهية" مع تلك الكثرة الكاثرة على صفة "الربوبية" تحريف واضح وتخريف فاضح، حتى باعتراف الكوثري مجدد الماتريدية؛ فقد صرح الكوثري بأن حمل النصوص والآثار على المصطلحات المستحدثة بعد عهد التنزيل بدهور بعيد من تخاطب العرب وتفاهم السلف، واللسان العربي المبين، ومن زعم ذلك فقد زاغ من منهج الكتاب والسنة، وتنكب سبيل السلف الصالح، ونابذ لغة التخاطب، وهجر طريقة أهل النقد ... " (١).

قلت: لقد صدق الكوثري – والكذوب قد يصدق –

ولكن قد يكون صدق الكذوب له.

ولكن صدق الكوثري ههنا عليه وعلى جماعته الماتريدية حيث فسروا "الألوهية" بالربوبية والخالقية والمالكية. فوقعوا في التعطيل والتحريف، وزاغوا عن منهج الكتاب والسنة وتنكبوا سبيل السلف الصالح ونابذوا تخاطب العرب، وتفاهم السلف واللسان، العربي المبين.

حتى بشهادة هذا الكوثري الذي يبالغون ويغالون فيه بما لا يخطر بالبال ليقلبوا الحقائق بهذا الغلو والضلال والإضلال.

وبعد هذا نقدم نماذج من لغة العرب واصطلاحهم ولاسيما لغة القرآن في مفهوم "الألوهية" ليعلم القراء صدق ما قلنا من أن "الألوهية" و"الربوبية" مفهومان متغايران لغة واصطلاحا.

أما لغة: فالإله: فعال، بمعنى مألوه، أي: معبود، كإمام بمعنى مؤتم به وأله إلهة عبد عبادة، والتأليه: التعبيد، والآلهة: المعبودون، من الأصنام وغيرها، والاله: التعبد؛ قال رؤبة بن العجاج:

لله در الغانيات المدة ... سبحن واسترجعن من تألهي (٢)

وأما اصطلاحا: فمعنى "الألوهية" و"الإله" لا يختلف عن معناهما في اللغة: فالإله عند العرب الأولين: اسم لكل معبود يشمل الإله الحق وهو الله تعالى، والآلهة الباطلة، كالأصنام والأوثان، وكل ما عبد من دون الله، بشرا كان أو ملكا أو جنا، شمسا أو قمرا، حجرا أو شجرا، نورا أو نارا، قبرا أو غارا، حيا، أو ميتا عينا أو معنى وغير ذلك.

---

(١) انظر: ((تعليقاته على الأسماء والصفات)) (ص ٤٥٥).

(٢) انظر ((تهذيب اللغة)) (٦/ ٤٢٢ - ٤٢٤)، ((معجم مقاييس اللغة)) (١/ ١٢٧)، ((مجمل اللغة)) (١/ ١٠١)، ((الصحاح)) (٦/ ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤)، ((مفردات الراغب)) (ص ٢١ - ٢٢)، ((أساس البلاغة)) (ص ٩)، ((لسان العرب)) (١٣/ ٤٦٧ - ٤٦٩)، ((القاموس)) (ص ١٦٠٣)، ((تاج العروس)) (٩/ ٣٧٤ - ٣٧٥)، وانظر ((ديوان رؤية)) (ص ١٦٥)." (١)

"المبحث الرابع: مفهوم السنة عندهم

قال أحد علمائهم المعاصرين:-

" السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبي أو فعله أو تقريره " ثم قال: " أما فقهاء الإمامية بالخصوص - فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قوله مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع - فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره. والسر في ذلك أن الأئمة من آل البيت - عليهم السلام - ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي أو من طريق التلقي من المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين رضي الله عنه: (علمني رسول الله - صلى الله عليه وسلم ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب) (١).

وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم: (سنة) لا حكاية السنة. وأما ما يجيء على لسانهم أحيانا من روايات وأحاديث عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم، فهي إما لأجل نقل النص عنه كما يتفق في نقلهم لجوامع كلمه، وإما لأجل إقامة الحجة على الغير، وإما لغير ذلك من الدواعي. وأما إثبات إمامتهم، وأن قولهم يجري مجرى قول الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو بحث يتكفل به علم الكلام " (٢).

وما أظننا بحاجة إلى بيان أثر الإمامة هنا، فهي أوضح من أن يطال فيها الحديث، فجعلوا الإمام كالنبي المرسل: العصمة لهم جميعا، والسنة قول المعصوم أو فعله أو تقريره يستوي في هذا أن يكون المعصوم هو الرسول الكريم وأن يكون أحد أئمة الجعفرية. ولذلك رأينا من قبل أنهم جعلوا للإمام ما للنبي المصطفى

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢/٣

من بيان القرآن الكريم وتقييد مطلقة، وتخصيص عامة. ورأينا كذلك أن الإخباريين منعوا العمل بظاهر القرآن الكريم لأنهم لا يستمدون شريعتهم إلا مما ورد عن أئمتهم. وحتى يكون الإمام مصدرا للتشريع قائما بذاته جعل له الإلهام مقابلا للوحي بالنسبة للرسول ـ صلى الله عليه وسلم.

وهذا العالم الجعفري ـ مع شططه ـ يمثل جانب الاعتدال النسبي، فقد رأينا غيره يذهب إلى بقاء الوحي مع الأئمة وإن لم ينزل بقرآن جديد. وما ذكره هذا العالم لا يصح إلا بما أشار إليه في الفقرة الأخيرة من إثبات إمامة الأئمة .... .

¤مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع لعلي السالوس – ص٧٠٣

---

(١) أخرجه ابن حبان في ((الضعفاء)) (٢/ ١٤)، وابن عدي في ((الكامل)) (٢/ ٤٥٠) وقال الألباني في ((الضعيفة)) ((٦٦٢٧) موضوع

(٢) ((أصول الفقه)) لمحمد رضا المظفر (٣/ ٥١ –٥٢). وانظر: ((الأصول العامة للفقه المقارن)) (ص ١٢٢)، واقرأ فيه كذلك: ((سنة أهل البيت)) (ص ١٤٥) وما بعدها، وراجع ((تجريد الأصول)) (ص ٤٧)، و ((ضياء الدراية)) (ص ١٤)..." [١]

"المبحث التاسع: الخلوة المرحلة النهائية للوصول

وهذه المرحلة من السلوك عندهم تأتي رتبة عالية، حيث هي المرحلة الأخيرة لحصول الفتح والكشف عن الحقيقة التي هي ثمرة الرحلة الصوفية، ولا يستطيع تخطي هذه المرحلة بزعمهم إلا من أضيئت بصيرته وأزيحت عنه الأستار، وتوارت عنه الحجب، فيرى ما يرى مما يغيب عن الورى.

وخلاصة ذلك: أن يجلس المريد في عزلة عن الناس وحده أو مع بعض المريدين.

وكان من حظي أن دخلت هذه الخلوة مع بعض المريدين، وهي عبارة عن كهف "مغارة" صائما للنهار قائما لليل بذكر لفظ الجلالة – الله.

وخلال هذه الفترة التي كانت تقارب – أسبوعا – لم أجد شيئا مما يصفونه أو يتخيلونه، مما يخيله الشيطان أو تصوره الأوهام، فلم ينكشف لي الحجاب ولم أر شيئا، لا نورا يخطف الأبصار ولا أمرا تنكشف به الأسرار، بل خرجت من هذه الخلوة – بتوفيق الله – مجهد الجسم لقلة الطعام وموالاة الصيام، والسهر المضني، قلق البال، حائر الفؤاد، صفر اليدين، من الفتوحات اللاتي يدعونها.

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٢٧٧/٥

أما في اصطلاح الشيخ فلم يحن الوقت للفتوح بعد، ويتم إعلان النتيجة فيما بعد (محجوب)!!

وأما بعض من كان معي فخرج ليخبر الشيخ بما رأى وما حصل له من المشاهدات والكرامات والأنوار والأسرار، مما يجعل الشيخ يعطيه وصف الأبرار – فيصبح عارفا بالله – واصلا، فتح عليه، ويعزي الشيخ هذه النتيجة إلى أن فلانا يصلح للولاية، وفلانا لا يصلح، مع أن الكل يأخذ بنفس الأسباب ولا يصلون إلى النتيجة الواحدة، مما يشكك المريدين المحجوبين بالعدل الإلهي – حاشا لله وكلا –: وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين [الزخرف: ٧٦]. ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك [النساء: ٧٩]، فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى [الليل: ٥ – ١٠].

وهكذا تسبب هذا الشيخ لل مريد المحجوب بالشرود والحيرة والقلق والاضطراب والتشكيك، مما يؤدي ببعض المريدين إلى الحقد والكراهية أو إلى مستشفيات الأمراض النفسية أو حتى إلى الجنون، ولقد وجدت بعض هؤلاء المريدين يشكو حاله، وانشغال باله مما أحدثوا فيه من تناقضات واختلافات وهكذا الباطل يحدث في أهله.

قال الله تعالى عن القرآن: أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا [النساء: ٨٢]. فالنتيجة الحتمية لمن لم يسلك طريق الأنبياء هي الزيغ والانحراف: فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم [الصف: ٥]، ففتحت عليهم أبواب الضلالة وحرموا من الهداية.

والله سبحانه قال عن رسوله محمد – صلى الله عليه وسلم–: وإن تطيعوه تهتدوا [النور: ٥٤]، وقال سبحانه: وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون [النور: ٥٦]. وقال سبحانه: قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله [آل عمران: ٣١].

ولذلك ح صل لي ما حصل مما يصعب وصفه بسبب سلوكي معهم وذلك بسبب جهلي لطريق الحق لقلة أهله وندرة السالكين فيه. وهكذا لم يفتح الله علي حسب **اصطلاحهم**، فالحمد لله على توفيقه لي حيث جنبني الغواية ووفقني للهداية.

¤ذكرياتي مع الطريقة القادرية لنزيه بن علي آل عرميطي." (١)

"ومع أنه قد كان الإنسان والإله اثنين متباينين –وهما في **اصطلاحهم**– جوهران، فإذا صار الجوهران جوهرا واحدا، لا جوهرين فقد لزم ضرورة أن يكون هذا الثالث ليس هو إلها محضا ولا إنسانا محضا ولا

---

(١) موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام – الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين ٨/٣٤٥

جوهران إنسانا وإلها فإن هذين جوهرين لا جوهر واحد، بل شيء ثالث، اختلط وامتزج واستحال من هذا وهذا، فتبدلت حقيقة اللاهوت وحقيقة الناسوت حتى صار هذا الجوهر الثالث الذي ليس لاهوتا محضا ولا ناسوتا محضا كسائر ما يعرف من الاتحاد، فإن كل اثنين اتحدا فصارا جوهرا واحدا، فلابد في ذلك من الاستحالة في اتحاد الماء واللبن والخمر، وسائر ما يختلط بالماء، بخلاف الماء والزيت، فإنهما جوهران كما كانا لكن الزيت لاصق الماء وطفا عليه لم يتحد به ... وبالجملة فجميع ما يعرفه الناس عن الاتحاد إذا صار الاثنان واحدا وارتفعت الثنوية، فلابد من استحالة الاثنين (١)، وغير ذلك من المحاورات العقلية التى فند فيها شيخ الإسلام هذه المقولة الباطلة.

ثانيا: الأدلة التي يستدل بها النصارى على تأليه المسيح –عليه السلام–:

رصد شيخ الإسلام، والعلامة رحمة الله الهندي، د/ سعد الدين صالح، د/ مريم زامل وغيرهم من العلماء – فترة البحث– أدلة القائلين بألوهية المسيح –عليه السلام– (٢) منها ما يلي:

أ– بعض الأدلة من العهد القديم:

١ – قول أشعياء: "لأنه يولد لنا ولد ونعطي ابنا وتكون الرياسة على كتفه ويدعي اسمه عجيبا مشيرا إلها قديرا أبديا رئيس السلام" (٣).

٢ – وفيه أيضا: "ها العذراء تحبل وتلد ابنا وتدعو اسمه عمانويل" (٤) ومعني كلمة عمانويل "الله معنا" أو إلهنا معنا (٥).

٣ – وفي ميخا وهو يخاطب بيت لحم: "يخرج الذي يكون متسلطا على إسرائيل ومخارجه منذ القديم الأزل" (٦)، وغير ذلك من النصوص التي وردت في العهد القديم وتقرر ألوهية المسيح –عليه السلام– كما يدعون–.

---

(١) الجواب الصحيح: ٣/ ١٣٥، ولمزيد من التفصيل يراجع: ٣/ ١٣٦ – ١٤٦،

(٢) المرجع السابق: ٢/ ١٢٣، وإظهار الحق: ٢/ ٣٥٣ – ٣٥٥، ومشكلات العقيدة النصرانية: ص ٩٦.

(٣) الإصحاح: (٩/ ٦) ولد لنا ولد.

(٤) أشعياء: (٧/ ١٤) آية عمانوئيل.

(٥) قاموس الكتاب المقدس: ص ٦٣٩.

(٦) الإصحاح: (٥/ ٢) الوعد بملك من بيت لحم.." (١)

"في التيه، ونجد في أوراق المحفل الأكبر الوطني المصري للبنائين الأحرار القدماء المقبولين لمصر والأقطار العربية؛ نجد النشرة الماسونية رقم واحد تحمل هذه السنة ٥٩٥٦ وهي سنة النور، وهي **باصطلاحهم** تقع قبل أربعين قرنا من ميلاد المسيح -عليه السلام، هذا هو الرأي الأول في نشأة الماسونية.

أما الرأي الثاني فيرى البعض أن المؤسس الأول للماسونية هو "هيرودوس الثاني" الذي كان واليا على القدس لدولة الرومان، قد أسس في القدس بالاشتراك مع مستشاريه اليهوديين "أحيرام أبيو، ومؤاب لافي"، جمعية سرية باسم القوة الخفية، وكان هدفها مقاومة دعوة المسيح -عليه السلام؛ لأن المسيح - عليه السلام - كان يبشر -كما يقولون- بزوال هيكل سليمان، حتى لا يبقى حجر يلامس حجر ا آخر، وكان هدف هذه الجمعية أيضا ملاحقة الفئة المؤمنة بالمسيح - عليه السلام - وتشريدها، وكان لهذه الجمعية مجلس سري مؤلف من تسعة أعضاء، على رأسهم هؤلاء الثلاثة.

وقد عقد المجلس أول جلسة في يوم ١٠ شهر ثمانية سنة ٤٣ ميلادية في مكان سموه الهيكل، وتقاسموا بأغلظ الأيمان على أن يكون أمرهم سرا، وأن يتعاونوا فيما بينهم أشد التعاون، وأن ينفذ كل منهم ما يطلبه المجلس منه، ومن شذ عن ذلك فالموت جزا ؤ ه ولا شفقة ولا رحمة ولا شفاعة.

وأطلقت هذه الجمعية على هيكلها اسم كوكب الشرق الأعظم، ومن هذا الهيكل انبثقت الهياكل في فلسطين وفي خارجها، حتى كان في فلسطين وحدها أربعون هيكلا تضم رجال السلطة وأذنابها، وماسحي ثيابها من ضعاف النفوس، وكان هيكل روما في مركز الإمبراطورية من أشهر هياكل ذلك العصر؛ هذا هو الرأي الثاني في نشأة الماسونية.." (٢)

---

(١) جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدس من القرن الثامن الهجري إلى العصر الحاضر "عرض ونقد" رمضان الدسوقي ص/٣١٥

(٢) اتجاهات فكرية معاصرة - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٤